التجربة الماليزية في إدارة المجتمع

متعدد الأعـراق و الدروس المستفادة للمنطقة العربية
دراسـة لحالتـى
الأفارقة الزنوج فى جنوب السودان والأكراد فى العراق



الأستاذة
وفاء لطفي حسين عبد الواحد
مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية
جامعة ٦ أكتوبر

المكتبة المصرية
١٩ ش محمود يوسف / الطالبية / فيصل
تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢
٠٠٢٠٢/٣٧٨٣٦٥٩٠

التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية

دراسة لحالتي

الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق

الاستاذة

وفاء لطفي حسين عبد الواحد

مدرس مساعد قسم العلوم السياسية

جامعة ٦ اكتوبر

٢٠١٠



١٩ ش محمود يوسف - الطالبية - فيصل

تليفاكس ٠٠٢/٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢٠

٠٠٢/٠٢/٣٧٨٢٦٥٩

▫ اسم الكتاب : التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية (دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق

▫ اسم المؤلف : وفاء لطفي عبد الواحد

▫ سنة النشر : ٢٠١٠

▫ الطبعة : الأولى

▫ اسم الناشر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع

▫ العنوان : ١٩ ش محمود يوسف/ الطالبية/ فيصل

تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢ - ٠٠٢٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠

محمول: ٠١٢/١١٥٠٤٠٨٠

Egyption_library@yahoo.com

▫ رقم الإيداع : 2009/ 11782

▫ الترقيم الدولي : I. S. B. N. 3 - 449 - 411 - 977

دار الكتب المصرية

دار الكتب والوثائق القومية فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الواحد، وفاء لطفي.

التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية: دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق/ وفاء لطفي عبد الواحد.- الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

ص ، سم .

تدمك 3 449 411 977

١ - الأقليات - السودان ٢- الأقليات - العراق ٣- الأكراد في العراق

أ - العنوان

٣٢٣,١٠٩٦

رقم الإيداع/ 11782

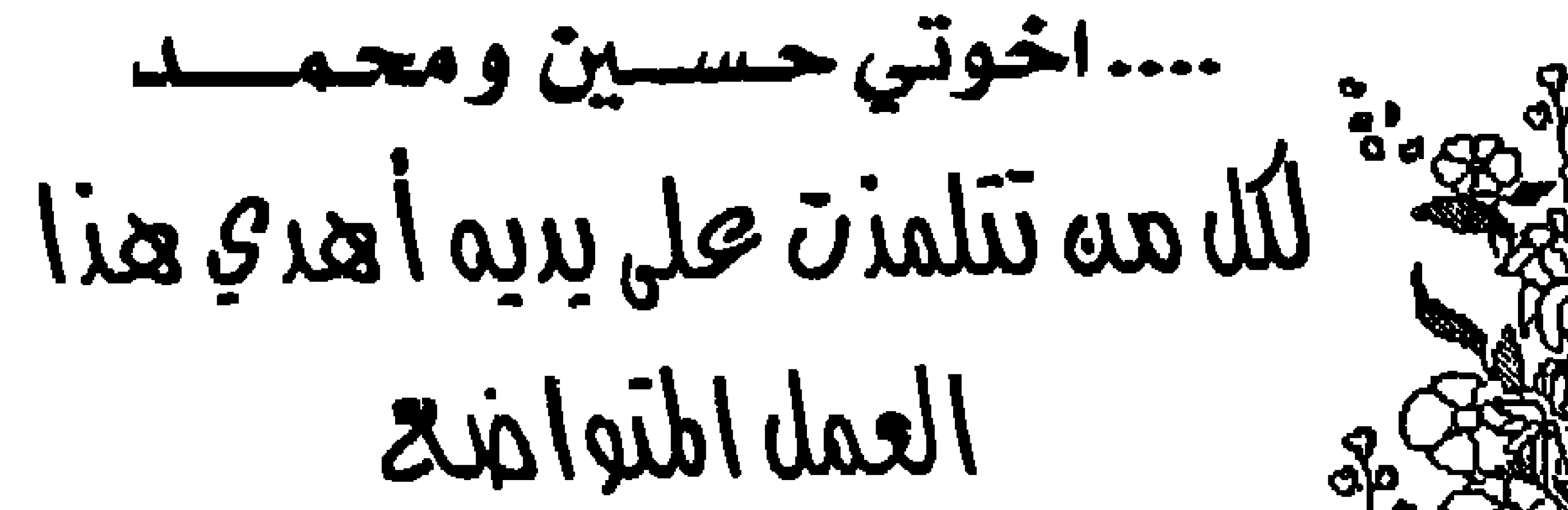
إهداء

إلـى والـدتـي

برأ بها واعترافاً بفضلها ووفاء لعطائها..

إلى ميراثي الثمـين

.... اخوتي حسـين و محمـد





بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ .. إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾.

صدق الله العظيم

(سورة هود : ٨٨)

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الأول
العرقية والجماعات العرقية

الفصل الثاني

المجتمع الماليزي ومراحل تطور العلاقات العرقية

الفصل الثالث

دور الدولة الماليزية في إدارة

المجتمع متعدد الأعراق

دراسات الحالة

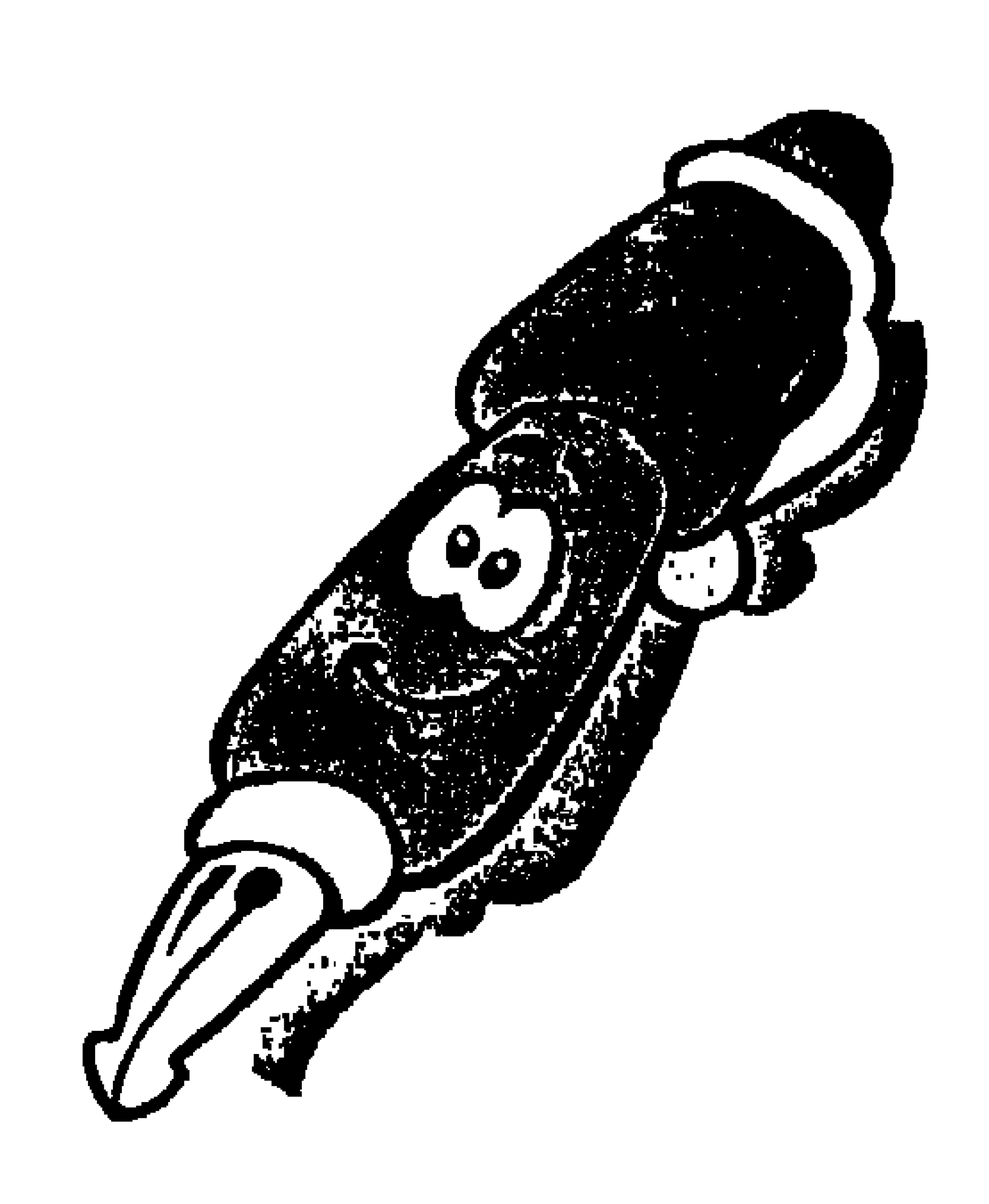
الفصل الرابع

مشكلة الأفارقة الزنوج

في جنوب السودان

الفصل الخامس

المشكلة الكردية في العراق



مقدمة

نتناول في هذا الكتاب الدور الذي لعبته الدولة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، والدروس المستفادة منها دراسة لحالتى جنوب السودان وأكراد العراق، وذلك من خلال خمسة فصول.

ركز الفصل الأول على الإطار النظري من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول أبرز المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها الدراسة في جزئها النظري، وهي مفهوم العرقية، والجماعات العرقية، والمفاهيم المنداخلة مع مفهوم العرقية، مثل: الأقلية والإثنية والقبلية والأمة ... الخ، ثم تطرق المبحث الثاني بإيجاز إلى استراتيجيات الدولة في إدارة المجتمع متعدد العرقيات من خلال نقطتين، الأولى تتناول استراتيجيات إدارة التعدد العرقي والتي منها استراتيجية هيمنة الدولة، استراتيجية الفيدرالية والكيمونات العرقية، استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة، استراتيجية الاندماج والاستيعاب. والثانية تتناول سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية مثل الإبادة الجماعية، النقل الإجباري للسكان، تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال).

ثم تستعرض الدراسة في الفصلين الثاني والثالث بالدراسة والتحليل التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، ففي الفصل الثاني، والذي جاء تحت عنوان: **المجتمع الماليزي ومراحل تطور العلاقات العرقية**، تحدثت فيه الباحثة عن التركيب العرقي للمجتمع الماليزي، وأسباب التكوين العرقي، ثم تطرقت إلى مراحل تطور العلاقات العرقية في المجتمع الماليزي، ابتداءً من مرحلة العلاقات العرقية قبل الاحتلال البريطاني، ومرحلة العلاقات العرقية في ظل الاستعمار البريطاني، ثم مرحلة العلاقات العرقية منذ الاستقلال ١٩٥٧ وحتى حدوث الاضطرابات العرقية في ١٩٦٩ وانتهاءً

بمرحلة معالجة الاختلالات العرقية. أما الفصل الثالث، والذي جاء تحت عنوان: **دور الدولة الماليزية في إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق**، فقد استهدفت الباحثة من خلاله تقديم عرض للرؤية المحاضيرية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، ثم تطرقت الباحثة لأهم الاستراتيجيات التي ابتعتها الدولة الماليزية في إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق.

أما الفصلين الرابع والخامس فهما فصول دراسات الحالة، ففي **الفصل الرابع** والذي جاء تحت عنوان: **الأفارقة الزنوج في جنوب السودان**، فقد تطرقت فيه الباحثة إلى التكوين القبلي والعرقي لجنوب السودان، جذور وأسباب التنوع العرقي في جنوب السودان، ثم التطرق إلى محددات وأبعاد الأزمة العرقية في جنوب السودان، والتي قسمتها الباحثة إلى ثلاثة أبعاد: البعد التاريخي، البعد الاقتصادي، ثم البعد السياسي، وفي نهاية الفصل تعرض الباحثة لرؤيتها تجاه إيجاد حلول لمشكلة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان في ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

أما **الفصل الخامس** والذي جاء تحت عنوان: **الأكراد والمشكلة الكردية في العراق**، فقد تطرقت فيه الباحثة إلى القضية الكردية في العراق من حيث الأبعاد والمضمون، ثم التطرق إلى مراحل تطور القضية الكردية في العراق، ثم تعرض الباحثة لرؤيتها تجاه إيجاد حلول لمشكلة الأكراد في العراق في ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

وأخيراً تأتي **خاتمة الدراسة** لبلورة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين الدولة وجماعتها العرقية في ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، وما هي الدروس المستفادة من هذه التجربة للمنطقة العربية وذلك بالتطبيق على حالتين هما حالة «الأفارقة الزنوج في جنوب السودان» وحالة «الأكراد في العراق».



الفصل الأول

العرقية والجماعات العرقية

الفصل الأول

العرقية والجماعات العرقية

تمهيد :

ظلت ظاهرة الأقليات العرقية تلعب دورا مهماً في حياة الشعوب والأمم عبر التاريخ، وقد كانت لها مظاهرها الإيجابية المتمثلة في تعاون الجماعات العرقية فيما بينها على المستوى الاقتصادي من خلال التبادل التجاري، أو على المستوى العسكري من خلال الاتحاد، بهدف الدفاع عن الإقليم ضد الغزو الخارجي، أو غير ذلك. وكانت له أيضا مظاهره السلبية، والتي بدت واضحة من خلال الحروب التي تصارعت فيها الجماعات العرقية المتنافسة.

إن ظاهرة الأقليات العرقية والمشكلات الناتجة عنها ليست مقصورة على منطقة دون الأخرى، فمعظم دول العالم تعيش فيها أقليات عرقية أو دينية أولغوية، تعاني من مشكلة التعددية العرقية خاصة مع تداخل أسس الاختلاف والتمايزات الدينية، الثقافية، اللغوية والإثنية مع بعضها البعض(1) . وعليه، فقد أصبحت هذه الظاهرة منذ وقت مبكر حقلاً للدراسة والبحث واستطاعت العديد من الدول أن تراكم كماً علمياً ومعرفياً عن أسباب تحريك هذه الأقليات ومظاهر ومداخل معالجة مشكلاتها.

ومما لا شك فيه أن وجود الأقليات العرقية أو اللغوية أو الإيديولوجية في حد ذاته لا يعد خطرا على الأمن القومي، ولكن الخطر يكمن في شعور الأقليات بعدم الأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها وفي هذه الحالة تصبح الأقليات غير المندمجة خطراً ينبغي علاجه.

---

(1) Jack David Eller, From Culture To Ethnicity To Conflict: An Anthropological Perspective (the University of Michigan press.ch.1, 1999), Pp.7-10.

وقد تعد قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية من أهم مصادر تهديد الأمن القومي، لما يمكن أن يترتب عليها من استثمار للمصادر الرئيسية للتهديد، وما يمكن أن تؤدي إليه من هدر للقدرات الوطنيه والقومية.

ويكمن الحل الأمثل لقضية الأقليات العرقية في نجاح الحكومات في اتخاذ سياسات تكفل دمج الأقليات دمجاً قومياً في إطار مفهوم الأمة الواحدة وذلك بتحقيق أعلى موجه ممكنة من المساواة وعدم التميز، ولعل هذا يتوقف على مدى ما يتوفر لدى الدولة من قدرات، ومدى ما تملكه من آليات توزيع لهذه القدرات وغيرها من الموارد، ومدى ما تشعر به كافة الأقليات العرقية بالمساواة مع غيرها[1].

وعليه، تقدم الباحثة من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة تحليلا لمفهوم العرقية من خلال بعدين مختلفين، حيث يتناول المبحث الأول تحليل البعد الأول، من خلال تعريف مصطلح العرقية وبعض المصطلحات المرتبطة به مثل مصطلح الجماعة العرقية، وذلك من خلال تعريفها، وتحديد خصائصها، وأيضا تصنيفها، كما نعرض للمفاهيم المتداخلة معه مثل الإثنية، الأقلية، القبلية، الأمة. أما المبحث الثاني فيتناول تحليل البعد الثاني من خلال تقديم عرض لأساليب أو استراتيجيات إدارة التعدد العرقي، سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية، حيث إن هناك أشكال عديدة ومختلفة لإدارة الصراعات العرقية، تتعدد فيها الاستراتيجيات، وفيما يلي سوف نتناول هذه الاستراتيجيات بشئ من التفصيل.

---

(١) مجموعة من المؤلفين، الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (مصر: وزارة الدفاع، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠٠٥)، ص١٥٢.
انظر أيضا: شفيق الغبرا، «الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف١٩٨٨، ص٥٣.

المبحث الأول

العرقية والجماعات العرقية

والمفاهيم المتداخلة معها

منذ سبعينيات القرن الماضي، بدأت أدبيات العلوم الاجتماعية في تناول مفهوم العرقية، وقد كان الأساس في تناول هذا المصطلح هو تحليل الاختلاف بين الجماعات البشرية، وليس الاختلافات الطبقية الموجودة بين جماعتين عرقيتين في علاقة تعاون أو صراع.

من هنا تحاول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة، بيان المقصود بالعرق، العرقية، الجماعة العرقية، تصنيف الجماعات العرقية، والتميز بينها وبين المفاهيم المتداخلة معها سعياً نحو إزالة الغموض الذي شاب هذه المفاهيم والتوصل إلى جوهر كل مفهوم.

أولاً: تعريف العرقية Ethnicity :

أصبح تعبير «العرقية» يستخدم، بشكل متزايد، في الأدبيات العربية ليقابل التعبير الإنجليزي Ethnicity – المشتق من الأصل اليوناني Ethnos بمعنى شعب أو أمة أو جنس وتعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل[1].

وقد شهد المصطلح تطوراً كبيراً في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى، بحيث أصبح ينطوي على أساليب ومعايير تصنيف الكيانات

---

(1) Walker Connor," **A nation is a nation, is A state is an ethnic group**", in John Hutchinson Anthony and D.Smith, **nationalism** (New York: Oxford University Press,1994), p.43.

البشرية وتمايز هويتها، وفقاً للخصائص العضوية كأجناس أو سلالات، وكذلك وفقاً للخصائص الثقافية وطرائق المعيشة[١].

ويشير مفهوم العرقية (العنصرية) Racism إلى الارتباط بين السمات الجسمانية والبيئة الثقافية والاجتماعية وانعكاساتها على تفوق بعض السلالات على الأخرى[٢].

ويعرف معجم «المصباح المنير» «العرق» على أنه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق[٣]، ويذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول إن «العرق» هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك من معانية كذلك الجبل الغليظ الذي لا ترتقي لصعوبته[٤].

ويقصد به معجم «المنجد» «أعرق – أعراقا (عرق الرجل) صار عريقاً في الشرف، والأعرق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا» أي أأصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيئ[٥]. ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف «العرق» بأنه مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة[٦].

---

(١) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد ٥٩، ٢٠٠٠، ص٥ .

(٢) هالة جمال ثابت، إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار، رسالة دكتوراه في العلوم الساسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢

(٣) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص٢٧ .

(٤) المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٦١٧– ٦١٨ .

(٥) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٦) علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات لسياسية، ١٩٩٤)، ص٢١٥ .

ويعرفه «دينكن ميشيل» على أنه اصطلاح «يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى»[١]. ويذهب قاموس «المورد» ليعرف «العرق» على انه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط والاختلاف حول مضمونه[٢].

وتقوم فكرة العرق البيولوجي Biological Race على معتقدات محورية وهي[٣]:

١- أن المجال الإنساني مقسم إلى فئات صغيرة ومميزة وغير مترابطة.

٢- أن هذه الفئات قديمة وثابتة.

٣- أن سلوك الفرد وتكوينه البيولوجي يمكن تفسيره عن طريق العرق الذي ينتمي له.

٤- أن الأعراق في ترتيب هيراكي.

ويشير عالم الانثربولوجيا «رونالد كوهين» إلى أن العرقية تعد أحد النتائج العديدة لتفاعل الجماعة والتي تكمن فيه خلافات حول السلطة بين الجماعات الأغلبية والأقلية ومن هذا المنظور تعتبر العرقية أحد جوانب الطبقية وهي ليست مشكلة في حد ذاتها[٤].

---

(١) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص١٨٠.

(٢) منير البعلبكي، المورد (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩)، ص٣٢١.

(3) Benjamin B.Ringer and Elinor R. Lawless, Race, Ethnicity and Society.(New York: Routledge,1989), p61.

(٤) ديبوراج. جيرنر (محرر)، احمد عبد الحميد (مترجم)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٣)، ص٤٣٥.

١- الجماعة العرقية Ethnic Group :

هناك اختلاف بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية ولا سيما الإنثروبولوجية منها فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية Ethnic Group. فثمة من يقول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية Racial Group، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمفهوم الأمة Nation، وذلك فضلاً عن أن فريقاً يعتد به من الباحثين في ضروب الظواهر الاجتماعية لا يرى ثمة تبايناً في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظة الأقلية Minority، غير أن الخلاف على أشده بين باحثي هذا الفريق، لا بصدد تعريف الأقلية فحسب وإنما كذلك بخصوص تسميتها، فثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية National Minority في حين أن ثمة من يستخدم عبارة الأقلية العرقية Ethnic Minority كي يشير إليها[١].

فتذهب الجمعية الانثروبولوجية الملكية في بريطانيا لتعرف «المجموعة العرقية» على أنها «مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الو راثية تتميز به عن غيرها من المجموعات»[٢].

ويعرفها محمود أبو العنين – على أنها «جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد»[٣].

---

(١) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١)، ص٧١.

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٣) محمود أبو العنين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٢٥– ٢٧.

ويتضح من خلال هذا المفهوم، أن ثمة ثلاثة عناصر لتحديد مصطلح لجماعة العرقية وهي[1]:

١- وجود مجموعة مركبة من العناصر تتآلف فيما بينها لتشكيل هوية الجماعة وتميزها عن غيرها من الجماعات. وفي الغالب تكون هذه العناصر المركبة مشتملة على عناصر بيولوجية، أو عناصر ثقافية، إضافة للإقليم المشترك الذي يمثل الحيز المكاني الذي تعيش عليه الجماعة في أغلبها.

٢- توفير قدر من التضامن بين أفراد الجماعة، بمعنى وجود حياة جماعية مشتركة Community، تلعب فيها الاعتبارات الاقتصادية دوراً في تنشيط هذا التعاون.

٣- توفير قدر من الاتصال بين الجماعة العرقية وبين المجتمع ككل، الأمر الذي يسمح بظهور الاختلافات والتمايزات.

ويذهب محمد أحمد بيومي في تعريفه للجماعة العرقية على أنها «عبارة عن تجمع لعدد من الصفات القياسية والوراثية، وأن هذا التجمع مؤقت ومرتبط بإقليم جغرافي»[2].

كما يذهب أخرون في تعريفهم للجماعة العرقية على أنها عبارة عن تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أوغيرها من المقومات الثقافية)[3].

---

(١) احمد وهبان، مرجع سابق، ص ص ٢٥- ٢٨.

(٢) محمد احمد بيومي، الانثروبولوجيا الثقافية (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣)، ص٢٥٦.

(3) Anthony Richmond , **Reading in Race and Ethnic Relations**, oxford, Pergamon Press , 1972, p199.

٢- الأقليات العرقية أو العنصرية :

ينحدر مظهرها الأقلي من لونها أو عرقها كالسود والهنود الحمر والصينيين واليابانيين في أمريكا الشمالية والجنوبية والسود في أفريقيا الشمالية وقد يكون الفرق الجذري بين عرق الأقلية وعرق الأكثرية (كالسود والبيض) عاملاً ظاهراً في عدم تمثيل واندماج الأقلية في الأكثرية سبباً من أسباب إذكاء الصراع بينهما[١].

وفي هذا الإطار يمكن التفرقة بين ثلاثة مصطلحات، القومية العرقية وهي شعوب متركزة إقليميا وكبيرة ذات تاريخ في الاستقلال الذاتي المنظم ولها أهداف انفصاليه[٢]، والأجناس العرقية، وهي شعوب متميزة عرقياً وثقافياً وتنحدر من المهاجرين ولهم أدوار اقتصادية خاصة ومكانتهم تكاد تكون منخفضة[٣]، الحركة العرقية، وهي عبارة عن حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالباً ما تكون أقلية)[٤].

ثانيا: مفهوم العرقية والمفاهيم المتداخلة معه:

تتعدد المفاهيم والتعريفات المتداخلة مع مفهوم العرقية مثل الإثنية، الأمة، القبلية، الأقلية مما يتطلب تميزاً لها عن هذا المفهوم كما يتضح في السطور التالية.

---

(١) عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦)، ص٢٢٣.

(٢) تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ص٣٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٤) أحمد رهبان، مرجع سابق، ص١٢٧.

١- العرق Race والإثنية Ethnicity :

يمكن القول إن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً، على نحو ما تكشف عنه تعريفات البعض لمفهوم الإثنية، فقد استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية، كما نجد أيضا أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت نفس المنحني[١].

أ- الإثنية:

يعتبر فريديريك بارث Frederic Barth من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكد "Barth" أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد[٢].

ويستخدم السوسيولوجي البريطاني انتوني د. سميث الكلمة الفرنسية: أثنيه Ethnic ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما أنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز في الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات

---

(١) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا، (القاهرة: أكاديمية الفكر الجماهيري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص٢٨.

(2) Fredrik Barth (ed.), **Ethnic Groups and Boundaries,** Boston, Little Brown , 1969, Pp, 9-11.

ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة[1].

ويعرفها «كليفورد غيرتز» على أنها المعطي النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة وتتبع ممارسات اجتماعية محددة[2].

كما يقول بانيكوس Panikos أن الإثنية Ethnicity مشتقة من كلمة Ethnos والتي تعني كلمة أمة، وأنه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة. وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تشارك نفس خصائص تركزهم الجغرافي، والزواج من أعضاء جماعتهم، وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل[3].

من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح الإثنية، إنما يشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين وأي سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى[4].

---

(١) مجموعة مؤلفين، **المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات**، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص٢٥٢.

(٢) شفيق الغبراء مرجع سابق، ص٤٤.

(3) Panikos Panayi, **An Ethnic History Of Europe Since 1945,** (London: Longman, 2000), P101.

(4) Cyntia H.Enloe, **Varieties Of Ethricity,Ethnic Conflict and Political Development,** (Lamham University: Press of America, 1986), Pp.15-29.

ب- الإثنية المسيسة:

يعرفها انتوني سميث على أنها عبارة عن «جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن»، ولديها أيضا إدراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات «ومجموعة من القيم والرموز المشتركة». وهدفها كمجموعة أثنية لها طابع سياسي ويدور حول الدولة وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الإنتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، أو أي مركب من هذه العوامل فإنها كلها حسب سميث شكل من أشكال الإثنية المسيسة(١).

وتختلف الإثنية المسيسة، في مسبباتها كما تختلف في مطالبها وغاياتها، وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها. فبينما يسعى الأكراد باتجاه الانفصال لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة(٢).

جـ- الجماعة الإثنية:

يعرفها اليونسكو على أنها «كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية»(٣).

وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من

---

(١) شفيق الغبرا، مرجع سابق. ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(3) UNICCO. **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques En Afrique,** Senega RePublique- Unie De Tanzanie, (Paris: Editions De J'unesco, 1973). p5.

الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة(١).

ويذهب Barth ليعرفها على أنها جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم هذا التميز على عدة أسس عرقية، دينية، تاريخية هذا بالإضافة إلى وجود وعي بأهداف الجماعة وأيضا وجود اتصال بين أفرادها(٢).

ويعرفها «شيرميرهون Schermerhorn» على أنها: عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية كصورة مصغرة للأخوة الشعبية People Hood(٣).

ويقول «هوجس Everett Hughes» أن الجماعة الإثنية ليست واحدة، لأنها قد تتميز بوجود مستوى من الاختلاف الملاحظ أو القابل للقياس عن الجماعات الأخرى: وهي جماعة أثنية لأن الناس فيها والأفراد خارجها يعرفون أنها واحدة ولأن من هم في الداخل والخارج يتحدثون ويشعرون ويتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة، وهذا يمكن أن يتحقق فقط في

---

(1) **The New Encyclopedia Britannic Chicago: Encyclopedia Vritannica,5TH** Edition,Vol.4,1992.

(2) Fredrik Barth (ed.), **I bid,** P 187.

(3) Richard A . Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame Work for Theory and Research,** New York: Random House,1970), Pp12-14.)

رأيه، إذا وجدت طريقة لاختيار من ينتمي للجماعة ومن لا ينتمي إليها، أما إذا كان من السهل الاستقالة منها فهي إذاً ليست جماعة إثنية حقيقية[1].

وقد أطلق العالمان «أجوري Aguirre وترنر Turner»، على الجماعة الإثنية مصطلح «الشعوب الفرعية» Subpopulation بدلاً من «الجماعة الإثنية» Ethnic Group، وعنيا به مجتمعاً يمكن أن يتميز بتاريخه، سلوكه، تنظيماته وثقافته المميزة.

وهناك من يعرفها على أنها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينه مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي[2].

ويعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، وأي سمات أخرى مميزه بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية[3].

وعليه، فالجماعة الإثنية Ethnic Group هي عبارة عن شعب إثني Ethnic Population يتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات

---

(1) Everett Hughes, On Work, **Race And Sociological Imagination**, (Chicago: University of Chicago Press, 1994), P.91.

(٢) سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢)، ص٧.

(٣) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢)، ص ص ٢٣ – ٢٦.

من قبل الشعب عامة وعادةً من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها أثنية ذات طابع محدد، تظهر تاريخا فريداً وكذلك سلوكاً مميزاً وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية، وتعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين[1].

د- الخصائص الاجتماعية للجماعة الإثنية:

تتميز الجماعة الإثنية عن غيرها في متغيرات اللغة، الدين أو السلالة أو الأصل القومي...الخ بالاضافة إلى خاصيتين[2]:

• الخاصية الأولى: وهي أن عضوية الجماعة الإثنية «غير تطوعية» بمعنى أن أفراد الجماعة يولدون فيها ويرثون خواصها الإثنية مثل الدين أو اللغة أو لون البشره، وبالتدريج يكتسبون بقية خواصها الثقافية والمزاجية أيضا.

• الخاصية الثانية: وهي «التزاوج الداخلى»، فالأغلبية العظمي من أفرادها ينتهي الحال بها إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الإثنية من الجنس الأخر. مع العلم أن هذه الخاصية ليست بصرامة الخاصية الأولى، فمن الممكن أن يحدث التزاوج بين أفراد ينتمون إلى جماعات أثنية مختلفة ولكن الشواهد الميدانية تشير إلى أن ذلك هو الاستثناء عن القاعدة العامة.

وعليه، يكمن الفارق الأساسي بين الجماعة العرقية والجماعة الإثنية في نوع التمايز الذي تتسم به الجماعة. فأساس تكوين الجماعة العرقية هو التمايز في الصفات الجسمانية (مثل لون الجلد، الشعر، الوجه أو الجسد) بينما أساس تكوين الجماعة الإثنية هو الروابط الاجتماعية من حيث وجود لغة مشتركة

---

(1) Jonathan H. Turner & Addberto Aguire: **American Ethnicity The Dynamics And Consequences Of Discrimination**, (New York: Second Edition, 1998), Pp3-4.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٥.

أو معتقدات دينية أو خصائص ثقافية أخرى ودون النظر إلى التمايز الجسماني بين الجماعة وباقي أفراد المجتمع[1].

وعلى الرغم من وجود فارق بين العرقية والإثنية، إلا أن هناك الكثير ممن استخدم مفهوم «الإثنية» كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرقية Racial أو الجماعة العرقية مثل:

- تعريف المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) :

تميز اليونسكو بين تعريفين لمفهوم الإثنية، الأول: طبيعي ويرادف العرق، والثاني: اجتماعي ويرتبط بالتكوينات الطبقية. وقد يتطابق الاستخدام الأول لمفهوم الإثنية الذي أخذت به اليونسكو مع ما أشارت إليه الموسوعة البريطانية، فطالما أصبح العرق معياراً في تكوين الجماعات فان البعض أخذ يستخدم مصطلح «الجماعات الإثنية» بدلا من مصطلح «الأقليات» للدلالة على التمايز الحاصل بين جماعة عرقية وأخرى، ولكن الموسوعة البريطانية تضيف على ذلك بعداً أخر للمفهوم بالإشارة إلى إن بعض الباحثين الامريكين طوروا مصطلح الجماعة الإثنية، ليطلق على الجماعات الوافدة أو المهاجرة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لأن الموسوعة هنا تشير إلى الواقع الأمريكي والتي تختلف عن الجماعة الأصلية في اللغة أو الأصل القومي ولكن دون أن تختلف عنها في العرق وهي ترى أن استيعاب أو انصهار المجموعة الأخيرة يكون سهلاً، لا سيما إذ رغبوا بذلك لأن ملامحهم الطبيعية تساعدهم على ذلك، بعكس الجماعة التي تنتمي إلى عرق أو أخر «الزنوج» مثلاً حيث تبقى ملامحهم تميزهم عن الأغلبية[2].

---

(١) هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص١٠٠.

تعريف قاموس المورد: ترجم كلمة (Ethnic) من الإنجليزية إلى العربية على أنها تعني «عرقي»، وكلمة (Ethno) على أنها، بادئة معناها عرق، وكلمة (Ethnocentric) على أنها مستغرق بمعنى متمركز حول العرق بوصفة مؤمن بان عرقه أسمى من سائر العروق[1].

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن هناك العديد من الباحثين استخدموا مفهوم «الإثنية» كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرقية Racial، مثل[2]:

تعريف محمد السيد سعيد: حيث استعمل «العرق» بمعنى «الإثنية» فعندما يتحدث مثلاً عن الطبقية أو التمايز الاجتماعي المبني على العرقية، فانه قد يضع قبالتها هذا المصطلح (Ethnic (Stratification، وكذلك فعل عندما تحدث عن الموقف العرقي، حيث وضع بالمقابل (Ethnic situation).

تعريف عوني فرسخ: يرى أن مفهوم «الإثنية» إنما يعني التركيب البشري أي العرق أو السلالة، فهو عندما يتحدث عن الأقليات في المنطقة العربية نرى أنه يميز بين الأقليات الطائفية وبين الأقليات الإثنية، حيث إنه يرى أن الأقليات الطائفية «هي جزء من التركيب البشري العربي الغالب، تشارك الأكثرية كل مقومات الوجود القومي العربي، ولا تختلف عنها بشيء يتصل بالسمات القومية والخصائص القطرية». أما الأقليات الإثنية في رأيه فهي قد تعربت حضارة ولم تتعرب كتركيب بشري.

تعريف رياض عزيز هادي: «الإثني Ethnic مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وهو يستخدم لوصف مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الشعب، القبيلة... الخ، ويستعمل استعمالات عديدة وغير دقيقة

---

(١) عبد السلام بغدادى، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٩٧-١٠٢.

أحيانا، فقد يكون المقصود به مجموعة لغوية، كما هو الحال بالنسبة لقبائل لهاوسا في نيجيريا والنيجر، أو مجموعة عرقية وهو ينطبق على سكان أفريقيا من غير أبنائها الأصليين وقد تكون قبلياً كقبيلة الكيكويو في كينيا، لكن هذا يبقى وصفاً يتسم بالمرونة للجماعات البشرية التي تتميز ثقافياً عن غيرها بقيمها الثقافية ولغتها المشتركة».

٢- الهوية (الإثنية، العرقية، القومية)[1]:

• **الهوية الإثنية:** تركز على سلالة مشتركة، وعلى إرث ثقافي مشترك سببه السلالة المشتركة أكثر من تركزها على المصالح السياسية لبلوغ استقلال ذاتي.

• **الهوية العرقية:** والتي تعتبر تصورا طوباويا، عمليا في الخطاب الامريكي (وهذا الطابو نفسه يمثل ظاهرة من الهوية في حاجة إلى المساءلة والمناقشة)، والتي تركز على السلالة المشتركة، والإرث الثقافي، مثل الهوية الإثنية، لكن على سبيل المثال، تتصور – وعلى نطاق أكبر «الهوية السوداء» على أنها تتعارض مع هوية ولوف Wolof .

• **الهوية القومية:** تركز على الحدود السياسية والاستقلال الذاتي الذي غالبا ما يسوغ بحجج تتمحور حول الإرث الثقافي المشترك.

٣- العرق Race والأقلية Minority :

تختلف الجماعات العرقية عن الأقلية في أن الأخيرة تتميز عن غيرها في أنها تخضع للمعيار العددي وتتميز بعناصر التميز الثقافي أساسا كالدين أو

---

(١) جون جوزيف، عبد النور خراقي (مترجم)، **اللغة والهوية،قومية - أثنية - دينية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، اغسطس٢٠٠٧)، ص٢٢٠.

اللغة أو التقاليد أو الإنتماء للوطن الأصلي. ويحدد مفهومها القانون الدولي وفقاً للالتزامات المبنية على حقوق الإنسان وحماية الإنسان وحماية الأقليات.

وتعرفها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية على أنها «جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو دينياً أو لغوياً»(١)، وتذهب الموسوعة البريطانية لنفس المعنى حيث تعرفها على أنها «جماعة من الأفراد يتمايزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه»(٢).

وتعرف الموسوعة الأمريكية الأقليات على أنهم «جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدرا أقل من القوة والنفوذ وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بإمتيازات مواطني الدرجة الأولى»(٣).

وتصف مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات الأقلية على أنها «جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم»(٤).

---

(١) سيف الدين قاطع، حقوق معلنة وواقع ملتبس يدعو للتغيير، جريدة الصباح الالكترونية، على الرابط التالي:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar & mlf =copy&sid=39071

(٢) سليم نجيب، الأقليات وحقوق المواطنة، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد ٥٤٠، بتاريخ ١١-٧-٢٠٠٣.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8535.

(3) http://www.federalism.ch/files/documents//Gupta%20Freiburg.ppt.

(4) http:// w ww.colisee.org/article.php?id_article=443.

وتعرف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الأقليات على أنها «جماعات متوطنة في المجتمع، تتمتع بتقاليد خاصة وخصائص أثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها»[1].

وتذهب لجنة الأقليات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حيث تعرفها على أنها عبارة عن: جماعات قابعة داخل شعب معين، تتمتع بتقاليد وخصائص أثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك التقاليد والخصائص لدى بقية السكان وترغب في استمرار المحافظة عليها.

كما تعرفها موسوعة لاروس «القول أن يكون البعض في وضع أقلية، يعني أن يكون اقل أهمية من الناحية العددية بحيث لا يكون لهم إلا القليل من الأصوات»[2].

ويعرفها محمد جابر الانصاري على أنها عبارة عن مجموعة عرقية أو دينية قليلة العدد في مجتمع معين، تبعاً لخصوصياتها الثقافية[3].

وهناك من يعرفها على أنها عبارة عن أقلية عددية واجتماعية في نفس الوقت وتختلف أشكال الأقليات باختلاف الأساس الظاهر الذي تقوم عليه أو

---

(١) إعلان الأمم المتحدة حول: حقوق الأشخاص المنتمين إلى اقليات قومية (أو عرقية) ودينية ولغوية، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين بجلستها العامة في يوم ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ (القرار رقم ٤٧/١٣٥).

http:www.un/org/6k.

(2) **Encyclopedia:** Grand LarousseParis, LibrairieParis Larousse, 1978, p.38.

(٣) محمد جابر الأنصاري (وآخرون)، النزاعات الأهلية العربية. العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص ص ١٤٦- ١٤٧.

بشكل مظهرها المشترك وهي الدين، العرق والجنسية أو الإثنية أو القومية، واللغة والثقافة(١).

ويعرف عالم الاجتماع الأمريكي «فيرتشالد» الجماعة الأقلية بأنها جماعة فرعية موجودة داخل جماعة أوسع منها (هي في المعتاد مجتمع) يرتبطان معاً ببعض روابط خاصة تتعلق بهما هي في المألوف، العرق والجنسية والدين أو بعض صلات النسب الثقافية الأخرى(٢).

والأقلية هي أساسا ظاهرة ثقافية يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من مقومات التاريخ، اللغة، والدين أو العرق فنكون بصدد أقلية لغوية أو دينية أو عرقية وقد يشتركون في هذه العوامل كلها، إذاً نحن إزاء أقلية قومية وفي كلتا الحالتين تنعكس تلك الخصوصية الثقافية في أطر تنظيمية وأنماط متمايزة للتفاعلات الداخلية(٣).

وقد يتبنى أفراد الأقلية مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات التي تؤدي إلى تميزهم عن الأفراد خارج الجماعة وتعزلهم ذاتياً نحو الداخل وذلك نتيجة لإقصاء الأقلية على مصادر السلطة والقوة وخضوعها للتميز والتفرقة من جانب باقي جماعات المجتمع.

والأقليات في الاستخدام الدولي: هي تلك الجماعات المهمشة أو الضعيفة التي تعيش في ظل أغلبية سكانية ذات أيديولوجيا ثقافية مختلفة، وقد تشترك

---

(١) عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(3) Michael Benton, **the Idea of Race, Boulder, Colorado,** west view Press Inc, 1978.p.9 .

هذه الجماعات في أنساق ومصادر تقدير الذات التي غالبا ما تستقي من مصادر مختلفة تماماً عن مصادر ثقافة الأغلبية[١].

ويعرف جبران مسعود الأقلية على أنها طائفة من الناس تجمعهم رابطة اللغة أو الدين أو الجنسية ويعيشون مع طائفة أخرى أعظم شاناً وأكثر عدداً.

ومما لا شك فيه إنه كلما قلت مستويات الاندماج برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها السياسية، الاجتماعية، والثقافية بمعنى أن وجود الأقليات في أي فضاء اجتماعي يتحول إلى مشكلة حينما يفشل هذا الفضاء وعوامل سياسية، اجتماعية وثقافية عديدة في تكريس قيم التسامح واحترام الأخر[٢].

مما سبق يتضح أن مفهوم الأقلية إنما يشترك مع مفهوم الجماعة العرقية في وجود روابط واحدة منها اللغة والثقافة الواحدة التي تجمع بين أفراد الجماعة وسط شعب يختلف عنها في بعض من هذه الروابط[٣].

٤- العرق Race والقبلية Tribe:

القبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة Kinship، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة) والقبلية تتفرع لتعريفات منها العشائر Clans والأفخاد Lineages، والبطون والعمائر والبنات والفضائل والإرهاص والأسر وغيرها[٤].

---

(١) جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧، ص٥٨.

(٢) محمود محفوظ، الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد٢٣، يوليو٢٠٠٦ .ص٨٨.

(3) Encyclopedia Britannica, Chicago, London, Toronto: Encyclopedia Britannica Inc, William Benton Publisher,vol.22, 1999, Pp., 640-641.

(٤) عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص٢١٩.

والقبلية عبارة عن وحدة سياسية مستقلة تقوم على فكرة الانتماء لجسد مشترك يعمل أفرادها في ظل حكومة واحدة تحكمهم وذلك بهدف تحقيق أهداف مشتركة توحدهم في حالات الحرب أو التعرض لتهديد تحت إدارة مركزية موحدة سواء عائلة أو عشيرة أو جماعة محلية. وتختلف الجماعات العرقية، بهذا المعنى عن القبيلة التي تكاد تنعزل عن جيرانها ولا تميل إلى التوحد والتفاعل معهم(١).

تتحول القبيلة إلى دولة بالمعنى السياسي عندما يتحول ولاء أفرادها من الولاء (للعشيرة والقبيلة) إلى الولاء للوحدة السياسية الكبرى (الأمة ككل). ومن هنا فهي تتوسط في الأهمية بين الجماعات العرقية والأمة.

مما سبق يتضح أن الفارق الأساسي بين مفهومي العرقية والقبيلة، في أن الأول، يركز على اشتراك أفراد الجماعة في مؤشرات عرقية واحدة بينما يركز مفهوم القبيلة على مرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي تحت القومي(٢).

٥- العرق Race والأمة Nation:

الأمة مشتقة من الفعل الاتيني Nasci بمعنى «يولد»، ويقصد به جماعة من الناس ولدوا في نفس المكان تربطهم مجموعة من الروابط المشتركة، يطغى ولاء أفرادها لها على أي ولاء أخر.

وقد تكرر ذكر كلمة الأمة في القرآن الكريم والحديث الشريف حيث يكشف المعنى اللغوي للفظ عن مجموعة من السمات التي يتسم بها المفهوم

---

(1) K. Kaunda, **"The Future Of Nationalism"**, In Gideon Cyrus M. Matiso & S.W.Rohio, **Readings-In Africa Political Thought** , (London: Heineman, 1975), p.468.

(٢) هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص٧.

وهي (الأصل المشترك، وحدة الهدف والغاية، عنصر الزمان والمكان، الدين، النخبة، جماعة العلماء) . كما يتبين من المفهوم القرآني والحديث الشريف إمكانية تعدد وتفرق وتشعب الأمم[١] .

ولا يشترط تواجد أفراد الأمة على إقليم جغرافي معين، حيث توجد الأمة رغم التباعد الجغرافي بين أجزائها مثل الصين[٢] .

وهكذا يشترك مفهوم الجماعة العرقية مع مفهوم الأمة في أنها تضم مجموعة من الأفراد تعيش حياة مستقرة وتجمعها الرغبة في العيش معاً وذلك في نطاق اجتماعي أو سياسي واحد، وترتبط بين أفرادها رغبات وآمال مشتركة توحد بينها[٣] .

ثالثا: تصنيف الجماعات العرقية[٤]:

ثمة اتجاهات عديدة متباينة بصدد تصنيف الجماعات العرقية، ويرجع هذا إلى اختلاف الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف. وعلى أية حال فإن أظهر هذه الاتجاهات تتمثل في اتجاهين. **الأول**، يستند أنصاره في تصنيفهم للجماعات العرقية إلى المقومات الذاتية للجماعة كوحدة الأصل أو السلالة أو الدين. **والثاني**، يصنف أنصاره الجماعات العرقية استنادا إلى مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتها.

---

(١) محمد مهدي عاشور، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ص ٣٩-٤٠.

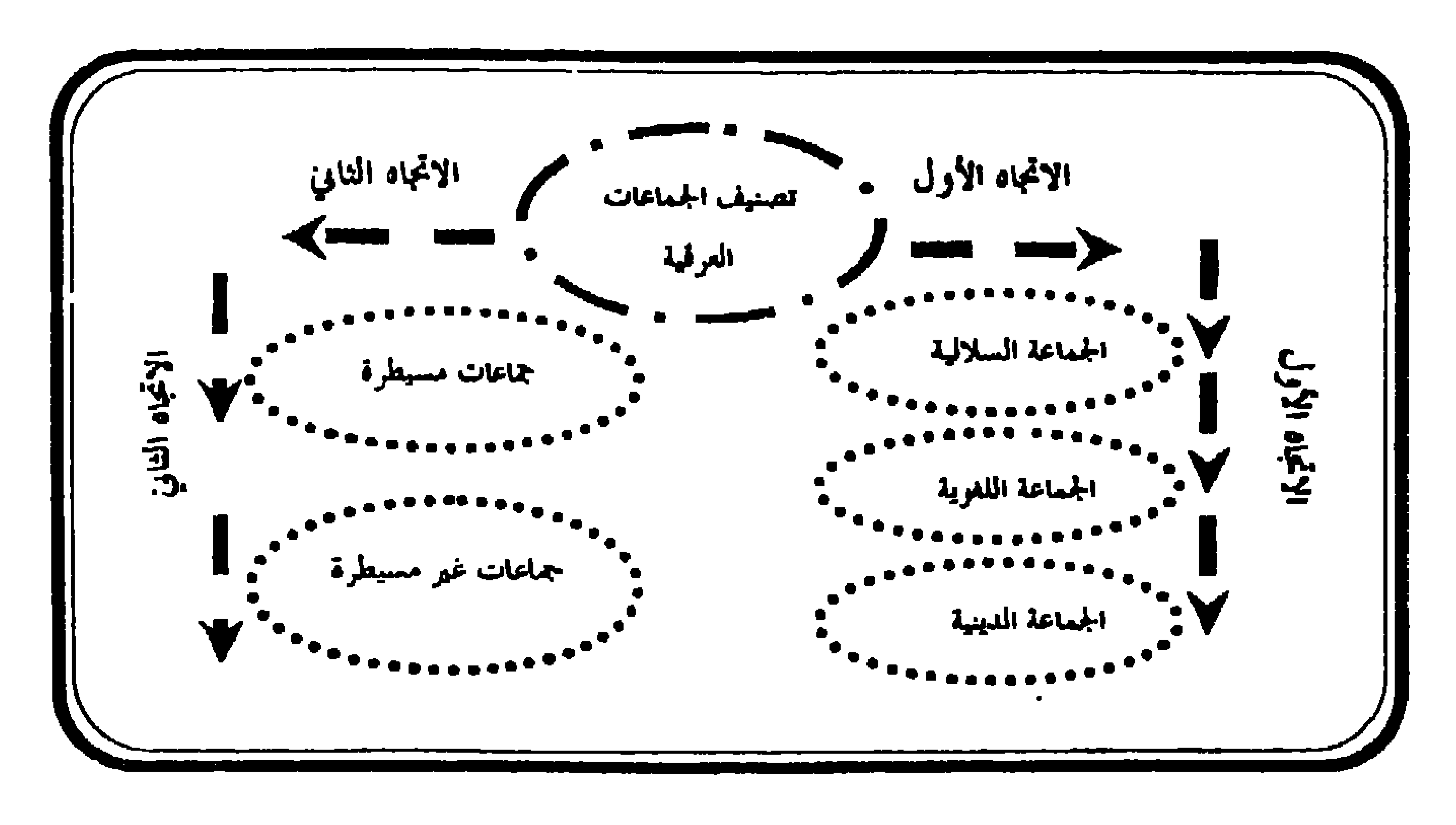
(٢) هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

(٣) علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٤) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ١٢٠.

شكل رقم (١-١)[١]

يوضح تصنيف الجماعات العرقية



الاتجاه الأول: يصنف الجماعات العرقية حسب مقومات ذاتيتها :

١- **الجماعة السلالية:** وهي عبارة عن جماعة عرقية يرتبط أفردها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو (وحدة السمات الفيزيقية كالون البشرة)، على اعتبار أن هذه الرابطة بمثابة المقوم الأصيل لتمايز جماعتهم إزاء غيرها من الجماعات التي يتشكل منها مجتمعهم.

٢- **الجماعة اللغوية:** وهي عبارة عن كل جماعة عرقية يشترك أفرادها التحدث بلغة واحدة.

٣- **الجماعة الدينية:** وهي عبارة عن كل جماعة عرقية يمثل «الدين» المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات التي تشاركها في نفس المجتمع.

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في: أحمد وهبان، المرجع السابق.

الاتجاه الثاني: يصنف الجماعات العرقية حسب موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

١- **الجماعات العرقية المسيطرة:** وهي تلك الجماعة التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتقلد أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما أنهم يشكلون الفئة الأكثر ثراء والذي يعد تعبير عن هويتهم.

٢- **الجماعة العرقية غير المسيطرة:** هي تلك الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة، والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رسمية، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم الذي تهيمن على مقاليد الأمور فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها.

المبحث الثاني

استراتيجيات الدولة في إدارة المجتمع

متعدد العرقيات

قد تكمن أحد أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع، في دور النظم السياسية وموقفها من التعددية العرقية، وذلك من خلال التعرف على مدى حياد النظام أو عدم حياده بين أطراف الصراع، حيث يرى البعض، أن العرقية تصبح مشكلة سياسية عندما تتبلور الجماعات في صورة أقطاب. وقد توظف النظم الحاكمة السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الأهداف، وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فإنه لن يقدر له الحفاظ على استمراريته وذاتيته في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها، الأمر الذي يزيد من ضرورة سعي النظم إلى توظيف ما تملكه من موارد مادية وغير مادية، لتحقيق أهدافها وحفظ استقرارها.

كما تلعب المؤسسات السياسية دورا كبيرا في عملية إدارة التعددية العرقية، حيث تقوم هذه المؤسسات بعملية التحويل من جانب المدخلات إلى جانب المخرجات، وتقوم أيضا بطرح الرموز العامة في المجتمع مما يساهم في تحقيق الاندماج، وإدارة التفاعل بين عرقيات المجتمع، لتقليل حدة الصراع بين الجماعات في المجتمع.

وعليه، تعرض الباحثة في هذا الجزء من الدراسة لأساليب أو استراتيجيات إدارة التعدد العرقي، سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية.

أولاً: استراتيجيات إدارة التعدد العرقي:

١- **استراتيجية هيمنة الدولة:** يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة، احد أكثر الإفترابات شيوعاً لإدارة الصراعات العرقية في تاريخ دول العالم. وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف تشيستر كروكر «بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات»(١).

ويعرف كلُّ من Mcgarry وزميلة المقصود بهيمنة الدولة وتحكمها Hegemonic control في «أن تتخذ الحكومة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به في الأساس».

ولعل استراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر فقط على النظم السلطوية، بل إنه يمارس أيضا في إطار عدد من النظم الديمقراطية الليبرالية، وفي كلتا الحالتين يشكل استراتيجية ناجحة بمعيار جعل التحدي العرقي للدولة أو نشوب الصراعات بين الجماعات أمر غير ممكن القيام به. فالنظم الشيوعية، ركزت على سحق الخلافات العرقية أملا في بناء هوية فوقية جديدة، على اعتبار أن العرقية ظاهرة غير مناسبة ولا تتناسب مع هوية الناس كمواطنين. لكن في الوقت نفسه، نرى أن بعض النظم الديمقراطية الليبرالية تمارس أسلوب الهيمنة على النشاط العرقي، وبلأخص عندما تسيطر جماعة أقلية على الدولة، مثل البيض في جنوب أفريقيا أو روديسيا، أسسوا نظما من السيطرة الاستيطانية على الجماعات العرقية الأخرى، ولكنهم احتفظوا في الوقت نفسه بقواعد الديمقراطية الليبرالية داخل جماعتهم هم فقط.

وقد لا تقتصر النظم المهيمنة عموما على مقاومة مطالب الجماعات

---

(١) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص٣٨.

العرقية، ليس هذا فحسب بل أنها أيضا تطور مطالب مضادة من خلال سيطرتها على المجتمعين وتستخدم في سبيل ذلك عدة آليات من بينها[1].

أ- سياسة الإخضاع Subjection :

وتكون باستخدام إجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة (أقلية أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات العرقية.

ب- سياسة عزل الجماعات المناضلة Isolation :

حيث تلجأ الدول المهيمنة لعزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة، وربما يكون هذا هو ما حدث بالفعل بالنسبة (ليونيتا في انجولا) والحكم الذاتي بها أو التقسيم الواقعي لـ (قبرص).

جـ- سياسة الإجتناب Avoidance :

والتي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي، وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات، مثال لذلك فرض نظام الحزب الواحد، أو النظام اللاحزبي.

وعليه، تفسر استراتيجية هيمنة الدولة، على أنها استراتيجية «دفاعية»، بمعنى أنها ضرورية لبديل آخر، وهو الحرب العرقية والخوف من اندلاع الصراع، وهذا التفسير إذا ما أخذ به، قد يفضي للدفاع عن النظم السلطوية أو الديكتاتورية كالاتحاد السوفيتي السابق، رابطة الشيوعيين اليوغسلاف في الاتحاد اليوغسلافي السابق، أو نظم الحزب الواحد.

ومما يذكر في هذا الخصوص أن البدائل في الصراعات العرقية نادراً ما

---

(١) المرجع سابق، ص ص٤٠- ٤١.

تكون موزعة فقط بين الهيمنة والحرب العرقية. حيث إن هناك الكثير من الاختيارات كالفيدرالية، الحكم الذاتي والتصالحية وغيرها من البدائل التي يمكن أن تُطور، مما يحقق نجاحا في استقرار المجتمعات، هذا بالإضافة إلى انه في ظل استمرار نظم وإجراءات الهيمنة، تلجأ الجماعة المخضعة لتدويل الصراع ضد نظام الحكم الديكتاتوري المستند إلى الجماعة المسيطرة أو الحزب الواحد المسيطر، ومن ثم يتعرض استقرار النظام للخطر، وربما استقرار الجماعة الدولية ككل.

٢- استراتيجية الفيدرالية والكيمونات العرقية:

تمثل هذه الاستراتيجية أحد أهم الاستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لفض الاشتباكات بين الجماعات، أو بين هذه الجماعات وبين السلطة المركزية، وذلك عن طريق عدة اختيارات أهمها الفيدرالية والكيمونات العرقية[١]. ويقصد بالفيدرالية[٢] هنا، توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين.

(١) محمود أبو العنين، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

(٢) كلمة فيدرالية كلمة مشتقة من الأصل Fedus والتى تعني معاهدة أو جامعة League أو اتفاق Covenant ومعناها الأصلي بعض السيادة للمعاهدة المؤسسة التي تحدد الكيانات السياسية الداخلة في الاتحاد، هذا يتضمن حكم الوطن وهيمنة الحكومة المركزية على الشئون الخارجية وعضوية الأمم المتحدة والدفاع عن الحدود والعلاقات الخارجية ويمكن أن تقوم بين دولتين في إطار اتفاق لهدف محدد أو بين فردين من أجل التعاون سويا.

Look at:

- Martin J. Dent, **Identity Politics, Filling the Gap between Federalism and Independence,** Ashgate 2004, Pp., 1-3.

والدولة الفيدرالية، هي دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري مركب. وعلية فاللدستور الفيدرالي جانبان، فهو القانون الأساسي للدولة الفيدرالية من جانب وهو عقد سياسي بين الولايات الأعضاء من جانب أخر(١).

ومما لا شك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلا ملائما وأيضا فعالا إذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب أخر، بمعنى أنه في المجتمع الفيدرالي العرقي، تكون الفيدرالية أداة فعالة لتنظيم وضبط الصراعات العرقية خاصة وأنها تساهم في تفكيك ساحة الصراع إلى ساحات صغيرة يمكن أدارتها(٢).

وتكمن عبقرية الفيدرالية كما قال Burgess في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة وأحيانا المتصارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة(٣).

وقد تفترض الفيدرالية أخطارا ضمنية لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة، ومن وجهة نظر بعض الباحثين أن الفيدرالية هي الخطوة الأولى تجاه الانفصال حيث أنها تكسب رابطة الدولة القومية Nation-Statehoods

---

(١) حازم اليوسفي، الفيدرالية والنظم الاتحادية، مجلة «قضايا» محاولة لبلورة تطورات جارية، العدد١٠، السنة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٨.

(٢) محمود ابو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص٤٢.

(3) Osaghae Eghosae, Federalism and the Ethnic Question in Africa, In: John Mukum Mbaku and Others (eds.), **Ethnicity and Governance in The Third World** , Ashgatem UK,2001, pp36-37.

شرعية من خلال حماية اللغة والثقافة والدين مثل وجود دستور خاص بها وحكومة ومورد وعلم...الخ[1].

إما بالنسبة للكنتونات "Contöization" و الكميونات العرقية "Communization" فهي عبارة عن إقامة أقاليم أو كميونات عرقية كتلك القاعدة للكميونات في سويسرا، بمعنى «تفويض السلطة على أساس قاعدة إقليمية عرقية»، لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة والحكومة المركزية.

وتجدر الإشارة لعدد من الملاحظات المهمة بصدد العلاقة بين هذه الإستراتيجية والعرقية، أهمها[٢].

أ – ألا نبالغ في قدرة هذه الاستراتيجية على حل التوترات العرقية، فنادرا ما يتم تخطيط الحدود العرقية بشكل دقيق وواضح، وتلك مسألة تتعلق بالتطبيق، يضاف إلى هذا مشكلة أخرى تتمثل في أن الوحدات الجديدة غالبا ما تكون متعدده عرقياً هي الأخرى، مما يخلق مشاكل متجددة.

ب– لا يمكن الاكتفاء بوجهة نظر الدولة في تحديد إقليم الجماعة العرقية، فالمسألة قد تحتاج إلى معرفة وجهة نظر الجماعات في إقليمها، وما إذا كان التقسيم الإقليمي أو السلطات الممنوحة لها ترضيها أم لا.

ت– أن الانتماء للجماعات العرقية مسألة ليست صارمة، وليس لها معيار أو مستوى ثابت، ولا يمكن تصور أن منظومة الولاءات مسألة سهلة، بل هي معقدة، فالانتماء لجماعة ربما يكون اقتصادياً أو ثقافياً أو سلالياً أو إيديولوجياً أو دينياً، ولذلك لا يمكن أن تنجح إلا إذا أجبر كل فرد على تحديد انتمائه العرقي وبشكل واضح.

---

(1) I bid, P37.

(٢) محمود أبو العنين، المرجع السابق، ص ٤٤.

٣- استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة:

تعتبر أحد الإقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة، أو كذلك على المستويات الفرعية أو المحلية.

وقد تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القهري.

- المكونات الرئيسية للديمقراطية التوافقية:

١- حكومة ائتلافية موسعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسة للمجتمع التعددي.

٢- حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شئونها الخاصة.

٣- تمثيل نسبي وقواعد للتوظيف والاتفاق تطبق من قبل مؤسسة الدولة.

٤- حق الأقليات في الاعتراض دستوريا.

وثمة ثلاث شروط أساسية مطلوبة، لكي يعمل النموذج التوفيقي:

الشرط الأول: ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم، بفرض بناء أمة. حيث أن صراع القوميات في مثل هذه الظروف يمثل مباراة صفرية، لا مجال فيها للتوافق.

الشرط الثاني: على القادة السياسيين، أن يتبنوا نوعا من الفكر يقوم على الالتزام بالاستقرار السياسي والاقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دونما حاجة لسيطرة أو هيمنة الدولة.

الشـرط الثـالث: على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي، والقدرة على التوفيق والمساومة.

ثانيا: سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية:

١- الإبادة الجماعية Genocide :

في الأصل يقصد بالإبادة الجماعية قتل العنصر أو السلالة (genus,race) ، لكن في سياق التطور أصبح المفهوم يشير إلى «عملية قتل منظمة لجماعة عرقية ما أيا كان مفهومها، أو تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء المدروس على المقومات التي تسمح بإعادة نموها وتكوينها بيولوجيا واجتماعيا»[١].

ولا تنجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها، بمعنى إزالة أسباب الصراع، خاصة وأن ما تخلفه هذه الأحداث في الضحايا تبقي عالقة في الأذهان جيلا بعد جيل، بل إن أحد نتائج تعرض جماعة معينة للإبادة، هو ارتفاع معدل المواليد بشكل ملحوظ في تلك الجماعة، حتى يتلقف الجيل الثاني خيوط الصراع السياسي[٢].

٢- النقل الإجباري للسكان Forced mass-population Transfer :

يقصد بها، «نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في

---

(١) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٣,
انظر أيضا:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3643000

(٢) المرجع السابق، ص ,٢٤
لمعرفة المزيد عن الإبادة العرقية انظر:
http://www.un.org/arabic/preventgenocide/rwanda/preventgenocide.shtml

مكان آخر، وقد استخدم الصرب في هذا السياق اصطلاحا قريبا من هذا المعنى وهو «التنظيف العرقي» "Ethnic cleansin".

وتعتبر عمليات النقل الإجباري للسكان، في الغالب جزءا من سياسات توسعية، أو ردا على إدراك الدولة للتهديد بالصراع العرقي ومخاطرة، أو رغبة في تثبيت حقائق معينة يصعب أو يستحيل تغييرها. وبوجه عام لا توجد مزايا أخلاقية من جراء استخدام هذه الأداة، كما أن هذه الأداة نفسها لا تنهي الصراع العرقي إلا مؤقتا، فالشعب غالبا لا ينسى موطنه، ولا يسمح ببقاء مستوطنين عليه(١).

٣- تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) self-determination:

يعد كل من التقسيم والانفصال من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات العرقية خصوصا لدى الحكومات والدول، أيا كان لونها الأيديولوجي، ليبرالية أو اشتراكية.

وقد يسمح هذا المدخل التقسيمي أو الانفصالي بحل الصراعات العرقية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق، والسماح للجماعات بالانفصال حينما تكون وصلت إلى درجة من «استحالة التعايش معا» في إطار دولة واحدة(٢).

وبوجه عام، يعتبر (حق تقرير المصير للأمم والشعوب) بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والانفصال، ويعني مبدأ حق تقرير المصير، بوجه عام، «حق الجماعة الإقليمية في تقرير وضعها السياسي داخليا

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص,٢٦

لمعرفة المزيد حول حق تقرير المصير انظر:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia

وخارجيا وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى،[1].

جدول رقم(١-١)

الجماعات والأقاليم المرشحة لأعمال حق تقرير المصير العرقي والانفصالي في العالم[2]

القارة	الدولة	الجماعة أو الاقليم المرشح للانفصال	القارة	الدولة	الجماعة أو الاقليم المرشح للانفصال
أوروبا	بريطانيا	الاسكتلنديين البروتستانت في ايرلندا الشمالية	أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة	السود الانفصاليون الهنود الأصليين
	أسبانيا	إلباسك و "Catalans"		كندا	بورتوريكو
	فرنسا	الكورسيكيين وغيرهم			كويبك وغيرهم
	سويسرا	جورا Jura			
	بلجيكا	الفليمنج			
	إيطاليا	جنوب تيرول Tyral		السودان	الدينكا (أو جنوب السودان)
	روسيا	الشيشان وغيرهم		دول القرن الافريقي	الصوماليون، العفر
	الهند	كشمير، ناجاسي، السيخ			
	اندونيسيا	الملقيين Nalluccans وغيرهم		نيجيريا	أورومو، تيجراى، شمال نيجيريا أو جماعات مختلفة منذ محاولة الإيبو في بيافرا
	العراق	الأكراد			
	تركيا	الأرمينيون، الأكراد			
	الصين	التبت			
	آزربيجان	ناجورنو كاراباخ		توجو وغانا	الإيوى
	جورجيا	South Ossetia		رواندا وبرندى	الهوتو
	أوكرانيا	كريميا		الكونغو الديمقراطية	كاتنجا
	سريلانكا	التاميلز		كومورو	الماورز Maores
	الفلبين	المسلمين		كينيا	ليو Luo

(١) محمود أبو العنين، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية»، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الخاص (١٩٩٤)، ص ص ١٩٩-٢٠١.

(٢) محمود أبو العنين، «إدارة الصراعات العرقية في افريقيا»، مرجع سابق، ص ٢٩.

Look also:

http://www.islam-watch.org/NoSharia/PreventEuropeIslamization6.htm

٤- الاندماج integration والاستيعاب assimilation :

يعتبر الاندماج والاستيعاب، احد أدوات إزالة الخلافات والصراعات العرقية. وعلى الرغم أن هناك مفاهيم مختلفة لكل من المصطلحين، لكن كلاهما يشتركان في أنهما يسعيان لإذابة الخلافات، مع أنهما يختلفان في الطريقة أو الأسلوب.

حيث يستخدم الاندماج أساسا لخلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة، أما الاستيعاب يستخدم في الأساس عند الحديث عن خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام بوتقة الصهر Melting Pot، حيث تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية أو الضعيفة لاستيعابها[١].

هذا وقد يشير البعض إلى أن هناك عدة أنماط لسياسة الاستيعاب والدمج، مثل الاستيعاب الثقافي، والمادي، والمؤسسي، وسوف نتناول كل منهما بشيء من التفصيل[٢]:

أنماط سياسة الاستيعاب والدمج

استيعاب ثقافي

ويقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة، ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكيانات العرقية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب.

استيعاب مادي

والذي يهدف إلى صهر الهويات العرقية، داخل هوية قائمة بالفعل أو هوية جديدة، وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن أحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها

استيعاب مؤسسي

والذي يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وأيضاً اجتماعية، يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.

---

(١) محمد مهدى عاشور، التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٨-٧٩.

مما سبق يتضح أن هذه الإستراتيجية، إنما تهدف إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعة العرقية الموجودة في أطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة، والتي تمثل في العادة هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع[1].

جدول رقم (١-٢)

جدول يوضح سياسات الدولة تجاه دمج الأقليات العرقية[2]

الاتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الاستيعاب	- اندماج اجتماعي وسكني طبقاً للطبقات. - تعليم إصلاحي للغة والثقافة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	- اعتمادات مالية للتطوير. - برامج صحية وترفيهية. - تدريب في العمل. - قوانين مضادة للتمييز.	- حقوق مدنية وسياسية مضمونة. - تعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية. - مصالح مجموعات الأقليات.
التعددية	- حماية الاختلافات الثقافية والدينية. - التعليم والإعلام بعدة لغات.	- تأهيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة. - تمثيل المجموعة في الوظائف الخاصة والعامة.	- مجموعة الأحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة - تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة.
المشاركة في السلطة	- فصل سكني واجتماعي. - مدارس وإعلام منفصل. - معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين من المجموعات الكوميونية.	- الأنشطة الاقتصادية تنظم كوميونياً. - الخدمات تكون داخل الكوميون. - أعداد محددة للمجموعات في الوظائف العامة والخاصة.	- الأحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة. - ضمان المشاركة في جهات اتخاذ القرار. - حق الفيتو للكوميون على السياسات المؤثرة على المجموعة. - استقلال بالمهام الإدارية الخاصة بالخدمات العامة.

(١) تيد روبرت جار، مرجع سابق، ص٣٧١.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٦٩-٣٧٠.

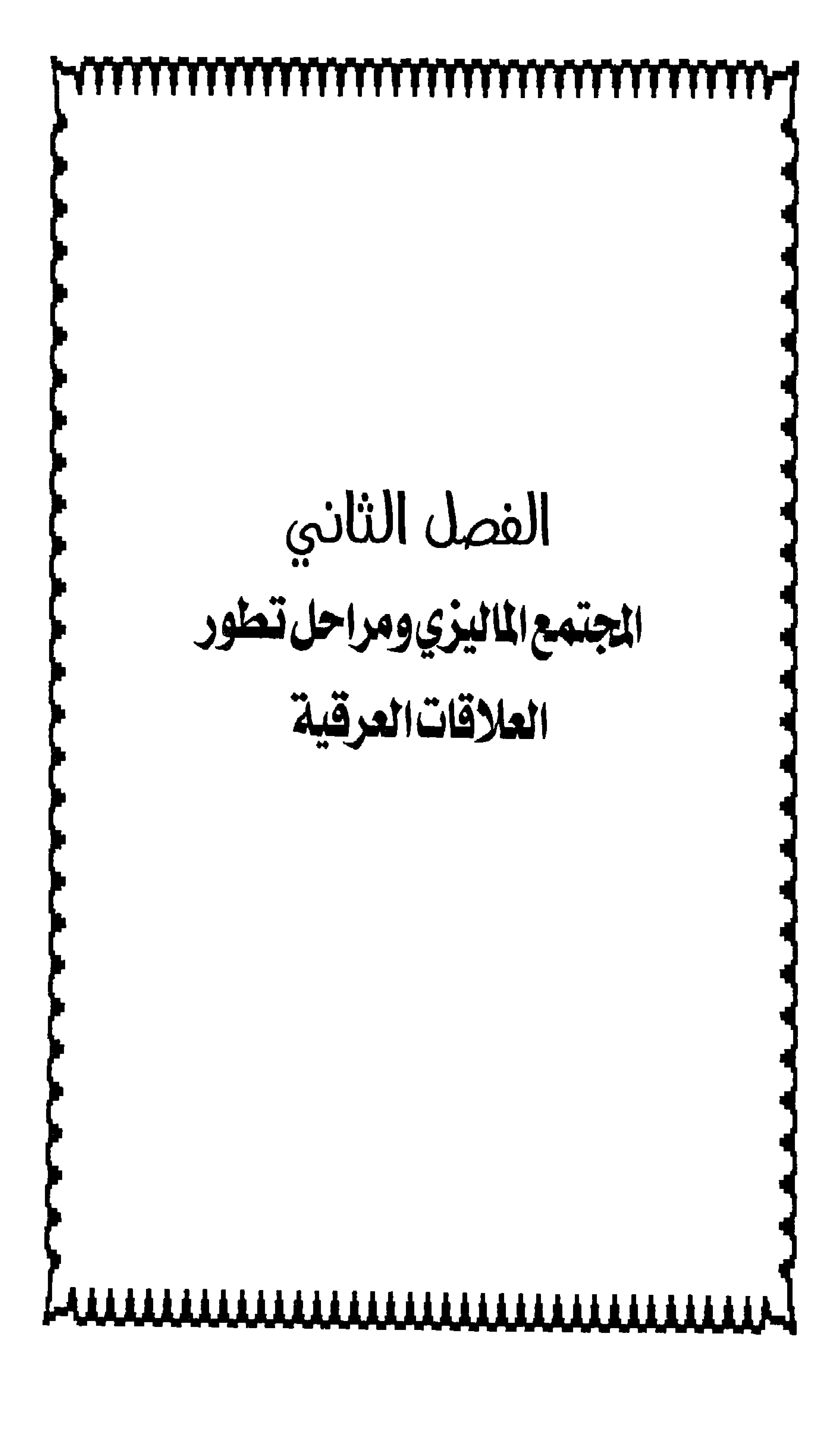
من خلال ما تقدم تبين أن الجماعة العرقية هي عبارة عن جماعة من الناس تعيش فى مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد.

ويتضح من خلال هذا المفهوم، أن ثمة ثلاثة عناصر لتحديد مصطلح الجماعة العرقية وهي:

١- وجود مجموعة مركبة من العناصر تتآلف فيما بينها لتشكيل هوية الجماعة، وتميزها عن غيرها من الجماعات.

٢- توفير قدر من التضامن بين أفراد الجماعة.

٣- توفير قدر من الاتصال بين الجماعة العرقية وبين المجتمع ككل، الأمر الذي يسمح بظهور الاختلافات والتمايزات.



الفصل الثاني

المجتمع الماليزي ومراحل تطور العلاقات العرقية

الفصل الثاني
المجتمع الماليزي ومراحل تطور العلاقات العرقية

تمهيد :

تعد ماليزيا إحدى الدول متعددة الأعراق، تتكون من الملايو (سكان البلاد الأصليين) ، بالإضافة إلى قبائل السارواك وصباح، سلالة المهاجرين الصينيين والهنود الذين بدءوا يأتون إلى ولايات الملايو منذ أكثر من ٦٠٠عام، قبل الاستعمار الأوربي.

وقد تم استقدام الصينيين والهنود آنذاك كعمالة بالاتفاق مع البريطانيين للعمل في أقطاعات المطاط، وخلال فترة الاستعمار، احتفظ البريطانيون بانفصال كل عرق جسدياً. وقد منع ذلك أي أزمات عرقية، ولكنه حفظ أيضاً ثقافات المجموعات العرقية المختلفة تقريباً كما هي.

وأبان زمن صراعات الاستقلال كان أغلب سكان ماليزيا من الملايو. وكان حكم البريطانيين في ولايات الملايوعن طريق معاهدات مع سلاطين الملايو. إذ كان لزاماً أن تعود ماليزيا المستقلة إلى حكم الملايو. ولن يصبح للهنود والصينيين أي وضع قانوني في ماليزيا، لكن الملايو قرروا أن يشركوا معهم العرقيات الأخرى من الهنود والصينيين وأيضا الآخرين من غير الملايو في السلطة السياسية. ككل شيء أخر.إذ كانت مقاربة ماليزيا تجاه العلاقات العرقية غير تقليدية.

اعتقد الملايو أنه من السهل الاندماج مع العرقيات الأخرى. ولكن هذه العرقيات الأخرى كانت قوية وأيضا كثيرة العدد بدرجة تفوق السماح

بحدوث مثل ذلك. هذا بالإضافة إلى انه كان لدى الصينيون قوة اقتصادية سمحت لهم بمعادلة القوة السياسية لدى الملايو (السكان الأصليين للبلاد).

كما مثلت الاختلافات في ديانات الأعراق الثلاثة المختلفة ضد الاندماج. ولم تلق محاولات جعل ثقافة الملايو الثقافة الرسمية نجاحاً كبيراً. وفي النهاية تم قبول تحفظ الأعراق المختلفة كل بثقافته، ولكن تبقي ثقافة الملايو بمثابة الثقافة الرسمية للبلاد.

ومن ثم أصبحت اللغة الرسمية للبلاد هي لغة الملايو، مع حفظ اللغات الأخرى واستخدامها كأداة تعليمية في المدارس.

وأصبح الإسلام هو الديانة الرسمية للبلاد فضلا عن إمكانية ممارسة أو تعلم الأديان الأخرى بدون إعاقة. إذ حفظت الثقافات المختلفة للأعراق.

وعليه، أصبحت ثقافات غير الملايو جزءاً من الثقافة الوطنية، وأصبحت ثقافة الملايو هي الأخرى جزءاً من ثقافات غير الملايو. فقد حفظت ثقافات الأعراق الثلاثة، بحيث تظل مختلفة بدرجة تفرقها عن بعضها البعض، وفي الوقت ذاته تفرقها عن ثقافات بلادها الأصلية.هكذا طعمت الصينية المتحدث بها في ماليزيا بكلمات من الملايو، بينما يستخدم الملايو كلمات صينية لأشياء محددة ونفس الحال مع الهنود.

وعليه، أصبحت الاختلافات في ثقافات الأعراق المختلفة بحيث يحق لماليزيا أن تدعي أنها آسيا بحق. إذ انك تستطيع أن ترى كل الثقافات في ماليزيا (الملايو، الإندونيسية، الصينية، الهندية)، بما في ذلك أكلاتهم المحلية.

إن ما يمكن تلك الثقافات المختلفة في ماليزيا من أن تستمر وتتعايش هو روح من التسامح والعملية والجدية التي تظهرها كافة الأعراق.

وفي هذا الصدد يقول محاضير محمد إننا في ماليزيا نعتقد أنه من الأفضل أن يكون لك قطعة من كعكة تكبر بعد ذلك تدريجياً، عن أن يكون لك كعكة كاملة تنكمش بعد ذلك.

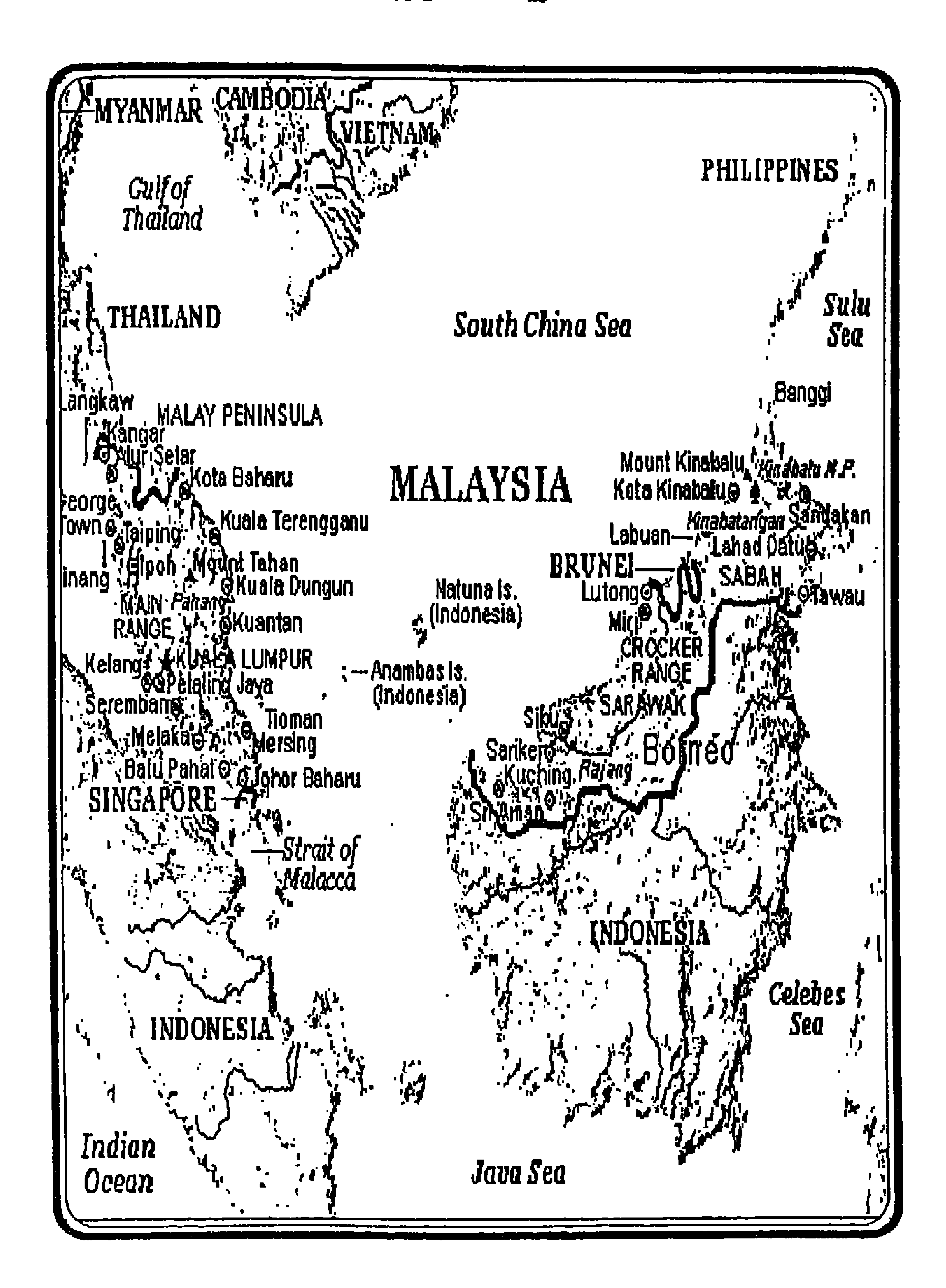
فقد أدي احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر إلى أن تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة. ولهذا أصبح النمو الاقتصادي سريعاً وارتفع نصيب العرقيات أكثر بكثير من ثروة البلاد الاقتصادية الأصلية.

ولأنه من غير الممكن تتبع التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق دون استعراض خريطة التكوين العرقي للمجتمع الماليزي، فلابد من تناول هذا التكوين أولا، ثم نتطرق لمراحل تطور العلاقات العرقية.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرق المبحث الأول للتكوين العرقي للمجتمع الماليزي، وأسباب هذا التكوين. وركز المبحث الثاني على مراحل تطور العلاقات العرقية.

خريطة رقم (٢-١)

خريطة ماليزيا



المبحث الأول

التكوين العرقي للمجتمع الماليزي

غدت ماليزيا نموذجاً للمجتمع متعدد الأعراق والأديان. إذ يتكون المجتمع الماليزي من جماعات البوميبوترا[1] Bumiputra وهم السكان الأصليون للبلاد، وتضم (الأورانج آصلي، والمالاي وجماعات بوميبوترا أخرى)، وجماعات من غير البوميبوتراNon - Bumiputra والتي تضم (الصينيون، الهنود، الأوراسيونEurasians)[2].

ويتسم التكوين العرقي للمجتمع الماليزي بدرجة عالية من التنوع دينياً وعرقياً ولغوياً، وذلك فيما بين سكان ماليزيا البالغ عددهم بحوالي ٢٧,٧٣، مليون نسمة تقريبا وفقا لتقديرات يوليو/سبتمبر ٢٠٠٨[3] مقارنة بحوالي ٢١,٥٢٠,٠٠٠، مليون وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٠، هذا ويتوقع أن يصل تعداد السكان إلى٣١,٥ بحلول عام ٢٠٢٠[4].

---

(١) مصطلح البوميبوترا يقصد به أبناء الأرض أو التربة أو أمراء الأرض وذلك لتميز السكان الأصلين وغالبيتهم من المالاي أو الأعراق المرتبطة بهم، وتضم جماعات البوميبوترا المالاي، الأورانج أصلى وجماعات السكان الأصليين الأخرى في شبة جزيرة ماليزيا، بالإضافة إلى جماعات السكان الأصليين في شرق ماليزيا في صباح وساراواك.

Look:

Oo Yu Hock, **Ethnic Chameleon: Multiracial Politics in Malaysia** (Selangor: Pelanduk Publications (m) sdn Bhd., 1991), p.117.

(٢) جابر سعيد عوض، **محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي**، في: الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص١٧٣.

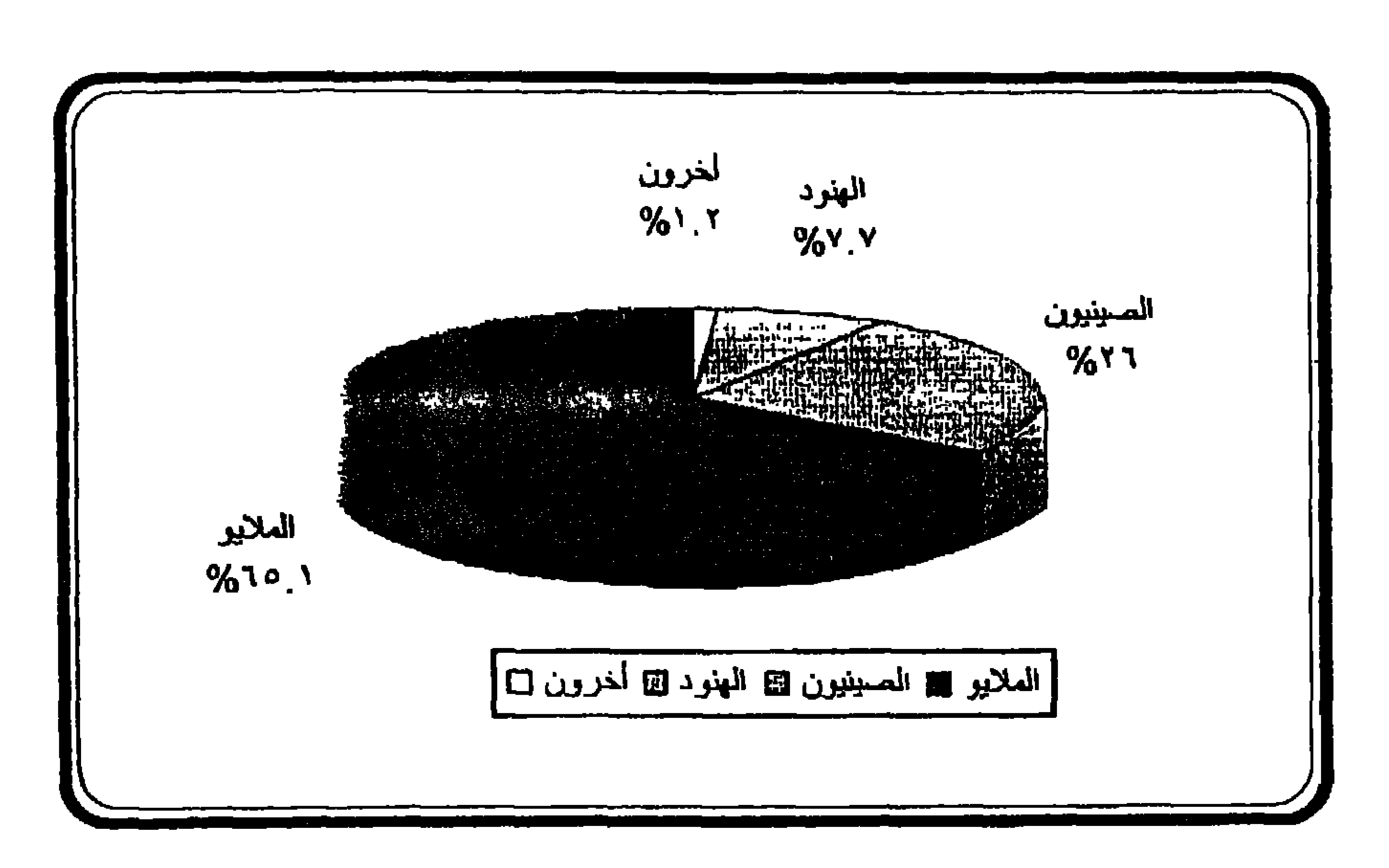
(3) Department of statistics Malaysia official website.<www. Statistics. gov.my/38k>.

(4) Thierry de Montbrial et Philippe moreau de farges: rames 2007, l' Europe et Le monde(Paris: dunod, 2006), P322.

يمثل المالايا السكان الأصليين للبلاد حوالي ٦٥,١٠ ٪، من أجمالي سكان الدولة في حين يمثل الصينيون ٢٦٪، ويمثل الهنود ٧,٧٪، هذا إلى جانب ١,٢٪ للمجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين، والإندونيسيين، والاستراليين والأوربيين بالإضافة إلى الأعراق الصغيرة مثل الكادزان والأبيان التي تقطن ولايتي صباح وساراواك.

شكل رقم (٢-١)

شكل يوضح التركيب العرقي لسكان ماليزيا في ٢٠٠٨[1]



وعلى الرغم من أن ٦٠٪ فقط من الماليزيين يدينون بالدين الإسلامي[2]، إلا أن الدستور الماليزي نص على أن «الإسلام هو الدين

---

(1) http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm.

Look also:

http://encarta.msn.com/fact_631504809/malaysia_facts_and_figures.html

.http://travel.state.gov

(٢) عادل الجو جري، مهاتير محمد النمر الأسيوي: من شاب متمرد إلى بطل إسلامي (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص١٢٦.

الرسمي للدولة، وهو يكفل حرية العبادة لمعتنقي الديانات الأخرى، وجميع المؤسسات الدينية في ماليزيا لها الحق في إمتلاك وإدارة منظماتها الخاصة بها،[1]. حيث يدين بالبوذية حوالي ،١٩,٢ ٪، من سكان البلاد معظمهم من الصينيين، ومعظم الهنود يدينون بالهندوسية بنسبة ،٦,٣ ٪، مع وجود نسبة محدودة من «السيخ»، وحوالي ،٩,١ ٪، يدينون بالمسيحية، ،٢,٦ ٪، من أتباع الكونفوشية والتاوية ومعتقدات صينية تقليدية أخرى، وحوالي ،٢,٥ ٪، أصحاب معتقدات أخرى مثل المذهب الروحي Animism والشامانية، والسيخية والبهائية وغيرها[2].

«في ماليزيا، يمثل المسلمون نحو ٦٠٪ فقط من تعداد السكان. لقد كانت تلك النسبة في الماضي ٩٩٪ ولكن المسلمين لم يعدلوا أو يديروا التغيرات التي جاء بها الاستعمار الغربي (البريطاني). برفضهم أن يتواءموا مع الاحتياجات التنموية للمستعمرين، تراجع المسلمون وعزلوا أنفسهم وتم تهمشهم، بينما لبى الوافدون الصينيون والهنود احتياجات دولة غمسها البريطانيون في عملية تطوير لاستغلال ثرواتهم في مرحلة ما أصبح

---

(١) محاضير محمد، «آليات (ديناميات) التغيير، التجربة الماليزية». خطبة ألقيت في مؤتمر الشورى العربي السادس بجدة، السعودية، ١٤ مارس، ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧)، ص٩٦.

انظر أيضا: رأفت غنيمي الشيخ، محمد رفعت عبد العزيز (محرران)، أسيا في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١)، ص١٠٦.

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي (القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٨٣-١٩٢.

انظر أيضا: إدارة الإحصاء الماليزية، على الرابط التالي:

http://www.statistics.gov.my/english/frameset_census.php?file=pressdemo

الملايو أقلية داخل بلدهم لحسن الحظ قللت أحداث خارجية من نسبة الوافدين، ليصبح الملايو - عند الاستقلال - هم الأغلبية وأن كان الفارق ضئيل»[١].

كذلك تتعدد اللغات واللهجات في ماليزيا فبالإضافة إلى لغة البهاس (اللغة الرسمية للبلاد)، توجد عدة لغات ولهجات آسيوية أخرى ترتبط بالجماعات المختلفة المتعايشة في المجتمع الماليزي، من أهمها اللغات واللهجات الصينية المختلفة مثل (لكانتونية، الماندارايين، الهوكيين، الهاكا، والتيوتشو، الهاينان)، ولغات ولهجات مرتبطة بالهنود مثل (الأميل، والتلوجو، والمالايا لام) كما أن الهنود عادة يجيدون لغتي المالاي والإنجليزية. كما يوجد لغات ولهجات مرتبطة بالجماعات الأخرى مثل اللغات واللهجات المحلية في شرق ماليزيا والتي من أكثرها انتشاراً لغة «لأبيان»، ولغة «البابيا كريستانج». وهناك أيضا لغات ولهجات أخرى مثل التاوية وغيرها من اللغات واللهجات التي يتحدث بها الأعراق في ماليزيا[٢]. وعلى الرغم من التناقضات الواسعة في التركيبية الدينية والعرقية للبلاد، إلا أن ماليزيا تمكنت في عهد محاضير محمد من إرساء نظام حكم ديمقراطي مستقر إلى حد بعيد، يتناسب ومتطلبات المرحلة ومقتضيات حماية المصالح الوطنية، وذلك مقارنة بالتحديات التي واجهت الحكومة الماليزية على مدى السنوات الماضية، وبالأخص بعد الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي انتابت البلاد[٣].

---

(١) محاضير محمد، آليات (ديناميات) التغيير، التجربة الماليزية، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٥١ – ١٥٥.

(٣) عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضير محمد بعيون عربية واسلامية (ماليزيا: سلانجور، دار الإحسان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ص٦.

أولا: خريطة التكوين العرقي للمجتمع الماليزي:

بدأت ملامح الشكل الديمغرافي للمجتمع المتعدد الأعراق في التغير أبان فترة الاستعمار البريطاني على البلاد، حيث قام البريطانيون آنذاك بالتوسع في صناعة القصدير ثم المطاط. ومن ثم تزايد استقبال العمالة المهاجرة. إذ قدم إلى البلاد مجموعتان عرقيتان ألا وهما: العرقية الصينية والعرقية الهندية، بالإضافة إلى العرقية الملايوية (السكان الأصليين للبلاد)(1).

«ماليزيا دولة متعددة الأعراق مكونة من السكان الأصليين (الملايو) بالإضافة إلى قبائل السرواك وصباح، سلالة المهاجرين الصينيين الذين بدءوا يأتون إلى ولايات الملايو منذ أكثر من ٦٠٠ عام، قبل الاستعمار الاوروبي، ولقد تم استقدام الصينيين كعمالة بالاتفاق مع البريطانيين للعمل في قطاعات المطاط. في مرحلة ما، زاد عدد الصينيين عن عدد السكان الأصلين، ولولا التراجع الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين عندما رجع كثير من المهاجرين إلى بلادهم، لأصبحت ماليزيا دولة ذات غالبية صينية مثل سنغافورة. خلال فترة الاستعمار، احتفظ البريطانيون بانفصال كل عرق جسديا. منع ذلك اي أزمات عرقية ولكنه حفظ أيضا ثقافات المجموعات العرقية المختلفة كما هي تقريباً»(2).

وعليه، يمكننا تقسيم السكان في المجتمع الماليزي إلى فئتين عريضتين وهما:

---

(١) نيفين عبد الخالق، تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، في: كمال المنوفي، جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص٧.

(٢) خطبة محاضير محمد، بعنوان: التكامل الثقافي، في منتدى جمعية محبي صلاح طاهر (STAFA)، مصر، الإسكندرية، ٧سبتمبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة: مكتبة دار الشروق، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧)، ص٤٨.

١- السكان الأصليين للبلاد Bumiputra: جماعات البوميبوترا، وهم يمثلون العمود الفقري للتعدد الثقافي، إذ يمثلون النسبة المئوية الأكبر من مجموع السكان، وتضم ثلاث مجموعات عرقية وهي (الأورانج آصلي، المالاي، جماعات بوميبوترا أخرى)[١].

أ - الأورانج آصلي: هي عبارة عن جماعة صغيرة العدد، أطلقت الحكومة عليها هذا المسمى في أوائل الخمسينات ولا يزال مستخدماً حتى وقتنا هذا. لا يتجاوز عدد أفرادها ٩٣ ألفا، يتوزعون ثقافيا ولغويا بين ١٩ جماعة أثنية ينقسمون إلى ثلاث مجموعات، البدو، الأقزام، الزنجانيين الآسيويين Nomadic Negritos يقطنون المناطق الشمالية والوسطي، «السيناو» أشباه البدو ويقطنون في المنطقة الوسطي ويمارسون نمطاً من الزراعة المتنقلة، الجاكون يقطنون المنطقة الجنوبية، ويمارسون نمط الزراعة المقيمة[٢].

ب-المالاى: تمثل أكبر الجماعات العرقية في شبة جزيرة ماليزيا، هذا بالإضافة إلى وجود أقلية كبيرة نسبياً من المالاي في ساروراك ٢٣ ٪ من سكان البلاد وأقلية أخرى أصغر في صباح حوالي ١٥,٣ ٪، وتوجد جماعات أخرى استقرت في شبة جزيرة المالاي منذ منتصف القرن التاسع عشر مثل (الجاوين، البويانين، البوجين، الاتشيتيين، المينانج كابو، المادوريين، السوندانيين، البنجاريين)، ولكل جماعة من هذه الجماعات لهجاتها ولغتها الخاصة التي تندرج تحت اللغة الأم «البهاس ملايو».

جـ- جماعات بوميبوترا أخرى: على الرغم من أنها تظل جماعات أقلية على المستوى القومي، إلا أنها تمثل الجماعات الأغلبية في كل من ولايتي (صباح وساروراك)، ففي ولاية صباح يطلق عليهم اسم Anaknegri، ويندرج

---

(1) lee Kam Hing I bid, Pp.,117-118.

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ١٧٥.

تحت هذا المسمي حوالي ٣٩ جماعة أثنية تشمل (الكادازان أو الكادازاندووسون، المورت، الباجور وغيرها من الجماعات الإثنية). وتمثل جماعة الكادازاندوسون الجماعة الإثنية الأكبر حجما في ولاية صباح ١٨,٤ ٪ من سكان الولاية ويليها بعد ذلك الباجو ١٧,٣ ٪، أما في ساروواك فيشار إليهم بمسمي الداياك، ويطلق هذا المصطلح على حوالي مليون شخص، ويمثلون حوالي ٤٤ ٪ من سكان ولاية ساروواك[١].

٢- **السكان غير الأصليين للبلاد Non-Bumiputra**: تتكون هذه الجماعات بالأساس من الصينيون الماليزيون، والهنود الماليزيون، وغالبا ما ينتشرون في الغرب من ماليزيا (شبة جزيرة ماليزيا) وشرق ماليزيا (صباح وساروواك)[٢].

وسوف نتناول كلا منهما بشيء من التفصيل:

أ- **الصينيون الماليزيون**: هم ثاني أكبر الجماعات العرقية في البلاد من حيث الحجم بعد المالاي، وأول الجماعات العرقية من غير البوميبوترا، يتراوح عددهم ٢٦ ٪ وفق تقديرات ٢٠٠٨[٣]. جاءوا منذ البداية، هربا من الفقر والمجاعات والكوارث الطبيعية التي انتابت الصين آنذاك، وباعتبارهم غرباء عن ارض الملايو، فقد كانت لديهم قدرة فائقة على التنظيم والتماسك فيما بينهم، ومن ثم التكيف مع معطيات الواقع، ومنذ ذلك الحين أصبح الصينيون جماعة حضرية سادت مناطق التعدين والمدن الجديدة، على عكس الملايو الذين كانوا يعيشون آنذاك في جماعات ريفية متخلفة. وعليه،

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٧٦-١٧٧.

http://www.statistics.gov.my/english/frameset_census.php?file=pressdemo

Look also:

(2) Oo Yu Hock.op.cit.Pp.,117-118.

(٣) كمال المنوفي، مرجع السابق، ص١٧٩، وانظر أيضا:

http://www. state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm

فقد خلقت هذه الأوضاع الاقتصادية للصينيين وعيا فيما بينهم انه لابد من حماية مصالحهم، وظهر هذا بوضوح بعد حصول البلاد على الاستقلال. ومما يذكر في هذا الخصوص، أن العلاقات بين الملايو والصينيين، كانت على العكس تماما بين الملايو والهنود، ليس بسبب أن الهنود يمثلون النسبة الأقل ١٠ ٪ من تعداد السكان، ولكن لأنهم مثل الملايو كانوا يحتلون قاع السلم الاقتصادي[1].

جدول رقم (٢-١)

التوزيع الجغرافي للصينيين في أقاليم ماليزيا طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠[2]

الإقليم	عدد الصينيين	النسبة المئوية (٪)
بيرليس	١٩,٣٠٨	٩,٩
قدح	٢٢٤,٤٣٥	١٤,٥
كيلانتان	٤٤,٥٤٥	٣,٥
ترنجانو	٢٤,٠٠٧	٢,٨
بيهانج	٢٠٦,٩٧٣	١٧,٥
بيراك	٦٤٦,٩٧٣	٣١,٩
بينانج	٥٤٩,٤٩٧	٤٦,٣
سيلنجور	١,١٦١,٤١٧	٣٠,٨
كوالالامبور	٥٣٦,٧٧٧	٤٣,٥
نيجيري سيميلان	٢٠٧,٦٦١	٢٥,٩
ملقا	١٧٠,٧٧٤	٢٩,٩
جوهور	٨٢٥,٠٠٢	٢٩,١
الاجمالي في ماليزيا الغربية	٤٥٨٩٨٦٨	٪٣٣,٥
ساراواك	٥١٢,٤٢٦	٢٦
صباح	٢٥٤,٥٢٨	١٣,٣
ج. لابوان	٩,٠٢٥	١٥,٩
الإجمالي في ماليزيا الشرقية	٧٧٥,٩٧٩	٪١٩
الإجمالي	٥,٣٦٥,٨٤٦	٪٢٦

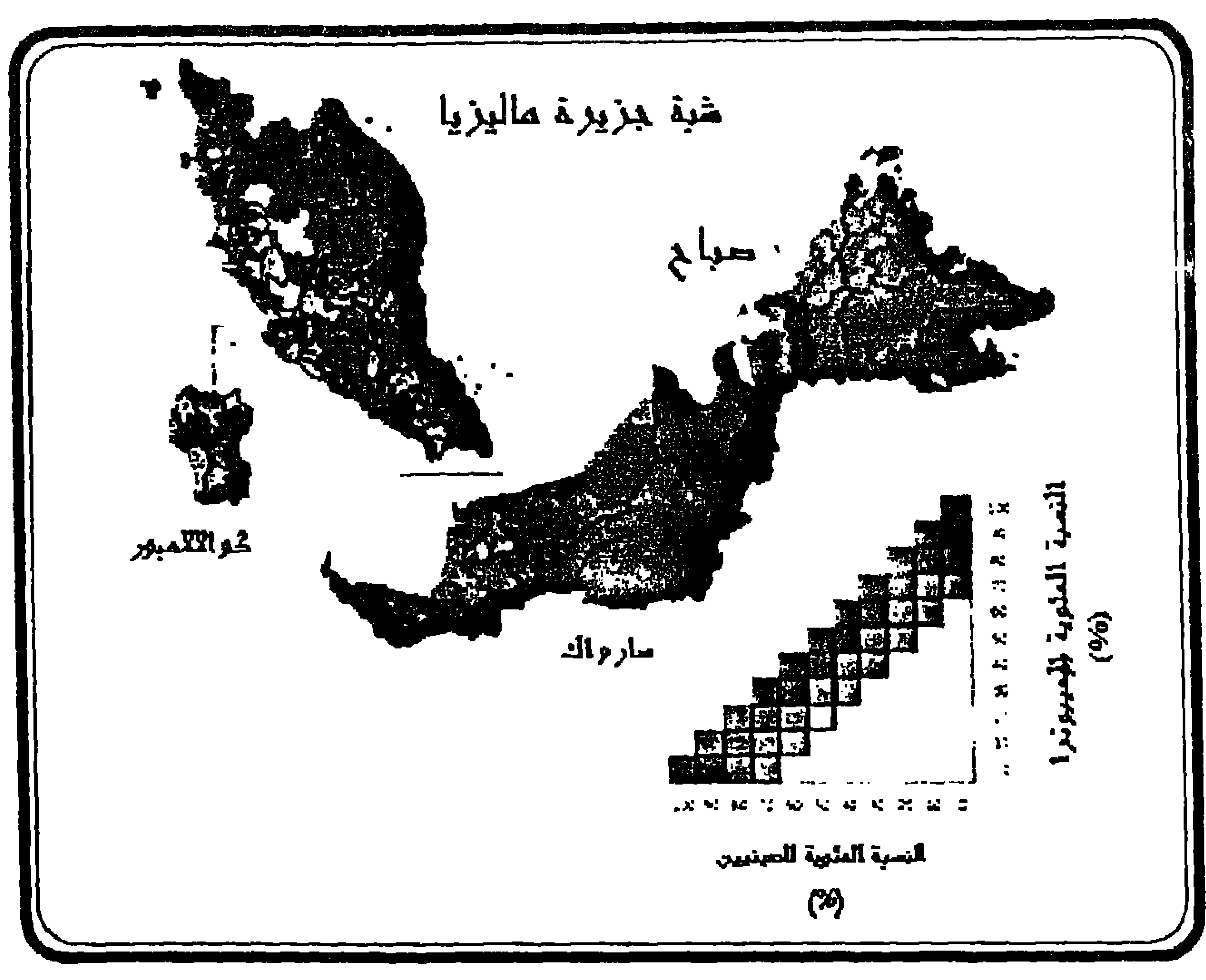
(١) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، في: النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ٤٣.

تزايدت أعداد الصينيين خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي ١٩٥٧ كان عددهم يقدر بحوالي ٢,٣٣٣,٧٥٦ نسمة، وأصبحت في ٢٠٠٨، نحو ٦,٥٧١,٢٧٤ اي ما يعادل ٢٦٪ من إجمالي سكان البلاد.

خريطة رقم(٢-٢)

خريطة توضح التوزيع السكاني للصينين في ماليزيا



Source: Wikipedia

يتضح من خلال هذه الخريطة أن الصينيين يتركزون في ولايات وسط القطاع الغربي للملايو في العاصمة كوالالامبور والولايات المحيطة بها على ساحل خليج ملقا، وأيضا في منطقة بينانج، حيث تسجل أعلى نسبة بين السكان في الولاية مع العاصمة كوالالمبور ٤٦,٣ ٪، ٤٣,٥ ٪ على التوالي[١].

(١) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، مرجع سابق، ص ٤٢.

ب- الهنود الماليــزيون: يمثل الهنود الجماعة العرقية الثالثة، والجماعة العرقية الثانية من الجماعات غير البوميبوترا. إذ يمثلون حوالي ٧,٧٪ من مجموع سكان البلاد. ومن بين الجماعات التي تندرج تحت هذه الفئة (التأميل، والتي تمثل ٨٥٪ أو أكثر من إجمالي الهنود في ماليزيا، الجوجرتين، المالاويون، البنجابيين)(١).

جدول رقم(٢-٢)

التوزيع الجغرافي للهنود في أقاليم ماليزيا طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠(٢)

الإقليم	عدد الهنود	النسبة المئوية (٪)
سيلنجور	٥٥٢,٦٩١	١٤,٤
بيراك	٢٥٣,٣٣٤	١٣,١
كوالالامبور	١٤٠,٦٩٦	١١,٤
بينانج	٢٥٣,٣٣١	١٠,٥
نيجرى سيمبلان	١٢٩,٠٢٧	١٦,٢
قدح	١٠٨,٧٦٨	٧,٠
جوهور	١٦٦,٧٤٩	٦,٨
ملقا	٣٧,٨٦٢	٦,٤
بيهانج	٥٦,٤٣٨	٤,٩
كيلانتان	٣,٤٩٩	٣
بيرليس	٢,٥٠٥	١,٣
ترنجانو	١,٨٠٥	٠,٢
إجمالي ماليزيا الغربية	١,٧٠٨٧٠٥	٪١٠,١
صباح	٨٩٨٣	٠,٥
سرواك	٣٨٥١	٠,٢
ج. لابوان	٧٣٣	١,٣
إجمالي ماليزيا الشرقية	١٣٥٦٧	٪٠,٢٧
إجمالي ماليزيا	١,٧٢٢٢٧٢	٪٧,٨

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

من خلال الجدول السابق يتضح أن: الهنود ينتشرون في سائر الأقاليم الماليزية، لكن بنسب متفاوتة، فالنسبة الأكبر من الهنود تستقر في شبه جزيرة الملايو حيث تصل إلى ٩٩,٢ ٪ في ماليزيا الغربية، وبالأخص على سواحلها الغربية حيث مراكز الثقل خاصة في ولايات القطاع الأوسط من الساحل، وتقل نسبة الهنود في ماليزيا الشرقية حيث تصل إلى ٠,٢ ٪. إذ تظهر الكثافة الأكبر للهنود في أقاليم أو ولايات نيجري سيملان ١٦,٢ ٪ من جملة السكان فيها، ثم تأتي بعد ذلك سيل نجور١٤,٤ ٪، بيراك ١٣,١ ٪، كوالالمبور ١١,٤ ٪، بينانج ١٠,٥ ٪. وقد تمثل هذه الولايات أكثر المناطق كثافة في توزيع الهنود في ماليزيا بوجه عام وفي المنطقة الغربية بوجه خاص، إذ تليها ولايات أخرى في أقصى الشمال والجنوب مثل ولاية قدح في الشمال ثم تأتي بعد ذلك ولاية ملقا في الجنوب، ثم تأتي ولاية ترنجانو التي تمثل اقل نسبة وهي ٠,٢ ٪.

مما سبق يتضح أن الغالبية العظمي للهنود تتركز على الساحل الغربي المالايو حول كوالالمبور فهي بمثابة النواة لمجموعات الصينيين والهنود فضلا عن كونها محور التركز السكاني في ماليزيا بوجه عام.

جـ- الأوراسيــون: ترجع أصولهم إلى «الأوربيين» ممن قدموا إلى شبة جزيرة المالاي منذ القرن التاسع عشر، ويتركزون في ولاية ملقا، ويبلغ عددهم ٢٩ ألفا، يتحدثون باللغة البرتغالية «البابيا كريستانج»[١].

(١) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، مرجع سابق، ص١٨٠.

جدول رقم (٢-٣)

تطور نسب المجموعات العرقية في المجتمع الماليزي في الفترة (١٩١١ - ٢٠٠٨)[1]

السنة	بوميبوترا		الصينيين		الهنود		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية (٪)	العدد	النسبة المئوية (٪)
١٩١١	١,٣٢٨,٠٠٠	٤٩,٢	٩٤٥,٠٠٠	٣٥	٣٧٨,٠٠٠	١٤	٢,٧٠٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٢١	١,٥٦٩,٠٠٠	٥٤	٨٥٦,٠٠٠	٢٩,٤	٤٣٩,٠٠٠	١٥,١	٢,٩٠٧,٠٠٠	١٠٠
١٩٣١	١,٨٦٤,٠٠٠	٤٩,٢	١,٢٨٥,٠٠٠	٣٣,٩	٥٧١,٠٠٠	١٥,١	٣,٧٨٨,٠٠٠	١٠٠
١٩٤١	٢,٢٥٥,٠٠٠	٤١	٢,٣٦٥,٠٠٠	٤٣	٧٧٠,٠٠٠	١٤	٥,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٤٧	٢,٤٢٨,٠٠٠	٤٩,٥	١,٨٨٥,٠٠٠	٣٨,٤	٥٣١,٠٠٠	١٠,٨	٤,٩٠٨,٠٠٠	١٠٠
١٩٥٧	٣,١٢٥,٤٧٤	٤٩,٧٨	٢,٣٣٣,٧٥٦	٣٧,١٧	٦٩٦,١٨٦	١١,٠٩	٦,٢٧٨,٧٥٨	١٠٠
١٩٧٠	٤,٦٦٣,٤٨٤	٥٣,١١	٣,١١٧,٨٩٦	٣٥,٥١	٩٣٣,٢٥٠	١٠,٦٣	٨,٧٨٠,٧٢٨	١٠٠
١٩٨٠	٦,٧٢٨,٠٩٢	٤٩,٠٢	٤,٤١٤,٥٨٨	٣٢,١٢	١,١٧٥,٠٧٦	٨,٥٥	١٣,٧٤٥,٠٠٠	١٠٠
١٩٩١	١٠,٧٣٠,٠٠٠	٦٠,٤٥	٥,٠٢٠,٠٠	٢٨,٢٨	١,٤١٠,٠٠٠	٧,٩٤	١٧,٧٥٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٩٥	١١,٥٠٠,٠٠٠	٦١,٦٦	٥,٢٩٠,٠٠٠	٢٧,٣	١,٥٠٠,٠٠٠	٧,٧٤	١٩,٣٨٠,٠٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	١٣,٦١٠,٠٠٠	٦٣,٢٤	٥,٦٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٢	١,٦١٠,٠٠٠	٧,٤٨	٢١,٥٢٠,٠٠٠	١٠٠
٢٠٠٥(*)	١٣,٨٩٢,٨١٨	٥٨	٧,٤٢٥,٤٧٢	٣١	٢,١٥٥,٧٨٢	٩	٢٣,٩٥٣,١٣٦	١٠٠
٢٠٠٨(**)	١٨,٠٥٢,٢٣٠	٦٥,١	٧,٢٠٩,٨٠٠	٢٦	٢,١٣٥,٢١٠	٧,٧	٢٧,٧٣٠,٠٠٠	١٠٠

(*) الأطلس الماليزى، ص ٤٠.

(**) Department of statistics Malaysia official website.<www. Statistics.gov.my/38k>.

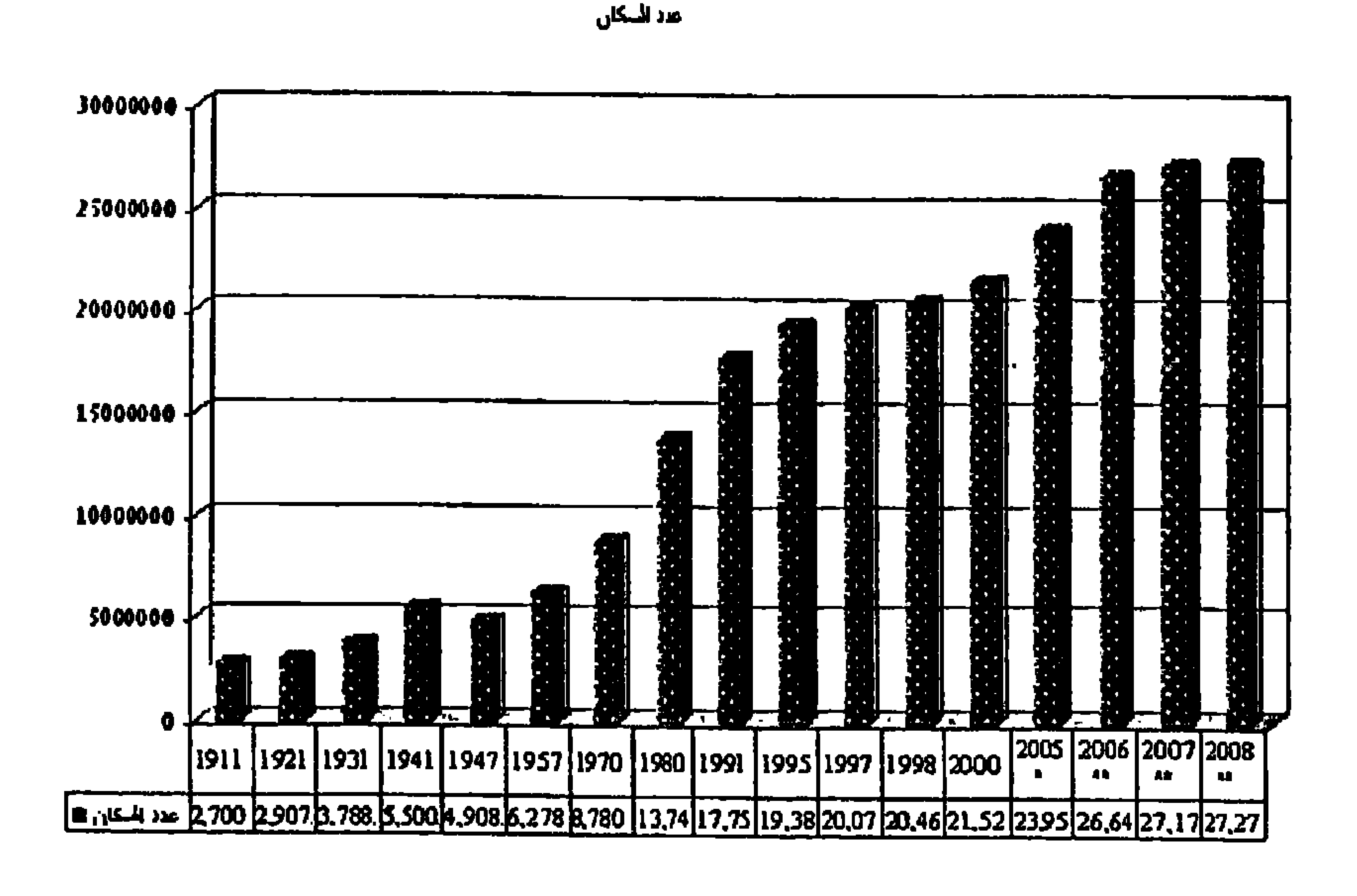
من الجدول السابق يتضح أن المالاي (سكان البلاد الأصليين)، يأتون في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان. إذ يمثلون أكثر من نصف عدد سكان ماليزيا، ويأتي في المرتبة الثانية الصينيون من حيث العدد. إذ تصل

(1) lee Kam Hing 'and Tan Chee-Beng (editors), **The Chinese in Malaysia,** (New York: Oxford University Press, 2000), p.96.

نسبتهم إلى أكثر قليلا من ربع سكان الدولة، وهم بذلك يشكلون مكونا رئيسيا بين السكان بعد الملايو، حيث يشكلون جانب الملايو ما يقرب من ٤/٥ المجتمع الماليزي، ويأتي في المرتبة الثالثة الهنود، ثم تأتي بعد ذلك الأقليات العرقية الأخرى (غير موضحة بالجدول)، والتي تنتمي إلى مجتمعات الدول المجاورة مثل الإندونيسيين والتايلنديين والاسترالين، بالإضافة إلى الجماعات الأوروبية التي قدمت خلال فترة الاستعمار.

شكل رقم(٢-٢)

شكل يوضح تطور نسب المجموعات العرقية في الفترة من (١٩١١ وحتى٢٠٠٨)(١)



وبملاحظة نسب التركيب العرقي في عام ٢٠٠٨، فأنها تشير إلى زيادة في نسبة الملايو (السكان الأصليين للبلاد)، حيث وصلت نسبتهم إلى ٦٥٪

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة فى:
lee Kam Hing and Tan Chee-Beng (editors), **The Chinese in Malaysia**, Ibid, P96.

تقريبا، من نسبة سكان البلاد، في المقابل ظلت نسبة الصينيين والهنود كما هي تقريبا، ومن ثم فالزيادة في أعداد المالاويين جاءت على حساب الأقليات العرقية الأخرى من سكان الدول المجاورة لماليزيا والتي انخفضت نسبتهم إلى ١,٢ ٪ تقريبا وفقا لتعداد ٢٠٠٨، عن نسبتهم في ١٩٩٧ والتي كانت ١٤ ٪.

مما سبق يتضح أن نسبة كلٍ من الصينيين والهنود ظلت في الفترة الأخيرة كما هي تقريبا مما يشير إلى شيء من التحول في هذا حتى ولو كان ثبات أعداد العرقيات القادمة أو المهاجرة إليها من الخارج، ولعل ذلك كله يرجع إلى سياسة محاضير محمد وانتهاء سياسات المستعمر، بالرغم من بقاء الأسباب القوية وراء هجرات الصينيين والهنود إلى الخارج خاصة إلى دول جنوب شرق أسيا ومن بينهم ماليزيا، ولعل ارتفاع الكثافة السكانية في كلٍ من الهند والصين من أبرز الأسباب الكامنة وراء هذه الهجرة.

ثانيا: أسباب التكوين العرقي:

ثمة عددٍ من العوامل لعبت دورا محوريا في رسم خريطة التكوين العرقي في ماليزيا وهي:

١- **العوامل الطبيعية:** وتتمثل في طبيعة المالايو الغنية بوفرة المياه والمحاصيل[1]، حيث السهول الساحلية، الأنهار، التربة وعوامل المناخ من أمطار ونباتات طبيعية، والظروف المناسبة للإنتاج الزراعي لكلٍ من المطاط ونخيل الزيت في المناطق المرتفعة والجبلية[2]. وقد كان هذا سبباً في جذب

---

(١) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص١٧٣.

Look also: http://www.internationalhorizons.co.uk/borneo.htm

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محرران)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص٢٩.

العديد من الهجرات من الأقاليم المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية كالصين والهند، بالإضافة إلى هجرات العرب المسلمين والأوربيين(١).

٢- **العوامل التاريخية:** وتتمثل في الهجرات البشرية الكبري التي شهدتها البلاد باندماج المهاجرين الأوائل في النسيج المجتمعي لدولة ماليزيا ويقول محاضير محمد في كتابة «معضلة الملايو» إن هذه الهجرات لعبت دورا هاما في التأثير على النسيج الثقافي والاجتماعي وأيضا اللغوي لسكان البلاد الأصليين. وعلى الرغم من ذلك إلا أن السكان الأصليين ظلوا هم أصحاب الثقافة الرئيسية، كما أصبحوا هم الأقدر على وضع الثوابت الفكرية والعقائدية لبلادهم(٢). ونتيجة لذلك نجح المهاجرون الأوائل في استيعاب الثقافة المالاوية وقبول لغة الملايو في تعاملتهم اليومية، مما أدي إلى حدوث سلام اجتماعي ووجود نوع من التفاهم القائم بين المالايا وغيرهم من العرقيات الأخرى(٣).

وبالرغم من أن الاستقرار الصيني نتتيجة الهجرات القديمة كان أسبق من وصول البريطانيين إلى مدن المضايق في غرب شبه جزيرة الملايو إلا أن الفيض الحقيقي لهجرة الصينيين إلى هذا الإقليم بدأ ينساب منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستمر حتى أواخر العشرينات من القرن الحالي ١٨٥٠ – ١٩٣٠، ففي الوقت الذي كان الاستعمار البريطاني يشجع الملاويين الريفيين على استمرار كسب عيشهم بطرقهم الزراعية التقليدية كان المهاجرين الصينيون والهنود يحولون الثلث الغربي من شبة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(2) Mahathir Mohamed, **The Malay Dilemma** (Singapore: Times Book International, 1970), P.p146-148.

(3) M.Bakari Musa. **The Malay Dilemma Revisited** (Malaysia: Merateu, 1999), p4.

جـزيرة الملايو من أدغال مـعقـدة إلى إقليم من أكـثـر أقـاليم الاسـتـغـلال الاقتصادي الكثيف (نطاق القصدير والمطاط) في كل جنوبي شرقي أسيا. ولقـد لعب المهاجرون الصينيون الدور الحاسم في هذا الخصوص[١] .إذ استمرت سيطرة الصينيين على مقاليد الحركة الصناعية والتجارية دون إتاحـة الفرصـة للمالايو الدخول في مجال إدارة الأعمال والمشروعات الصناعية وأيضا التجارية ذات الثقل[٢].

وفي هذا الخصوص انتقد محاضير محمد البريطانيين ووجه اليهم سهام النقد والاتهام حيث يرى أنهم المسئولون الرئيسيون عن المعضلة المالاوية. إذ فتح البريطانيون الباب واسعا أمام الهجرة الجماعية التي قام بها الصينيون (والهنود بدرجة أقل) أثناء الفترة الاستعمارية، بهدف خدمة المصالح الخاصة للبريطانيين[٣].

٣- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في الموقع الجغرافي للملايو، إذ لعب دوراً مهماً في الحركة التجارية ليس بين دول جنوب شرق أسيا فحسب، بل بينها وبين منطقة الشرق الاقصى من ناحية، وبين العالم العربي وأوربا من ناحية أخرى. وكان ذلك من خلال ملقا وسنغافورة. حيث كانت ملقا على درجة كبيرة من الأهمية حتى قبل سنة ١٢٩٢ ، وأيضا سنغافورة التي يقال أنها تحطمت في١٢٥٢ ، وتم نقل سكانها كلاجئين إلى ملقاء التي تحولت إلى احد أهم المراكز التجارية البحرية الملايوية والتي ارتبطت بعلاقات تجارية مباشرة مع أهم مركزين لتجارتي الأخشاب والقصدير، وغيرهما من

---

(١) محمد محمد سطيحة، **الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥ ، يناير١٩٦٩ ، ص ٢٣ .

(2) M.Bakari Musa, **Op.Cit**, p6.

(3) Ye lin-sheng, **The Chinese Dilemma** (Australia: University Malaya, 2003), p4.

المنتجات التي كانت تنتجها شبه جزيرة المالايو، كما أصبحت مركزا لاستيراد الذهب والفضة والحرير والملابس وغير ذلك. ومع تزايد الطلب على التوابل في أوربا، تحولت ملقا إلى مستودع للقرنفل وجوز الطيب والفلفل الذي كان يأتيها من جزر التوابل، هذا بالإضافة إلى الذهب والقصدير الذي كانت تنتجة ولايات الملايو. كما أصبحت أغني سوق تجاري لتخزين البضائع القادمة من الهند والصين ومينمار، وسيام وكمبوديا، وقد عرفت ملقا آنذاك في أوربا، حتى أن الأوربيين حددوها في خرائطهم بأنها تغطي نقطة جنوبي شبة جزيرة الملايو، وبالإضافة إلى ملقا كانت جوهور (الولاية الجنوبية بالملايو) والتي كانت تتخصص في تصدير العاج والقصدير. ونتيجة لذلك أصبحت الملايو مركزاً تجارياً مهماً في جنوب شرق آسيا، لم يقصده التجار الصينيون والهنود باعتبارهم التجار الأساسين في المياه الآسيوية فحسب، بل أصبح يقصده المسلمون والتجار العرب[1].

---

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، صفحات متعددة.

المبحث الثاني

مراحل تطور العلاقات العرقية في المجتمع الماليزي

ثمة عددٍ من المراحل مرت بها العلاقات العرقية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق. إذ تم تقسيمهم إلى أربعة مراحل، الأولى ونتناول فيها العلاقات العرقية قبل الاحتلال البريطاني أو قبل التحول إلى مجتمع تعددي، أما في المرحلة الثانية فسوف نتحدث عن العلاقات العرقية في ظل الاحتلال البريطاني وبداية تكوين المجتمع متعدد الأعراق ونذهب في المرحلة الثالثة للتطرق إلى العلاقات العرقية منذ حصول ماليزيا على استقلالها في ١٩٥٧ وحتى حدوث الاضطرابات العرقية التي انتابت البلاد في ١٩٦٩ والتي كانت تعتبر نقطة تحول في تاريخ الدولة الماليزية. ثم نركز في المرحلة الرابعة على الطرق التي انتهجتها الدولة لمعالجة الاختلالات بين الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي.

المرحلة الأولى: العلاقات العرقية قبل الاحتلال البريطاني:

وفيها بدأت صورة تاريخ ماليزيا في الوضوح منذ بداية القرن الرابع عشر، عندما تأسست سلطنة ملقا في ١٤٠١. وكانت تشمل شبه جزيرة الملايو والساحل الشرقي لسومطرة، وقد امتدت سيطرتها على ولايات أخرى مثل بانانج، جوهور وبيراك. وتكتسب سلطنة ملقا قوة نتيجة لموقعها كمركز تجاري وأيضا نقطة التقاء بين شرق أسيا وغربها. كما ارتبط ازدهارها كمركز تجاري بشهودها نوع من التفاعل بين الثقافات المتعدده[1]. إذ ساعد

---

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ١٥٩.

Look also: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.htm

الموقع الجغرافي على أن تلعب دوراً مهماً في الحركة التجارية ليس بين دول جنوب شرق أسيا فحسب بل بينها وبين منطقة الشرق الأقصي من جانب، والعالم العربي وأروبا من جانب أخر[١]. فقد مثلت المدن التجارية مراكز جذب للتجار والوفود العربية، الصينية، الهندية، هذا بالإضافة إلى عناصر قبلية مختلفة وبعض المسيحيين، وأيضا ظهر تواجد صيني. ونتيجة للانفتاح الثقافي الذي شهدته سلطنة ملقا، أصبح هناك أساساً لنوع من الإثنية المرنه والاستعداد لقبول التعددية[٢].

المرحلة الثانية: العلاقات العرقية في ظل الاستعمار البريطاني:

في ١٨٩٦ احتلت بريطانيا شبه جزيرة الملايو، إذ بدأ الاستعمار البريطاني للملايو عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي نشطت منذ عام ١٦٠١ وفي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بدأ الغزو الاقتصادي في شبة جزيرة الملايو، وتدفقت رؤوس الأموال عقب تولي أعداد كبيرة من العمال الصينيين الذين كانوا يعملون في مناجم القصدير[٣].

وفي أطار سياسات المستعمر البريطاني تم استقدام عدداً كبيراً من الصينيين للعمل في مجال استخراج القصدير، هذا بالإضافه إلى اجتذاب البلاد للصينيين الباحثين عن الفرص الاقتصادية، فأشتغل الكثيرون منهم بالتجارة والأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى عوامل الطرد السكاني التي أتسمت بها الصين آنذاك من زيادة سكانية وكوارث طبيعية والرغبة في

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٩-٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.

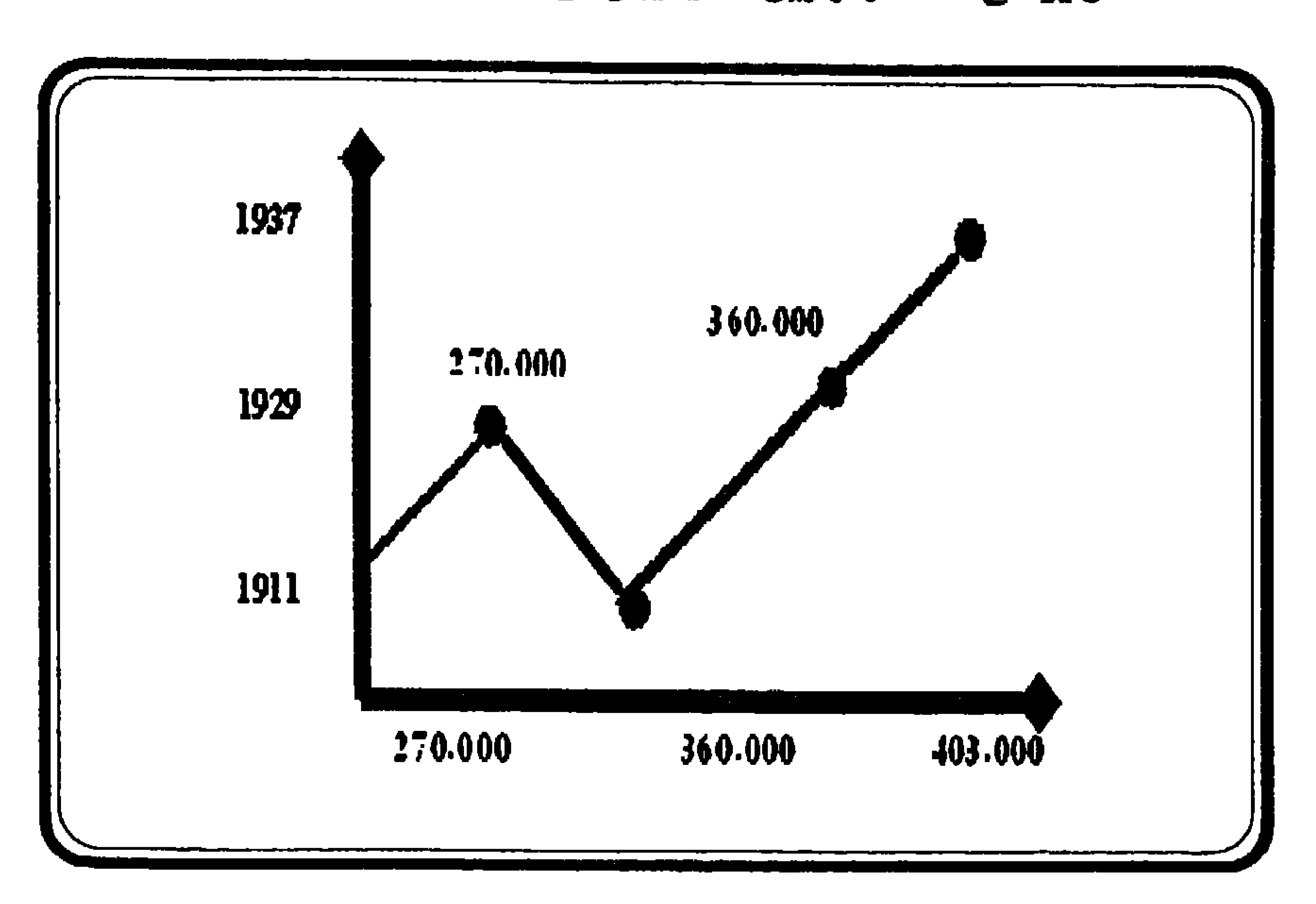
(٣) رأفت غنيمى الشيخ، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠٢.

الهروب من استغلال ملاك الأرض، ونتيجة لذلك تشكلت الغالبية العظمي من المهاجرين الصينيين[1].

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تواصلت الهجرات الصينية والهندية على الملايو. إذ وصل عدد المهاجرين الصينيين في ١٩١١ وحدها ٢٧٠,٠٠٠ . وبالرغم من أن الهجرة تراجعت إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أنها سرعان ما ارتفعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ارتفع عدد المهاجرين الصينيين من ٣٦٠,٠٠٠ في ١٩٢٩ إلى ٤٠٣,٠٠٠ مهاجر في ١٩٣٧ استقروا في ملقا وحدها.

شكل رقم (٢-٣)

شكل يوضح عدد المهاجرين الصينيين فى الفترة من (١٩١١-١٩٣٧)[2]



(١) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ١٧٨ .

(٢) هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في: كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

وبينما كانت بريطانيا تعمل على تغيير الطبوغرافيا الاجتماعية للملايو، فقد قامت بإجراء تنمية اقتصادية كبيرة هناك، لكي تمكنها من استغلال الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية لشبة جزيرة الملايو. إذ شهدت شبه جزيرة الملايو عملية تنمية اقتصادية في الفترة من (١٨٧٤-١٩٠٠).

وفي ظل هذا التيار الجارف من الهجرة على شبة جزيرة الملايو، تأثر التركيب السكاني للبلاد، حتى أن نسبة السكان الأصليين للبلاد بلغت في ١٩٤٧ حوالي ٤٣,٥ ٪ من جملة سكان البلاد. ووصلت نسبة الصينيين ٤٤,٧ ٪ والهنود ١٠,٣ ٪ وعندما استقلت الملايو عن بريطانيا، هبطت نسبة السكان الأصليين إلى ٤٢,٩ ٪ من أجمالي عدد سكان البلاد، في حين وصلت نسبة الأقلية الصينية ٤٤,٢ ٪، والأقلية الهندية ١٠,٦ ٪ هذا بالإضافة إلى ٢,٣ ٪ أقليات عرقية أخرى.

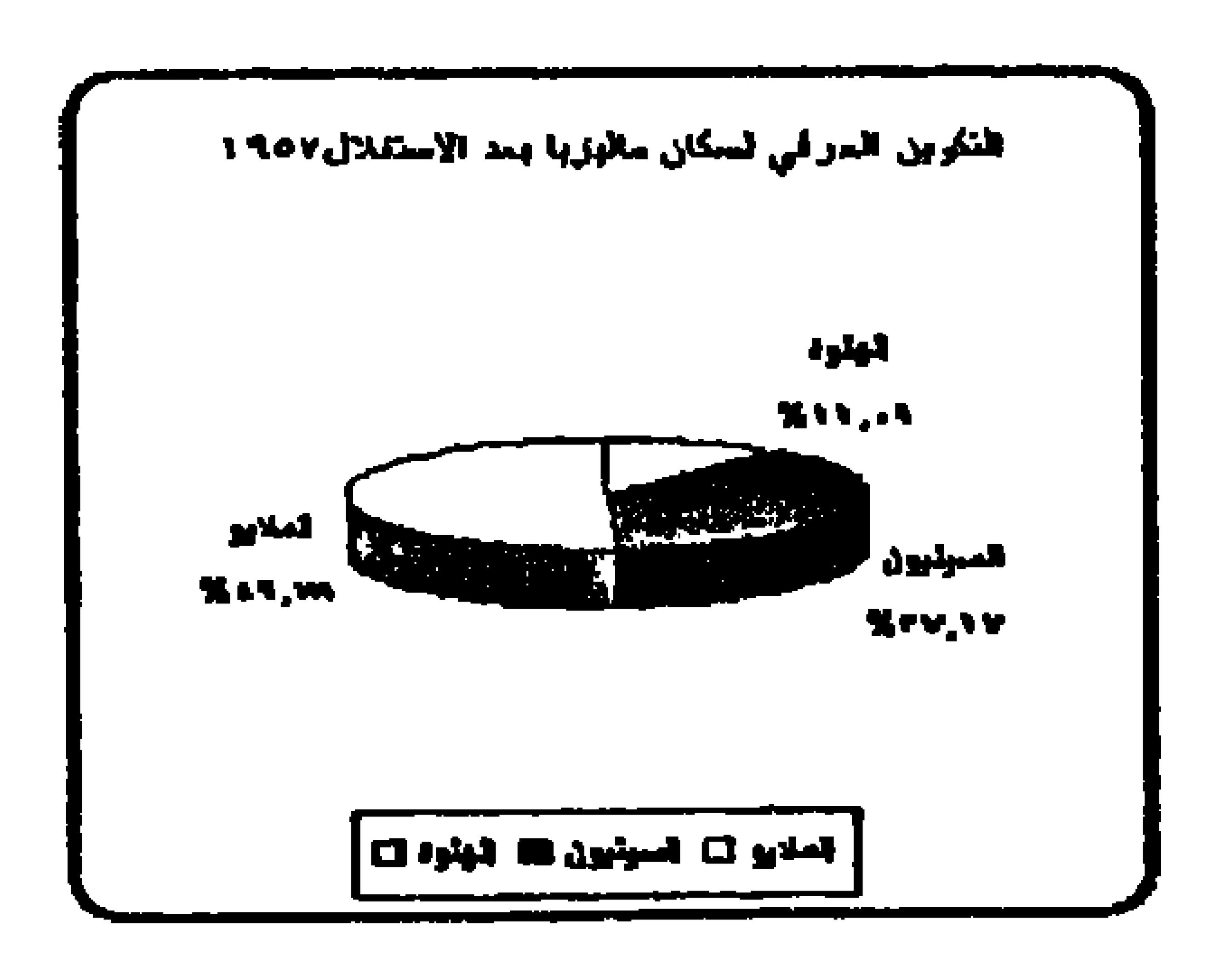
وعليه، فقد غير الاحتلال البريطاني من التكوين الديموغرافي لسكان شبه جزيرة المالاي، وذلك باستقدام أعداد كبيرة من الهنود والصينيين، كما قام بتقسيم الأنشطة الاقتصادية على أساس عرقي، إضافة إلى تبني سياسات تعليمية وإدارية كرست التفاوت في بنيان المجتمع الماليزي وغيرت من هيكل هذا المجتمع نفسه ومكوناته مما ولد إشكاليات ورثها النظام الماليزي بعد الاستقلال[1].

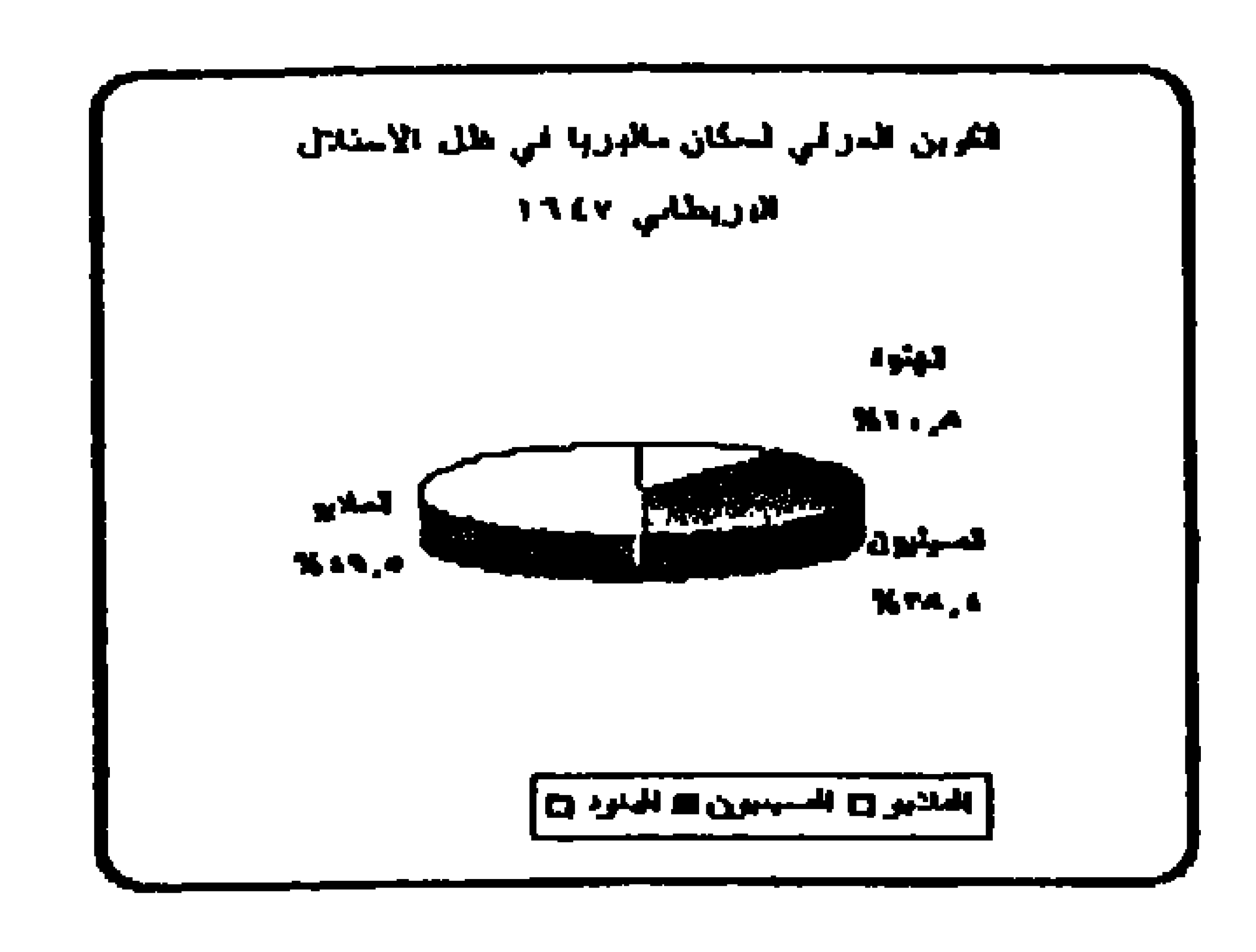
---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٩.

شكل رقم(٢-٤)

التركيب العرقى لسكان ماليزيا فى ظل الاحتلال وبعد الاستقلال(١)





من الشكل السابق يتبين أن نسبة السكان الأصلين للبلاد (الملايو) زادت بعد الاستقلال. إذ وصل عدد سكان الملايو ٤٩,٧٨ ٪ من أجمالي عدد السكان مقارنة بنسبة ٤٩,٥ ٪ في ١٩٤٧، بينما قلت نسبة الصينيين حيث وصلت إلى ٣٧,١٧ ٪ مقارنة بنسبة ٣٨,٤ ٪ في ١٩٤٧، في حين ارتفعت نسبة الهنود حيث وصلت إلى ١١,٠٩ ٪ مقارنة بنسبة ١٠,٨ ٪ في ١٩٤٧.

مما سبق يتضح أن السياسة البريطانية لعبت دوراً هاماً في إعادة صياغة التركيبة العرقية للملايو، بالشكل الذي أفقد الملايو الأغلبية الكبيرة في البلاد، ومن ثم تحولت ماليزيا إلى مجتمع متنوع الثقافات(٢). وعليه، قامت بريطانيا بدعم أسس المجتمع التعددي في البلاد، إذ قامت بتقسيم

---

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالجوع للبيانات الواردة في: lee Kam Hing, **I bid**, P96.

(2) Zuraid: B.I Shak, **The Rhetoric of Racial Harmong: An Analysis of presidential Addresses of Three Multiracial leaders of The A miance party An The issues of Racial Harmony and Independence of Malaysia 1955-1957**. adisseritation presental to the faculty of the college of communication of: university, impartial ful fimnent of the requirement for the degree Doctor of philosophy.1997. p.1.

الأنشطة الاقتصادية بين الفئات على أساس عرقي ومحدودية الاتصال بين العرقيات لتحقيق أهدافها الاستعمارية. ومن ثم، سيطر الصينيون، والهنود بدرجة أقل على إنتاج القصدير والمطاط وأيضا الأنشطة المالية، في حين تركز المالاي في قطاع زراعة الأرز(١).

ومن هذا المنطلق، تشير بعض التحليلات إلى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا التعليمية التي انتهجتها بريطانيا، هدفت إلى جعل المالاي مزارعين يوفرون الموارد الغذائية للعمال الوافدين في مناجم القصدير ومزارع المطاط، هذا بالإضافة إلى جعل انغلاق كل جماعة عرقية على نفسها. وقد تذهب بعض التحليلات إلى أن الهدف من هذا التقسيم العرقي، العمل على تحقيق المزيد من الكفاءة في الإنتاج، وعدم قدرة الجماعات المختلفة في البلاد على الإتحاد في ظل وجود الانقسام العرقي والوظيفي والطبقي فيما بينهما(٢).

وعليه، فقد أثرت تلك الهجرات القادمة من جنوب وشرق أسيا في التكوين الديمغرافي للمجتمع الماليزي. إذ صار المالايو يمثلون النصف فقط من سكان البلاد، كما صاروا يمثلون الفئة الأقل حظاً في توزيع الثروة داخل المجتمع الماليزي، مما أدى إلى خلق جوا من العداء العرقي عانت منه ماليزيا على مدى تاريخها. وفي هذا الخصوص يقول محاضير محمد أن البريطانيين هم المسئولون عن عدم تحقيق الانسجام العرقي بين سكان البلاد الأصليين (المالايو)، والعرقيات الرئيسية الأخرى (الصينيون والهنود)(٣).

---

(١) موسوعة الدكتور محضير بن محمد، الكتاب الثاني، بعنوان :التحدي، مرجع سابق، ص١٩٥.

(2) Zuraid: B. I Shak, I bid, P.p.2-3.

(٣) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ١٧١.

«وقعت أحداث دامية كثيرة بين الملايو والصينيون، في الوقت الذي كان فيه الهنود مستغرقين في النضال من أجل استقلال الهند. إذ بقوا خارج الحركة السياسية في الملايو، وكأنهم غير موجودين بالمرة. وقد كان الاقتراح البريطاني في ظل هذه الظروف إعطاء وضع شرعي متساو لكل الجماعات في مستعمرة بريطانية تسمى اتحاد الملايو، هذا الاقتراح الذي كان من بنات أفكار «وايت هول- لندن»، عمل فقط على تعميق الانقسام العرقي وزيادة التوتر في شبة الجزيرة، ثم زادت الأمور سوءا عندما شن الشيوعيون (وكانوا كلهم من الصينيين) حرب عصابات لانتزاع السلطة من البريطانيين»(١).

المرحلة الثالثة: العلاقات العرقية منذ الاستقلال ١٩٥٧ وحتى حدوث الاضطرابات العرقية في ١٩٦٩:

من العوامل الرئيسية التي أخرت منح المالايا الاستقلال من البريطانيين، كانت العوامل الطبيعية الغنية للبلاد. ومن ثم إثارة الخلافات المستمرة بين العرقيات المالاوية والصينية والهندية لكي يبقوا سيطرتهم على المصادر الغنية للمالايا(٢).

«قاد تونكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء الأول، معركة استقلال فريدة بدعوته للمجتمعات الرئيسية الثلاثة في ماليزيا المتعددة الأعراق للمشاركة والاشتراك في جني ثمار الاستقلال. أقول انه شئ فريد لأنة كان يمكن للملايو (السكان الأصليين للبلاد، أن ينفردوا بالمسيرة بالنظر إلى أن

---

(١) موسوعة الدكتور محضير بن محمد، الكتاب الثاني بعنوان: التحدي، مرجع سابق، ص ص١٩٤-١٩٥.

(2) Zuraid: B.I Shak, op. cit, Pp.2-3.

الاتفاقات التي وقعوها مع البريطانيين اقتصرت على قادة الملايو فقط، أي سلاطنة الملايو. إذ انه لم يكن للصينيون والهنود وضع أو حقوق شرعية كمواطنين باستثناء مستعمرات مضايق بينانج وملقا، والتي تم تسليمها إلى البريطانيين»[1].

في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٥٧ حصلت ماليزيا على استقلالها من الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. وعندما حصلت على الاستقلال توقع لها الكثير أنها لن تتمتع بالاستقرار ولن تحقق تنمية اقتصادية[2].

«منذ البداية عندما حققنا استقلالنا قرر قادة ماليزيا أن الاستقلال لن يكون له معنى ما لم نستطع تحقيق النمو في بلادنا بحيث تصبح البلاد أفضل من وضعنا في ظل الاستعمار البريطاني، إذن بدأ قادة ماليزيا بوضع الخطط لتطوير البلد وعندما جاء دوري لاستلام السلطة كان هناك تقدما لا يستهان به وربما أنا دفعت خطط التنمية بسرعة وبوتيرة أسرع من ذي قبل لأنه كانت لدى خبرات معينة حول تحقيقي بعض الأمور»[3].

وفي عام ١٩٦١ جاء اقتراح تنكو عبد الرحمن (رئيس الوزراء الأول لماليزيا) بإنشاء اتحاد ماليزيا، وكانت وجهة نظر السلطات الحاكمة في كوالالمبور أن خلق هذه الدولة الاتحادية الجديدة كان ضرورة تفرضها عدة اعتبارات استراتيجية. ومن جهة آخري كانت الوسيلة لإدماج سنغافورة في

---

(١) محاضر محمد، ماليزيا ٢٠٢٠ من رؤية إلى واقع، خطاب ألقاه في منتدى بنجلادش، ماليزيا٢٠٠٤، دكا، بنجلاديش، ١٨ديسمبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(2) Mahathir Mohamed. The way forward, op. cit.,p.41.

(٣) لقاء تليفزيوني لمحاضير محمد، بعنوان: التغيرات المرتقبة في العالم الإسلامي، قناة الجزيرة، ١٦-١٢-٢٠٠٤.

http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=108462

هذا الكيان الإقليمي الجديد مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بتفوق العنصر المالاوي فيه[1].

ومما يذكر في هذا الخصوص أن اتحاد ماليزيا قد ظهر وسط ضجة هائلة من جانب اندونيسيا والفلبين وبسببه انسحبت اندونيسيا من الأمم المتحدة. إذ ظهرت فكرة الاتحاد في عام ١٩٦١ ولكن الأحزاب الاشتراكية في المنطقة عارضته معارضة شديدة وعقدت مؤتمرا كبيرا في كوالالمبور في يناير ١٩٦٢ هاجمت فيه الاتحاد واتهمته بأنه موالي لبريطانيا. وقالت في بيان أصدرته أن شعوب المنطقة يجب أن تقرر مصيرها بنفسها، وان الاتحاد في حقيقتة محاولة بريطانية للمحافظة على القواعد العسكرية في سنغافورة والسيطرة على جنوب شرق أسيا بواسطة معاهدة الدفاع المشترك مع الملايو[2]. وفي ١٦ سبتمبر ١٩٦٣ أعلن قيام اتحاد ماليزيا، وكان الاتحاد يضم إلى جانب الملايو وسنغافورة، الممتلكات البريطانية في جزيرة بورنيو وساراواك وبروني، وقد كان قصد تنكو عبد الرحمن من وراء أدخال هذه الاقاليم في اتحاد ماليزيا، هو ضمان عدم اختلال التوازن العنصري بين الملايويين والصينيين والهنود، نظراً إلى أن هذه الأقاليم كانت أكثر عناصر سكانه من بين الملايويين، ويتمتع الصينيون بالتفوق الاقتصادي والتجاري[3].

وفي ٩ أغسطس ١٩٦٥ انفصلت سنغافورة عن الاتحاد. وعارض كلاً

(١) إسماعيل صبري مقلد، اندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد السادس، أكتوبر ١٩٦٦، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٢) فهمي هويدي، جذور الصراع في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧، يوليو١٩٦٦، ص ١١٢.

(٣) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص١٤١.

من الفلبين واندونيسيا قيام هذه الدولة حيث قطعت الأولى العلاقات الدبلوماسية معها، لكن عادت إلى طبيعتها في ٣ يونيو ١٩٦٦ . أما الثانية فقد اتخذت معارضتها شكل المواجهة، ولكن خفت حدتها في بداية ١٩٦٦ إلى أن شهد شهر يونيو ١٩٦٦ عقد معاهدة سلام بين اندونيسيا وماليزيا انتهت بموجبها المواجهة بين الطرفين وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين اندونيسيا وماليزيا في ٣١ أغسطس١٩٦٧[١]. وقد أعطي انفصال سنغافورة مؤشراً على ارتباط الترتيبات المتعلقة بالعلاقات بين الجماعات العرقية في ماليزيا عقب الاستقلال باستمرار التفوق العددي للمالاي والسكان الأصليين.

وثمة اختلاف حول ما إذا كانت هذه الترتيبات استهدفت فقط تركيز السياسة والإدارة في يد المالاي مع تولي الصينيين الأنشطة الاقتصادية، أم أن هذه الترتيبات كانت ستؤدي بالضرورة إلى التفاوض بين ممثلي كل جماعة بهدف الحفاظ بدايةً على الوضع القائم ثم الوصول تدريجياً إلى التقارب في المستويات الاجتماعية بين العرقيات[٢] .

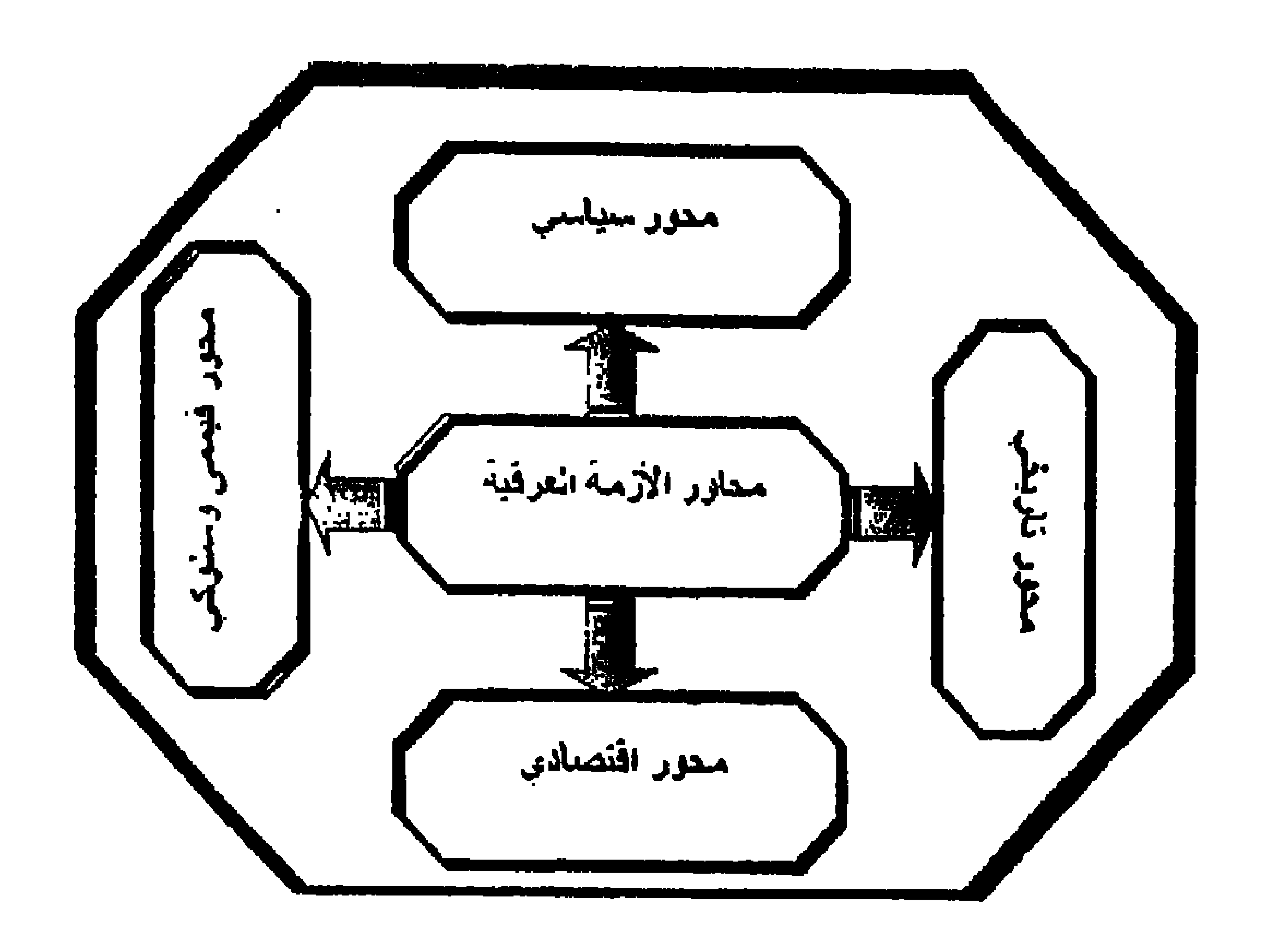
ثمة عددٍ من الأبعاد والمحددات التي لعبت دورا محوريا في حدوث الأزمة العرقية نحددهم في التالي:

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق، ص١٠٤ .

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ١٦٤ .

شكل يوضح محاور ومحددات الأزمة العرقية



أولاً: المحور التاريخي:

في نهاية القرن التاسع عشر انتقلت سيطرة النفوذ الأوروبي على ملقا من البرتغاليين إلى الهولنديين إلى أن أصبحت الولايات المالاوية بمثابة محميات بريطانية[1].

وفي الفترة من ١٩٤١-١٩٤٥ كانت اليابان قد فرضت سيطرتها على الملايو وبورنيو التي كانت تسيطر على ولايتي صباح وسرواك. وعندما احتل اليابانيون شبه الجزيرة الماليزية في عام ١٩٤١ كان السكان مقسمين بالفعل وبشكل ثابت إلى ثلاث جماعات رئيسية: هما أبناء الملايو الأصليون، والصينيون، والهنود، ولم تكن الوحدة هي المفتقدة بين هذه الجماعات فحسب، بل إن العلاقات بينهما كانت ضعيفة لدرجة أنهم كانوا يتحولون إلى

(١) محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم (محرران)، الأطلس الآسيوي (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص٤٠٠-٤٠١.

أعداء بسهولة شديدة، وكل ما فعله الحكم الياباني هو توسيع الهوة بين هذه الجماعات[1].

ومن هذا المنطلق، فقد رآه محاضير محمد في كتابه معضلة المالايو، أن الاحتلال الياباني للمالايو أبان الحرب العالمية الثانية، يعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الاضطرابات العرقية. حيث إن المعارك التي كانت بين اليابان والصين أثناء الحرب العالمية الثانية أدت إلى تعميق الكراهية التاريخية المتبادلة بين الشعبين لذا لم يكن غريبا أن تقاوم الأقلية الصينية الاستعمار الياباني بشدة في حين اتخذ المالايا موقفا محايدا من اليابانيين، وهذا هو الأمر الذي وجد له انعكاسا في سياسة المستعمر الياباني، حيث تم تفضيل المالايا على غيرهم في شغل المناصب العامة واستغلال الفرص الاقتصادية والتعليمية التي أتاحتها الإدارة اليابانيه آنذاك. وقد أدى ذلك بدورة إلى تكريس الفجوة بين المالاي والصينيون في البلاد[2].

وهذه هي الفجوة التي أدت إلى قيام الصينيين بانقلاب شيوعي أسوة بما كان يحدث في وطنهم الأم على يد الجماعات الشيوعية المسلحة. ففي يونيو عام ١٩٤٨ حدثت ثورة شيوعية في الملايو تطورت إلى حرب عصابات واسعة النطاق، وكان زعماؤها من الشيوعيين الصينيين الذين رأوا أن الفرصة كانت سانحة لإقامة نظام شيوعي في الملايو، وقد تدخلت بريطانيا آنذاك بالقوة المسلحة لتعيد الأمور إلى نصابها، واستغرقت عملية تصفية المقاومة الشيوعية عدة سنوات لجأت بعدها بريطانيا إلى إعادة توطين الصينيين في قري خاصة بهم من أجل عزلهم عن الاتصال بالشيوعيين والحيلولة دون تجدد مثل هذه الاضطرابات التي تهدد المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في

(١) موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، مرجع سابق، ص١٩٤.

(2) Mahathir Mohamed, the Malay dilemma, Op.Cit. P.p 6-7.

المنطقـــة[1]. وبالرغم من أن هناك قلة من الملايو حـاربوا إلى جـانب الشيوعيين، إلا أن الملايويين كانوا ضد الشيوعيين بوجه عام[2]. وتستند وقفة الملايويين المناهضة للشيوعيين إلى عقيدتهم، فتعاليم الإسلام ضد المفاهيم والفكر الشيوعي على طول الخط (فالشيوعيون ينكرون وجود ودين الله، بينما الأساس في العقيدة الإسلامية هو الأيمان بإله واحد)، هذا بالإضافة إلى أن الإسلام هو الذي يقرر النظام الاجتماعي وكافة جوانب الحياة وعلاقات المسلمين. كل هذا يتعارض والفكر الشيوعي[3].

بعد حصول البلاد على الاستقلال في١٩٥٧ استمرت هذه الجماعات في نشاطها ضد الحكومة أملاً في الوصول إلى حكم شيوعي للبلاد[4].

«ونتيجة لهزيمته في ١٩٦٠، قرر الحزب الشيوعي وخطط لحشد الدعم من أبناء الملايو عندما قام بمحاولة جديدة، ولو كان قد نجح في الحصول على تأييدهم، لكان هناك احتمال كبير لآن يستولى الشيوعيون على السلطة في ماليزيا»[5].

وقد ظلت تلك الجماعات تهدد استقرار البلاد بسبب قيامها بعمليات

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ١٤٠. انظر أيضاً: محاضير محمد، «ماليزيا النهوض السريع من الحافة»، ورقة مقدمة في غداء عمل في المنتدي الاقتصادي العالمي في دافوس بسوسرا في٢٩ يناير عام ١٩٩٩، في: موسوعة محاضير محمد، الكتاب الخامس، بعنوان: «ماليزيا» (القاهرة: دار الكتاب المصرى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٦١.

(٢) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثاني، بعنوان: «التحدي»، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٤) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

(٥) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ١٠١.

إرهابية في شبة جزيرة ماليزيا في الفترة من (١٩٧٦– ١٩٧٨)[١]. والتي تم إخماد البقية الباقية من هذه الانتفاضة التي قامت في المالايو في١٩٤٨ في ديسمبر ١٩٨٩ ، عندما سلم الحزب الشيوعي في الملايو بدون قيد أو شرط ووقع معاهدة صلح مع حكومتي ماليزيا وتايلاند، حيث ترك الألف ومائتين من رجال حرب العصابات الجبال التي يحتمون بها على الحدود الماليزية والتايلندية وعادوا للإنخراط في الحياة المدنية[٢].

وبالرغم من أن كل الأسباب داعية إلى وجود أزمة ثقة بين المالايو والأقلية الصينية في البلاد قبل الاستقلال، إلا أن المصلحة السياسية المشتركة بين العرقيات في التخلص من نيران الاحتلال البريطاني والحصول على الاستقلال، لعبت دورا كبيرا في تقريب هوة التباين بين العرقيات[٣]. إذ كانت الولايات في شبة الجزيرة الماليزية غير مستقرة ومملوءة بالمشكلات، فعند تقديم طلب الاستقلال كانت المشكلات تفاقمت وأصبحت أكثر خطوره، كما كانت تلك المشكلات متصلة ببعضها[٤].

وقد كان حزب التحالف الوطني هو المنظمة التي قادت البلاد إلى استقلالها بزعامة تنكو عبد الرحمن. إذ وصل التعاون السياسي بين الأعراق الثلاثة (المالايو، الصينيون، الهنود) ذروته بحصول البلاد على استقلالها عن بريطانيا في١٩٥٧[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٢ .

(٢) محمد صادق صبور، نقاط الاشتعال في آسيا، موسوعة مناطق الصراع في العالم، الكتاب الرابع، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢ .ص٩٧ .

(٣) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص١٧٦ .

(٤) فهمى هويدي، مرجع سابق، ص١١٣ .

(5) Mahathir Mohamed, **The Malay Dilemma**, op.cit. p8.

تونكو عبد الرحمن هو أول رئيس وزراء لماليزيا، قاد معركة استقلال فريدة (حيث كان يمكن للملايو أن ينفردوا بالمسيرة بالنظر إلى الاتفاقات التي وقعوها مع البريطانيين والتي اقتصرت على قادة الملايو فقط، ولم يكن للصينيين والهنود حقوق شرعية كمواطنين بإستثناء في مستعمرات مضايق بينانج وملقا، والتي تم تسليمها للبريطانيين)، وقد دعا تنكو عبد الرحمن المجتمعات الرئيسية في ماليزيا المتعددة الأعراق للمشاركة والإشتراك في جني ثمار الاستقلال[1]. إذ قرروا أن يتحالفوا لصون استقلال البلاد، وذلك خلال قيام تحالف المنظمات الممثلة لهم في الملايو.

ففي ١٩٥٢ اندمجت المنظمة القومية لاتحاد المالاويين مع رابطة الصينيين الملاويين، وتكون حزب التحالف الذي انضم إليه بعد ذلك حزب المؤتمر الهندي الملاوي[2].

وقد شكل هذا التحالف الذي أنشأه في ١٩٥٢ في ذروة (الحالة الطارئه)، عناصر الطبقة العليا الإنكليزية الثقافية في المجتمعين الملاوي والصيني (انضم الهنود الذين لم يكونوا قد قرروا الطريق الذي يسلكونه بعد سنه أو اثنين) أحد أبرز الامثلة على الممارسة الناجحة لفن المستحيل في مجال سياسات الدول الجديدة[3].

فقد استطاع تنكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء آنذاك، أن يجمع هذه

---

(١) خطاب محاضير محمد بعنوان: ماليزيا٢٠٢٠ من رؤية إلى واقع، في منتدى بنجلاديش، ماليزيا في دكا بنجلاديش، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤ . في: عمر الرفاعي (مترجم)، مرجع سابق، ص ١٦٨ .

(٢) محمد محمد سطيحه، الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد٦، اكتوبر١٩٦٦، ص ٢٦ .

(٣) دانيال برومبرغ، عمر سعيد الايوبي (مترجم)، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص٧٠ .

الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في البلاد وكون حزب الاتحاد الذي أصبح يضم الحزب الملاوي الذي كان يرئسه هو قبل قيام الاتحاد، والجمعية الصينية الماليزية وحزب المؤتمر الهندي، وقام حزب الاتحاد آنذاك على مجموعة من المبادئ في مقدمتها[1]:

١- الإيمان بالديمقراطية الغربية كنظام سياسي.

٢- التعاون مع الغرب والكومنولث البريطاني بوجه خاص.

٣- التعاون بين العرقيات الثلاثة باعتباره وسيلة وحيدة لاستمرار حياة اتحاد ماليزيا.

٤- ضرورة الاعتماد على التخطيط في مجالات العمل الداخلي، وقد وضعت الحكومة آنذاك أول خطة للتنمية في عام ٦٦ لتستمر حتى ١٩٧٠.

ثانيا: المحور السياسي:

لقد حصلت ماليزيا على استقلالها في ١٩٥٧[2] من الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بدون إراقة نقطة من الدماء. ومنذ ذلك الحين أصبحت ماليزيا بلدا آمنة وتميزت بمشاهد الاحتفالات والمرح مما دعي رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن أن يعلن أنه أسعد رئيس وزراء في العالم. ولكن أعمال الشغب العنصرية التي اندلعت بعد فترة وجيزة من الانتخابات العامة التي

---

(١) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص١١٣.

(2) Ibrahim Bin Saad, Mahathir Bin Mohamad: Dilemma Malay, (Kuala Lumpur: Federal Publications 1982), p53.

جرت في أيار/ مايو ١٩٦٩ بطبيعة الحال صدمت رئيس الوزراء وهزت الأمة[1].

وبالرغم من قيام تعاون سياسي بين مختلف عرقيات الشعب الماليزي وبالأخص المالايا والصينيين، الذي كان له أكبر الأثر في حصول ماليزيا على استقلالها في ١٩٥٧ إلا أن ذلك لا يمنع من ظهور المتاعب على سطح العلاقات العرقية في البلاد. إذ اعترض الصينيون على انفراد الأمنو (الممثل الرئيسي للمالايا في الحياة السياسية) بقيادة التحالف الوطني الحاكم وتوجيه دفة السياسة الماليزية الداخلية والخارجية[2].

من هذا المنطلق، يمكن تصنيف أو تقسيم هذه المشكلات كما حددها محاضير محمد إلى أربعة نقاط[3]:

١- مشاعر الانتماء للجماعة كانت قوية والعلاقات بين الجماعات شديدة التوتر.

٢- كانت العصابات لا تزال نشطة، ولم تكن الحرب في حاجة إلى قيادات أكفاء فقط بل كانت مكلفة ماديا وتحتاج إلى طاقة، بالرغم من المعونات البريطانية التي كانت موجودة.

٣- اقتصاد البلاد كان ضعيفا، وكان من الصعب انعاشة بسبب عدم توفر الظروف السلمية، نظراً لعدم وجود مصانع، فضلا عن أن الصناعات التقليدية نفسها مثل صناعة (القصدير، المطاط) لم تكن قد عادت للعمل بالكامل، كما أن أعمال الاستيراد والتصدير وغير ذلك من أشكال

---

(1) I bid, . p 53.

(٢) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ١٩٥.

التجارة كانت في بدايتها، ولم تحقق شيئاً للحكومة سواء على شكل عائدات أو ضرائب.

٤- عدد العاملين المحليين في الحكومة كان ضئيلا، ولا توجد أمامهم فرص لشغل مراكز مهمة.

وعليه، ارتفعت المطالب المالاوية بالمساواة الاقتصادية مع الصينيين، فلم يكن منطقياً أن يحوز المالايو (السكان الأصليين للبلاد) على ٢,٤ ٪ فقط من ثروة البلاد، في حين يحوز الصينيين على أكثر من ثلث ثروة البلاد[١].

مما سبق يتضح أن طبيعة ومدى مشكلة الاختلالات العرقية، إنما يرجع إلى[٢]:

١- انخفاض في مستوى المعيشة للملايو (سكان البلاد الأصليين)، مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى (الصينيين على وجه التحديد).

٢- وجود نسب كبيرة من الملايو في المناطق الريفية.

٣- وجود الملايو في الولايات الفقيرة، ومن ثم يعملون أيضا في المهن الفقيرة.

٤- عمل الملايو في قطاعات الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة.

٥- أن المالايو يحتلون الوظائف الأدني في مختلف الصناعات والمشاريع.

٦- تقليل القدرة الإنتاجية للملايو في كثير من الأنشطة، مقارنة بغيرهم من العرقيات.

٧- محدودية نصيب الملايو في رأس المال الصناعي والتجاري.

---

(1) Mahathir Mohamad, **The Way Forward** (London: Weidenfeld and Nickolson, 1998), P.p102-103.

(٢) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، مرجع سابق، ص٤٣.

ثالثا: المحور الاقتصادي:

عند استقلال البلاد في أواخر خمسينات القرن العشرين كان شعب الملايو وغيره من مجموعات السكان الأصليين (البوميبوترا) متخلفين كثيرا عن الأقلية الصينية في المجال الاقتصادي رغم أنهم يشكلون الأغلبية العددية[1]. إذ يحوز المالايا (السكان الأصليين للبلاد) على ٢,٤ ٪ فقط من ثروة البلاد. وتحوز الأقلية الصينية على ما يزيد على ثلث الثروة في ماليزيا - كما ذكرنا من قبل - هذا هو الأمر الذي رفضه المالايا بشدة، وكان السبب الأساسي في حدوث الاضطرابات العرقية فيما بعد[2].

فقد شهدت ماليزيا منذ استقلالها صعودا متناميا لكل من الجاليات الصينية والهندية في كافة مجالات التعليم والتشغيل والحياة الاقتصادية. في المقابل فشل المالاي في الحصول على فرص توظيف متساوية لفرص التوظيف المقدمة لغير المالاي، مما أدى إلى إصابة العديد منهم بالإحباط ومن ثم عدم الرضا عن السياسات الحكومية لإدارة تونكو عبد الرحمن.

وفي ١٩٦٧ زادت ضغوط الجماعات التعليمية الصينية على الحكومة الماليزية من أجل إقامة جامعة صينية تدرس موادها باللغة الصينية. على الجانب الأخر طالبت جماعات عديدة من المالاي بتنفيذ مواد الدستور الداعمة لتطبيق استخدام المالاي كلغة رسمية للبلاد، هذا هو المطلب الذي أرجات حكومة تنكو عبد الرحمن تنفيذه خوفا من إندلاع صراع عرقي في ماليزيا.

وفي ظل هذه الأجواء، أجريت الانتخابات العامة في البلاد في ١٠ مايو

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، سنة ٢٠٠٤، ص٧٠.

(2) Mahathir Mohamad, **The Way Forward**,Op.Cit,Pp.90-91.

١٩٦٩ ، وفيها حصلت أحزاب المعارضة على ٤٠ مقعدا من اصل ١٠٤ مقعد في البرلمان، هذا بالاضافه إلى حصول المعارضة على الأغلبية في أربع برلمانات من الولايات في البلاد. الأمر الذي هدد تفرد المالايا بصنع القرار السياسي وولّد لدى الأغلبية المالاوية إحساس بإمكانية تهمشهم من العملية السياسية فضلا عن التهميش الاقتصادي[١].

ولقد أسفرت الانتخابات عن نتيجة غير متوقعة من أحد. حيث إن نتيجة الانتخابات الأولى التي جرت في عام ١٩٦٤ كانت تمثل تفوقا ساحقاً للاتحاد الحاكم (حصل الحزب على ٨٩ مقعداً من ١٠٤مقعد – حزب العمل الديمقراطي مقعد واحد – حزب الشعب القومي مقعدين– الجبهة الاشتراكية مقعدين) . أما في انتخابات ١٠ مايو ١٩٦٩ خسر حزب الاتحاد الحاكم ٢٢ مقعداً في البرلمان الفيدرالي وحصل على ١٧ مقعدا فقط وبذلك ارتفعت مقاعد المعارضة إلى ٢٧مقعدا وحصل الحزب الإسلامي الملاوي على ١٢ مقعدا وحزب الحركة الشعبية الماليزية على ٨ مقاعد (ميوله صينية) وحصل حزب الشعب القومي على ٤ مقاعد. وبعد إعلان هذه النتائج تجمع أنصار حزب العمل والحركة الشعبية في مظاهرات ابتهاج بالنصر الذي تحقق لهما وانطلقت هتافات الصينيين تستفز الملاويين الذين خرجوا في مظاهرات أخرى ترد وتقاوم[٢].

فاندلعت أعمال العنف العرقية من قتل وتخريب بين الفريقين، وفي غضون ساعات قليلة انتشرت أعمال العنف في كافة أنحاء البلاد[٣].

---

(1) Raymond L.M.lee (editor), **Center for South East Asian Studies**, (USA: Northern Iwionis University, 1986),P.p 33-37.

(٢) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص١١٠.

(3) Cheen Boon Kheng, **Malaysia: The Making of A nation**, (Singapore: Institute of Southeast A sian Studies, 2002), p107.

«في عام ١٩٦٩ حدثت أعمال شغب في كوالالمبور. قامت عصابات من الملايو بالهجوم على المدينة التي كانت في ذلك الوقت تكاد تكون صينية بالكامل، كان ذلك غضبا من نتيجة الانتخابات العامة، حيث فازت المعارضة - الصينية بالأساس - بمقاعد أكثر من المتوقع. بدا أن الصينيين قد لفظوا الحزب الصيني في الائتلاف ولم يدعموا مرشحي ائتلاف الملايو، حيث كان التنافس واقعا بين حزب الملايو القومي وبين الحزب المسمى بالحزب الإسلامي»[1].

رابعا: المحور القيمي :

ثمة عددا من العوامل التي لعبت دورا محوريا في ترسيخ أبعاد الخلافات القيمية والسلوكية بين المالايا من جانب والصينيون والهنود من جانب أخر ألا وهي:

١- الدور السلبي الذي لعبه الاستعمار البريطاني، والذي أدى إلى توسيع هوة الانفصال الاجتماعي والثقافي بين الأعراق المختلفة في البلاد، وعدم تكوين رابط ولائي قوي للوطن الماليزي الواحد. إذ تم فصل النظام التعليمي للمالايا (الذي يستخدم اللغة المالاوية)، والنظامين التعليميين الهندي والصيني الذي استخدم اللغات الصينية والهندية[2].

٢- التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمالايا مقارنة بغيرهم من غير المالايا، وفي هذا الخصوص أوضح محاضير محمد في كتابة معضلة المالاي أن اضطرابات ١٩٦٩ حدثت بسبب عدم إدراك حكومة تنكو عبد الرحمن

---

(١) محاضير محمد، التجربة الماليزية، خطبة ألقيت في مؤتمر الشورى العربي السادس، جدة، السعودية، ١٤ مارس٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي (مترجم)، مرجع سابق، ص ٩٩.

(2) Mahathir Mohamed, **the Malay Dilemma**, Op.Cit P.p.142- 146.

للتغير القيمي الذي طرأ على المالاي ويتعارض مع الفكرة الشائعة التي سيطرت على السياسيين الماليزيين بوجود تفاهم بين المالاي وغير المالاي يقوم على أساس اهتمام الصينيين بقطاع الأعمال وتكوين الثروات بينما يرغب المالاي فقط في العمل لدى الحكومة. إذ بدأ يتولد الإحساس لدى المالاي بتخلف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى، مما تسبب في قيامهم بهذه الاضطرابات ضد غير المالاي. وقد أرجع محاضير محمد أسباب تخلف المالاي إلى الطبيعة الجغرافية لأرض المالاي والتي تتمثل في وفرة الأرض الزراعية، ومن ثم عدم شعور المالاي بالحاجة إلى العمل الشاق والمغامرة مثل الصينيين والهنود، مما أدى إلى غلبة الطابع الريفي على المالاي. فضلا عن القيم المتوارثة عن البيئة الريفية للمالاي والتي تتمثل في وجود فكرة محدودة للغاية لدى المالاي عن الثروة والاستثمار بخلاف الصينيين والهنود مما أدي إلى فقرهم في مجال الأعمال الخاصة والتجارة[1].

٣- الفهم الخاطئ لمبادئ الإسلام. فقد لعب الإسلام دورا كبيرا في التنشئة الثقافية والاجتماعية للملايو. وعلى الرغم من تعلم أبناء الملايو للقرآن الكريم، عبر الاحتكاك المباشر بالتجار العرب وتعلمهم اللغة العربية والعلوم والفلسفة الإسلامية. إلا أنهم لم يتعلموا روح الثقافة والقيم الإسلامية الصحيحة. ولعل من مظاهر سوء الفهم لمبادئ الإسلام الصحيحة هو انتظارهم دائما لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا، وهو ما يمثل تعارضا لدعوة القرآن للمسلمين أن يعملوا ويعمروا الأرض[2].

---

(١) انظر موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثاني، مرجع سابق، صفحات متعددة.

(٢) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ص ١٨٢ - ١٨٤.

المرحلة الرابعة: معالجة الاختلالات بين الجماعات العرقية:

عند حدوث الاضطرابات العرقية التي انتابت البلاد، لم تكن الحكومة قد تكونت رسمياً، ولكن تم تكوين حكومة طوارئ، معلنة حالة الطوارئ، وسرعان ما جعلت الأمور تحت السيطرة ولكن استرجاع القانون والنظام لم يكن كافياً. كان لا بد من عمل شيء لمنع تكرار مثل هذه الاضطرابات العرقية. وفي ذلك الوقت كان العالم قد اعتبر ماليزيا رهاناً خاسراً. ولن تعود ماليزيا مستقرة سياسياً. وبالتالي لن تكون قادرة على التطور والنمو، ومن ثم ينتاب البلاد الفوضى والفقر. مثل كثير من المستعمرات السابقة للأوروبيين. ولكن تمسك قادة الأعراق المختلفة بفكرة التعاون العرقي والحكومة متعددة الأعراق ولم يتخلوا عنها. حيث رفض الملايو اقتراحات بتكوين حكومة من الملايو فقط وتوليها زمام الأمور (وكان ذلك ممكنا لأن عدد أعضاء البرلمان الملايو في الائتلاف بالإضافة إلى من هم في المعارضة كان يمثل أغلبية). بدلاً من ذلك، تم تكوين مجلس العمليات الوطنية (NOK) بمشاركة سياسيين من أحزاب الائتلاف أسباب الشغب وليقدم استراتيجيات جديدة لتقليل إن لم يكن إنهاء الاضطرابات العرقية(١).

وعليه، أعطت هذه الأحداث التي انتابت البلاد مؤشراً قوياً على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تصاعد التوترات العرقية والعمل على استيعابها. إذ كشفت الاضطرابات العرقية عن مدى هشاشة السلام الاجتماعي الذي عاشته البلاد منذ الاستقلال في ١٩٥٧. فلم تفلح حكومة تونكو عبد الرحمن في ارضاء العرقيات المالايو من جانب والصينيون

---

(١) محاضير محمد، «آليات (ديناميات) التغير: التجربة الماليزية»، خطبة ألقيت في مؤتمر الشورى العربي السادس بجده، السعودية، في ١٤ مارس، ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

والهنود من جانب أخر. إذ ظن تنكو عبد الرحمن أن كل ما يرضي المالايا (سكان البلاد الأصليين)، هو الحصول على الوظائف الحكومية والسيطرة على الحزب الحاكم للبلاد (UMNO). وعلى الجانب الأخر ظن تنكو عبد الرحمن أن ما يرضي الصينيون هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح(١). وعلى أثر الاضطرابات العرقية تزايدت الانتقادات لسياسات الحكومة. إذ فشلت الحكومة في تفادي ألازمة العرقية قبل حدوثها، هذا بالإضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات الكافية لتهدئة التوتر العرقي السابق على الاضطرابات العرقية ١٩٦٩ التي شهدتها البلاد. ونتيجة لكل هذه الانتقادات، قام تنكو عبد الرحمن بتقديم استقالته في ١٩٧٠، ليأتي بعد ذلك تون عبد الرازق (رئيس الوزراء الثاني لماليزيا)، برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين المالايا والصينيين والهنود(٢).

«بسرعة تم وقف الشغب العرقي، واجتمع أعضاء الائتلاف وحددوا الأسباب الجذرية بأنها الفروقات الاقتصادية الواسعة بين السكان الأصليين، وبين غيرهم. اتفق الجميع على ضرورة تضييق الفجوة، إن لم يكن سدها تماماً. اتفقوا على أنه يجب أن يكون توزيع الثروة أكثر عدلاً، لكن على ألا يتم ذلك بسرقة زيد لإعطاء عمرو. قامت الخطة على أنه يجب السماح للصينيين بزيادة ثرواتهم، ولكن يجب في الوقت نفسه أن يحصل الملايو على نسبة اكبر من الاقتصاد، ٣٠٪ وليس ١٪ التي كانوا يملكونها في عام ١٩٧٠»(٣).

---

(1) Mahathir Mohamed, the Malay Dilemma,op.cit.p15.

(٢) **جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ١٨٠.**

(٣) **محاضير محمد، تجربة ماليزيا، استخدام المساواة الاجتماعية كقاطرة لنمو الأعمال، خطاب أمام الغرفة التجارة والصناعة الفيليبينية في مانيلا بالفلبين، في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٥٦.**

إذ كانت أول التحركات الرئيسية لتون عبد الرازق كمدير لمجلس العمليات الوطني (The National Operations Council (NOC هو العودة للعقد الدستوري، لدعم وتنفيذ الأولوية السياسية للملايو بشكل أكثر صرامة. وبهذه الطريقة فقد هدأت القوى القومية المالاوية، ولمسالمة غير الملايو، أقر بحقوقهم في المواطنة ومشاركتهم في الاقتصاد والإدارة ولكنه حذر من «التجاوزات الديمقراطية» التي كانت في نظام تونكو عبد الرحمن، وأنه لابد من ضبطها وأن يسمح لغير المالايويين بتحدي العقد الدستوري، وفي الوقت نفسه يمنح المالايو كامل مساعدة الحكومة لكي يتحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي والاقتصادي. ولن تكون هناك أية محاولات أخرى تعددية أو إجراءات توازنية للتوافق والحلول الوسط (أو ما يطلق عليه متطرفوا المالايو سياسات خذ وهات)(١).

بدأ تون عبد الرازق كما لو كان يتبع سياسات متعارضة تماماً باسترضاء عرق ومن ثم استغضاب الأخر لكنه حتى وفاته في ١٩٧٦ بدت هذه الاستراتيجيات تحقق الانسجام العنصري والاندماج الوطني والاستقرار السياسي(٢).

وعليه، فرضت أحداث ١٣ مايو ١٩٦٩ ضرورة مراجعة كيفية الاستجابة لمصالح الجماعات العرقية المختلفة في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق، ومن ثم ضرورة تأصيل سبل التعامل بين الجماعات العرقية المختلفة حول هذه المطالب.

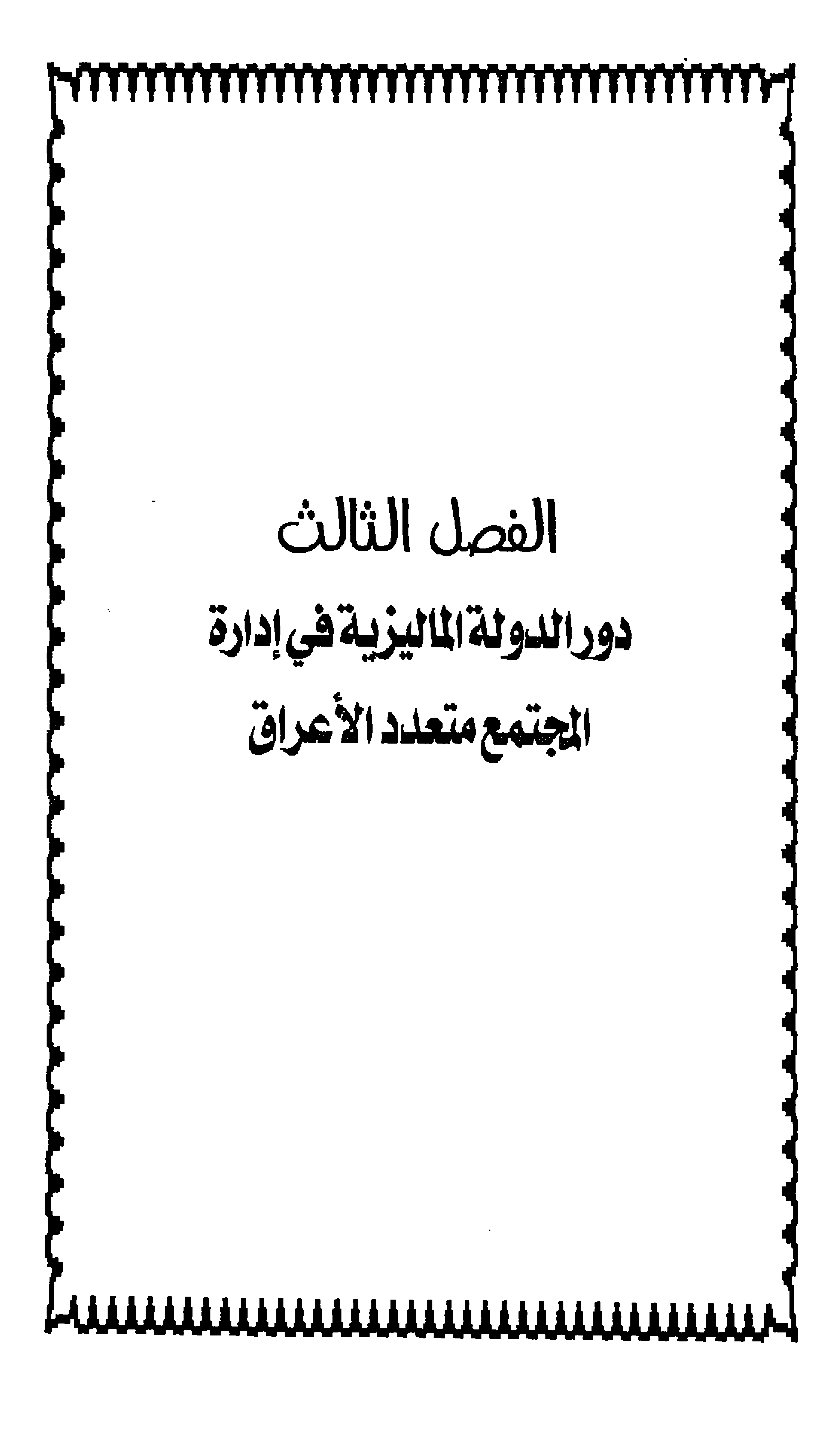
---

(1) Paridan Abd Samad, **Tun Abdul Razak: Aphenomenonin Malaysian Politics Apolitical Biography** (Kuala Lumpur: University Malaya, 2001).p.p.220-222.

(2) **I bid.** p.223.

وفي ١٨ مارس ١٩٧٠ تم رسم الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة في ورقة بحثية أعدها قسم الوحدة الوطنية، وحددت الاولويات الاقتصادية لها في: تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، خلق فرص عمل، تعزيز النمو الاقتصادي الكلي. وتم تمريرها على الاقتصاديين آنذاك، وبعد مناقشات تمت الموافقة عليها وإدماج الرؤي المختلفة إليها لكن كتابة المسودة استغرقت عاماً أخر قبل أن يذهب التقرير إلى خطة ماليزيا الثانية التي قدمت في البرلمان ووافق عليها في ١٩٧١.

ومن هذا المنطلق تم طرح السياسة الاقتصادية الجديدة كإطار لخطط التنمية يتم تنفيذه على مدار عشرين عام في الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠، لتحقيق مجموعة من الأهداف – نطرحها في الجزء الثاني من الفصل الثالث في هذه الدراسة.



الفصل الثالث

دور الدولة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق

الفصل الثالث
دور الدولة الماليزية في إدارة
المجتمع متعدد الأعراق

تمهيد :

لكي تتصدى الدولة الماليزية لمشكلاتها العرقية دون التفريط في قيمها الثقافية والاجتماعية، قامت بدور مهم في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية، حيث استطاعت أن تقدم نموذجاً تنمويا ناجحا يجمع بين أصالة التراث الماليزي وحداثة التكنولوجيا المعاصرة. وعلى الرغم من التعدد العرقي والديني الذي يزخر به المجتمع الماليزي، فقد يتكون المجتمع الماليزي من «موزاييك» عجيب تختلط فيه الأعراق والديانات – مثلما أتضح من خلال الفصل السابق – إلا أنها استطاعت أن تحقق طفرة تنموية هائلة، وذلك من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية، بحيث صارت التجربة التنموية الماليزية نموذجا يحتذى به في كيفية إدارة التنمية في المجتمع المتعدد الأعراق، حيث كان للقيادة السياسية دور كبير في تحقيق أهداف عملية التنمية في البلاد، وهذا هو ما تجلى بوضوح في الدور الذي قام به محاضير محمد. حيث جمع بين الفكر والحركة، فقد كانت له رؤيته الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية ووسائل تنفيذها، والدور الذي تلعبه القيم الآسيوية في هذا السياق، ناهيك عن خصائص الشخصية القيادية، والمتمثلة في الريادة والقوة والنظرة المستقبلية والمرونة.

وعليه، انتهجت الدولة الماليزية استراتيجيات تنموية حولت الدولة الماليزية من دولة تعتمد بالأساس على تصدير المواد الخام إلى دولة صناعية

تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية. فمنذ بداية السبعينات أدركت الدولة أن التعامل مع أزمة سوء توزيع الثروة داخل المجتمع الماليزي متعدد الأعراق لا يجب أن تتم من خلال تقديم إعانات للمتبطلين مثل المجتمعات الغربية، لأن الثقافة الآسيوية عموما تشجع على العمل والاجتهاد.

وقد نجحت الحكومة الماليزية في تجنب الدولة العديد من العواصف التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا. إذ ساهمت في تحقيق استقرار داخلي كبير في إقامة دولة قوية رغم تعدد الأعراق والديانات فيها.

ولم تكن مهمة محاضير محمد بالأمر السهل، حيث ورث مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات، أبرزها المسلمون والصينيون والهنود، فعمل على تحقيق التوازن السكاني والعرقي خاصة في ظل أكثرية من أعراق الملايو دون قوة مؤثرة مما دفعه إلى السعي لتعزيز نفوذهم في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإنقاذهم من البؤس والفقر والتخلف، وفي الوقت نفسه يعتقد بأن التركيبة العرقية والدينية والتزامها بالإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة يلعب الدور البارز في فهم التصورات والممارسات الماليزية في التعامل مع القضايا القومية المصيرية.

ومن ثم، فقد تكمن القيمة الكبرى في تجربة حكومة محاضير محمد في انتشال المجتمع الماليزي من الفقر والجهل والمرض والصراع العرقي إلى أفاق دولة حديثة، ديمقراطية، فيها قدر كبير من العدالة.

ولأنه، من غير الممكن تتبع دور الدولة في إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق دون الحديث عن أهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الماليزي، مع التركيز على فترة محاضير محمد، فلقد صار لزاما تناول هذا أولا.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا الفصل ليصف الدور الذي لعبته الدولة في إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق، من خلال بعدين، البعد الأول يتناوله المبحث الأول في هذه الدراسة تحت عنوان: رؤية محاضير محمد في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، والبعد الثاني يتناوله المبحث الثاني تحت عنوان: الاستراتيجيات الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

المبحث الأول

رؤيــة محاضــير محمــد لإدارة

المجتمع الماليزي متعدد الأعراق

تعتبر فترة الدكتور محاضير محمد من أزهى الفترات في تاريخ ماليزيا، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، حيث استطاع نقل ماليزيا من دولة فقيرة تعاني من مشاكل عرقية واجتماعية إلى دولة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو، بالرغم من الاختلافات الدينية، والعرقية، والثقافية، واللغوية، والتباينات الاقتصادية.

محاضير هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال١٩٥٧[1]. فــي

---

(١) تعاقب على رئاسة الوزراء في ماليزيا خمسة قادة، وهم على التوالي: تنكو عبد الرحمن، تون عبد الرازق، حسين عون، محاضير محمد، وأخيرا عبد الله بدوي – رئيس وزراء ماليزيا الحالي.

جدول رقم (٣-١)

جدول يوضح رؤساء وزراء ماليزيا منذ الاستقلال وحتى الآن

رئيس الوزراء	التاريخ	الفترة
تنكو عبد الرحمن	١٩٥٥ – ١٩٥٧	سنتين
	١٩٥٧ – ١٩٧٠	خمسة عشر سنة
تون عبد الرازق حسين	١٩٧٠ – ١٩٧٦	ست سنوات
تون حسين عون	١٩٧٦ – ١٩٨١	خمسة سنوات
داتو محاضير محمد العسكري	١٩٨١ – ٢٠٠٣	ثلاثة وعشرون سنة
داتو عبد الله أحمد بدوي	٢٠٠٣ وحتى الآن	–

Look :

Jayum A Jawan, **Malaysian Politics & Government,** (Malaysia: Karisma Publications Sdn. Bhd, Third Print, 2006), p.120.

١٩٨١ تولى منصبة، وتجددت ولايته خمس مرات نتيجة انتخابات ديمقراطية حتى أنه اختار أن يترك السلطة في ٢٠٠٣، مقدماً بذلك نموذجاً رفيعاً لانتقال السلطة سلمياً في إحدى دول العالم الإسلامي.إذ غادر السلطة، وهو يتمتع بأغلبية حزبية في البرلمان، في احتفال رفيع المستوى بعد أن نقل دولته نقلة نوعية من دولة زراعية متخلفة اقتصاديا إلى دولة تأتي في مقدمة النمور الآسيوية.

النشأة والحياة السياسية :

ولد محاضير محمد في٢٠ ديسمبر ١٩٢٥[١]، في بلدة آلور سيتار عاصمة ولاية قدح في شمال ماليزيا[٢]. ينتمي من ناحية والده إلى أصول هندية تعود إلى إقليم كيرالا، أما والدته فهي من المالاي، وولدت في مدينة قدح. ويعتبر محاضير محمد نفسه منتمياً إلى قومية المالاي، هو أصغر أخواته التسع. نشأ في أسرة ريفية فقيرة، تلقى تعليمة في مدرسة السلطان عبد الحميد الثاني في بلدة آلور سيتار، انغمس في السياسة منذ عام ١٩٤٦. إذ دخل حزب «التنظيم القومي المالاي المتحد» (UMNO) بمجرد إنشائه في ١٩٤٦، وشارك في أنشطة الحزب في ولاية قدح. ثم حصل على منحة دراسية في ١٩٤٧ في كلية الملك ادوارد السابع الطبية في سنغافورة التي كانت آنذاك جزء من اتحاد المالاي، وتخرج منها في١٩٥٣[٣]. وبعد عودته

---

(١) لا يعرف على وجة الدقة تاريخ مولده، فبعض المصادر تقول انه ولد في ١٠ يوليو ١٩٢٥، ولكن بعض المصادر الأخرى تؤرخ لمولده بيوم ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥، وإن كان التاريخ الأخير هو الأرجح.

(٢) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثالث بعنوان: آسيا، (القاهرة: دار الكتاب المصري، لطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ١٣.

(3) Kamila Ghazali, **The Rhetoric Of Mahathir Mohamad,** (Kuala Lumpur: University Of Malaya press, First Published, 2004), P.p.1-3.

إلى آلور ستار، التحق بوظيفة حكومية كطبيب، وفي ١٩٥٧ ترك الخدمة الحكومية لينشئ عيادة طبية خاصة به، قدم من خلالها خدمات طبية لأبناء عرقيته. وقد استمر في نشاطه الحزبي بعد عودته إلى آلور سيتار، حيث وصل إلى منصب رئيس اللجنة السياسية، ورئيس الحزب في الولاية بعد ذلك، وفي الانتخابات التي جرت في١٩٦٤، انتخب محاضير عضواً في البرلمان عن دوائر جنوب آلور سيتار محققاً نصراً على مرشح الحزب الإسلامي الماليزي بأغلبية ٦٠,٢ ٪، وفي البرلمان ناضل للدفاع عن مصالح المالاي.

وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٩٦٩ هزم محاضير أمام المرشح الإسلامي بأغلبية بسيطة (وكان قد ارتكب خطأ في تلك الانتخابات حين أعلن أنه ليس بحاجة إلى أصوات الصينيين في ولاية قدح)، وقد تعلم من تلك الهزيمة درساً مهماً ظل في مخيلته ألا وهو ضرورة التفاهم، والائتلاف مع العرقيات الأخرى[1].

عند حدوث الاضطرابات العرقية في ١٣ مايو ١٩٦٩ بعث محاضير برسالة إلى تنكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء آنذاك، ينتقد فيها سياساته الاجتماعية تجاه العرقيات، ونتيجة لذلك طرد في ١٢ يوليو ١٩٦٩، من «المجلس الأعلى للأمنو». وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٩ طرد من «حزب الأمنو». وفي هذه الفترة بدء محاضير في تأمل المشكلات الاجتماعية لأبناء عرقيته[2].

---

(١) محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم، التكوين الفكرى السياسي لمحاضير محمد، في: محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسي لمحاضير محمد، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص ١-٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤- ٥.

وقد تركزت انتقادات محاضير محمد لحكومة تنكو عبد الرحمن في عدم تفهم الحكومة للإشارات الواضحة الدالة على إمكانية اندلاع أعمال عنف في البلاد، وفشلها في نزع فتيل الأزمة العرقية قبل حدوثها، وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لتهدئة التوتر العرقي السابق على الاضطرابات وأعمال العنف والتخريب التي شهدتها البلاد.

وفي هذا الخصوص يقول محاضير: إن تنكو عبد الرحمن انقاد وراء مطالب العرقية الصينية الخاصة بتعظيم مكاسبها الاقتصادية على حساب الغالبية الفقيرة من المالايا، انطلاقا من النظر إلى الصينيين باعتبارهم قاطرة التنمية في البلاد(١).

وعليه، يتضح أن محاضير انشغل بقضية التعدد العرقي في المجتمع الماليزي قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. إذ ظهر هذا جلياً من خلال كتاباته. ففي عام ١٩٧٠ نشر كتابة الأول بعنوان: «**معضلة المالايا**» والذي حاول فيه أن يشرح أسباب الاضطرابات العرقية التي انتابت البلاد في ١٣ مايو ١٩٦٩ في كوالالمبور، وأيضا أسباب تخلف المالاي (السكان الأصليين للبلاد) عن باقي العرقيات الأخرى في البلاد. وأقترح محاضير حلا سياسياً – اقتصادياً يأخذ شكل الحماية البناءة للمالاي أخذاً في ألاعتبار العوامل الوراثية والبيئية. وعندما نشر الكتاب، قرر رئيس الوزراء الأول لماليزيا منذ الاستقلال تنكو عبد الرحمن، منعه من التداول في ماليزيا ولكن سرعان ما بدأ خليفته، تون عبد الرازق، ثاني رئيس وزراء لماليزيا في تطبيق الأفكار الواردة في هذا الكتاب، والتي ظهرت في أطار «**السياسة الاقتصادية الجديدة**». والتي كانت تركز على ترقية المالاي اقتصاديا ومن ثم التغلب على عدم التكافؤ بين المالاي والعرقيات الأخرى في المجتمع(٢).

---

(1) M. Bakari Musa, **Op.Cit.**, p102.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٥.

وقد كان محاضير يرجع الأسباب والعوامل وراء تخلف الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية للمالايا إلى: أولا: عاملي الوراثة والبيئة.إذ يقول أن الجينات الوراثية هي المحددة للصفات الشخصية للأفراد، وقد كان لاعتياد الملايو الزواج من داخل عرقيتهم، الأثر الأكبر في تطور الجينات الوراثية للمالايا، مما أدى إلى عدم تطورهم بالشكل الطبيعي كباقي الأعراق البشرية .إذ ينتقد محاضير بشدة نظرة أبناء عرقيته للزواج على أنه واجب على كل شاب وفتاة، فمن شأن ذلك أن يتزوج الضعيف والغبي والعاجز، وهذا هو ما أدى إلى خلق جيل من المالايو غير قادر على التطور والارتقاء. هذا بالإضافة إلى المناخ الحار الرطب ودوره السلبي في تكوين شخصية أبناء المالايو. حيث أضفى عليهم طابع الكسل والخمول وساعد على توطين الأمراض الطفيلية التي أضرت بصحة وحيوية الفرد وانتقلت بالوراثة عبر الأجيال المختلفة، ومن ثم أفقدت المالايو حيويتهم ونشاطهم. ثانيا: العوامل الثقافية، والتي لعبت دور كبير في تحديد صفات وخصائص العرق البشري عن غيرة، فالإسلام لعب دورا كبيرا في التنشئة الثقافية والاجتماعية للملايو. ولكن على الرغم من تعلم أبناء الملايو للقرآن الكريم عبر الاحتكاك المباشر بالتجار العرب وتعلمهم اللغة العربية والعلوم والفلسفة الإسلامية إلا انهم لم يتعلموا روح الثقافة والقيم الإسلامية الصحيحة. ولعل من مظاهر سوء الفهم لمبادئ الإسلام الصحيحة هو انتظارهم دائما لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا. وهذا هو ما يمثل تعارضا لدعوة القرآن للمسلمين أن يعملوا ويعمروا الأرض. هذا بالإضافة إلى الكرم والتسامح لدى أبناء الملايو مع العرقيات الأخرى والذي قاد العرقيات الأخرى لاستغلالهم بسهولة[1]. وعليه، فقد لعبت العوامل الثقافية والقيمية

---

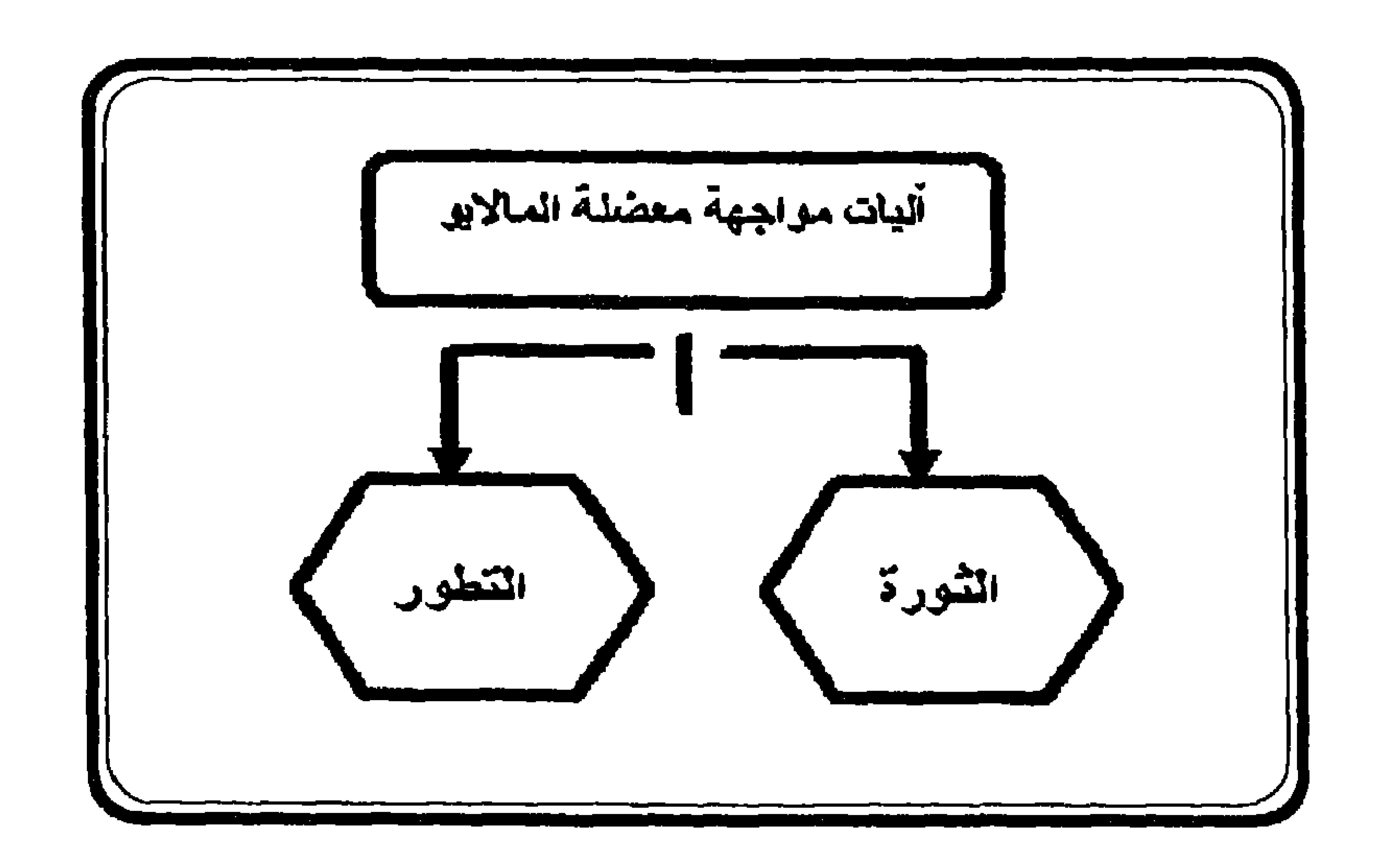
(١) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ص ١٨٢– ١٨٤.

دورا مهماً في جعل المالايو أكثر ميلا إلى حياة الريف وامتهان الزراعة والصيد. فالشخص الريفي بطبيعة الحال أكثر بساطة وأقل قدرة على مواكبة التحديث والتطور الحضاري في المجتمع. ثالثا: عدم التعاون فيما بين الأعراق أي عدم تعاون العرقيات الأخرى من غير المالايو (الصينيون والهنود)، مع أبناء الملايو للمشاركة في النشاط الاقتصادي[1].

ومن هذا المنطلق، قدم محاضير محمد آليتين أساسيتين لمواجهة المعضلة المالاوية. الأولى، الثورة، ويعني بها ثورة إصلاح منظمة وخلاقة وتدريجية تؤدي إلى إصلاح المجتمع. والثانية، التطور، فهو عملية طبيعية لا يمكن التحكم في سرعتها أو أهدفها[2].

شكل رقم (٢-١)

شكل يوضح الآليات التي وضعها محاضير لمواجهة معضلة الملايو



(1) M. Bakari Musa,**Op.Cit.**,p8.

(2) Mahathir Mohamed, **The Malay Dilemma**,Op.Cit.P.p.104.105.

فالثورة التي ينادي بها محاضير محمد هي ثورة لإصلاح أوضاع المالايو دون أن تؤثر سلبا على مكتسبات العرقيات الأخرى. وبذلك يمكن لهذه الثورة إصلاح جوانب المعضلة الملايوية. فهناك اختلافات كبيرة بين عرقية الملايو من جانب والعرقيات الأخرى من جانب آخر. إذ تعرض المالايو لعوامل وراثية وبيئية. ولتقليص هذا الأثر وضع محاضير عدة بدائل وهي كالتالي[1]:

١- قيام الحكومات الماليزية المتعاقبة بإضفاء نوع من الحماية التفضيلية المطلقة للملايو. (ويرى محاضير أن هذا البديل سيؤدي إلى عدم اعتماد المالايو على أنفسهم في عملية التنمية، ومن ثم يفقدون القدرة على التعامل الحقيقي مع بيئتهم).

٢- إلغاء أي معاملة تفضيلية للمالايو. (وقد يؤدي هذا البديل من وجهة نظر محاضير إلى إعمال قانون الانتخاب الطبيعي والذي يحتاج إلى آلاف السنين حتى يقوم بعملة في الإبقاء على الأقوى والأصلح من عرقية المالايو).

٣- إضفاء حماية تفضيلية بناءة تقوم على دراسة علمية دقيقة حول أبعاد الدور الذي تقوم به الوراثة والبيئة في تكوين الجوانب الفكرية والجسمانية والنفسية للشخصية المالاوية (وقد أيد محاضير محمد بشدة هذا البديل).

ونظرا لعدم وجود عدالة توزيعية بين عرقيات المجتمع الماليزي، يرى محاضير أنه على المالايو أن يختاروا أحدى بديلين: إما أن يرضوا بالأمر الواقع، أي أن يرضوا بأن يكونوا فقراء في مجتمعهم الغني بالموارد، وإما أن

---

(١) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية ...، مرجع سابق، ص ١٨٦.

يدخلوا في مجال الحياة الاقتصادية، ومن ثم صنع مستقبل بلادهم وجني ثمار جهودهم.

وعليه، دعا محاضير أبناء عرقيتة بأن يحتكوا بصورة أكبر مع غيرهم من العرقيات الأخرى وخاصة الصينيين، لكسر الحاجز النفسي بين العرقيتين من جانب واكتساب المالايو مهارات العمل والتجارة من جانب أخر(١).

ومن هذا المنطلق، أعتبر محاضير محمد أن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، تعد بمثابة الخطوة الأولى في طريق تحقيق السلام والتجانس العرقي في البلاد(٢). إذ يقول إنه لابد من تحقيق العدالة الاقتصادية فالتنمية والتقدم لا يحدثان في ظل غياب العدالة العرقية(٣).

في ١٠ يوليو١٩٨١ تولى محاضير محمد رئاسة وزراء ماليزيا، بعد أن تدرج في عدة مناصب سياسية من عضو برلمان إلى وزير ثم نائب رئيس الوزراء ثم رئيس وزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن الخبرة السياسية العلمية لمحاضير محمد اضطلعت بدور مهم في فكرة السياسي. إذ دخل غمار السياسة العلمية في البلاد على المستويين الداخلي والخارجي قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. فقد كان عضواً في البرلمان ثم وزيراً للتعليم، ثم وزيراً للتجارة والصناعة، هذا فضلا عن تولية منصب منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الآسيوية في ماليزيا منذ عام ١٩٦٤. وقد تمكن من خلال هذه المناصب استيعاب المشكلات من داخلها، وفي السياسة الدولية. إذ اتاحت له منظمة التضامن فرصة التفاعل

---

(1) Mahathir Mohamed, **The Malay Dilemma**, Op. Cit.P.p., 109.

(2) **I bid**, p 85.

(3) M. Bakari Musa. **Op. Cit.**, p9.

مع كثير من القيادات الشعبية في الدول الآسيوية وأيضا الأفريقية. فعندما جاء إلى الحكم، كان عارفاً بمشكلات بلاده وبقضايا العالم(١).

وقد كانت تكمن أهم المشكلات التي كانت تشغل بال محاضير محمد في كيفية الارتقاء بالمالايا أبناء عرقيته. وقد تمثلت طريقة تعامل محاضير محمد مع التنوع العرقي في البلاد نوعاً من الخصوصية، فقد حققت ماليزيا في عهده مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وقد يأتي الترابط بين هذين المؤشرين من إيمان محاضير بأنه لا سلام ولا استقرار بدون توزيع عادل للثروة بين عرقيات المجتمع الماليزي، وليس بالأخذ من عرقية لإعطاء عرقية أخرى(٢).

وفي هذا الصدد يقول محاضير محمد، لكي نحقق التنمية الاقتصادية، لابد من رصد نقاط الضعف والقوة فينا. فالبعض منا ثري مادياً ولدية قوة عاملة صغيرة، والبعض الأخر لدية كثافة سكانية كبيرة، ولكنهم يفتقدوا إلى رأس المال(٣).

وعليه، وفور انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، التي وضعتها حكومة تون عبد الرازق في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠، شرعت حكومة محاضير محمد في تبني سياسة جديدة، كانت بمثابة استمرار لأهداف «السياسة الاقتصادية الجديدة». والتي تقوم على استكمال دعم المالايو في

---

(1) Mahathir Mohamed, **The Malay Dilemma**, Op.Cit.p9.

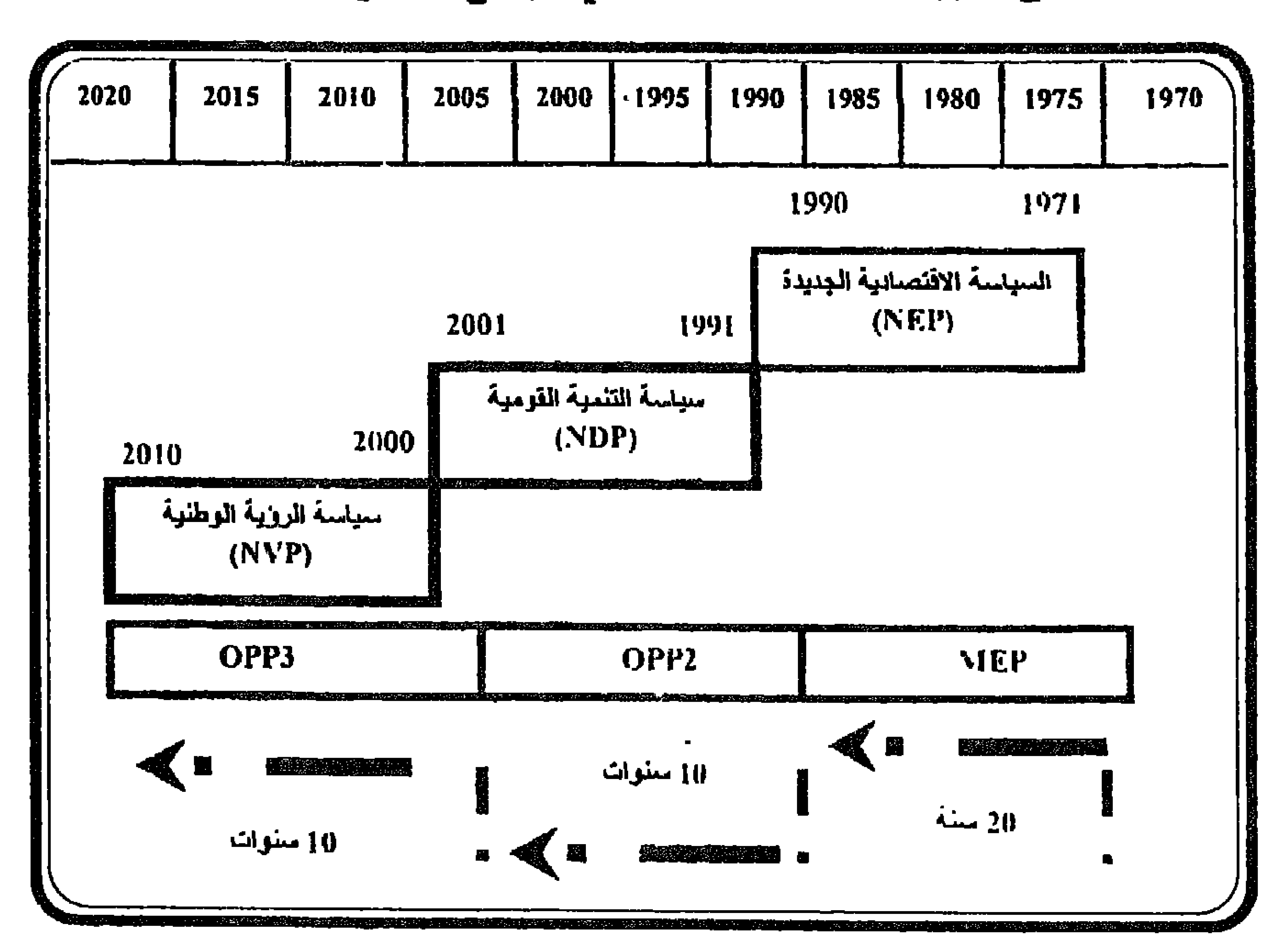
(2) Chean Boon Kheng, Malaysia: **The Making of A Nation**, (Singapore: Institute Of Southeast Asian Studies, 2002), p.189.

(٣) محاضير محمد، شبكات أعمال عالمية بين الدول الإسلامية، خطاب ألقاه في منتدى الأعمال الدولي في مؤتمر المسياد التجاري الدولي العاشر(MUSIAD) في استانبول، تركيا، في ١٥ سبتمبر٢٠٠٤ .في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى(١). إذ بادر محاضير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتي عرفت «بسياسة التنمية القومية»، وهي تلك الخطة التي ستستمر خلال العشرين عاماً التالية والتي عرفت برؤية ٢٠٢٠، والتي تعكس في مجملها رؤية محاضير للمرحلة التنموية التالية بعد أن نجحت الخطة السابعة في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمالاي(٢).

شكل رقم(٣-٢)

شكل يوضح تطور السياسات الاقتصادية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق(٣)



(١) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) هدى ميتكيس، رؤية محاضير محمد للتنمية، في: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٧٤.

(3) Jayum A Jawan, I bid, p.18.

ومما لا شك فيه أن التعاون الوثيق بين عرقيات المجتمع الماليزي جاء بسبب اقتناع الجميع بوجهة نظر محاضير محمد، والتي تؤكد على ضرورة نبذ الصراع بين العرقيات، ومن ثم ضرورة التعاون بين المالاي وغير المالاي في المجالين الاقتصادي والثقافي، لكي يتم تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي، ولعل أبرز تعبير عن التعاون الاقتصادي بين العرقيات مد الكثير من رجال الأعمال الصينيين يد العون للشركات المالايوية المتعثرة، كما اشترك العديد من رجال الأعمال الصينيين والمالايا في مشروعات استثمارية مشتركة تعبر عن النسيج الحقيقي للمجتمع الماليزي الواحد، ويقول محاضير محمد في هذا الصدد «نحن مدينون بشيء للصينيين الذين استقروا في ماليزيا، فهم ماليزيون، وساهموا كثيراً في تنمية البلد وكذلك نحن ساهمنا بتغيير الكثير من مفاهيمنا نحو العمل وسبل التنمية»[1]. ونتيجة للسياسات الساعية لسد فجوة الثقة بين المالاي وغير المالاي وبالأخص الصينيون. إذ شهدت العلاقات العرقية تعاونا وثيقا جاء نتيجة إدراك العرقيات المختلفة في المجتمع بضرورة التعاون والمشاركة بين الجميع من أجل تحقيق المصلحة المشتركة في تحقيق التنمية والتقدم لوطنهم الواحد.

من هنا شدد محاضير محمد على ضرورة تحقيق العدل بجوانبه المختلفة فيما بين الأعراق داخل المجتمع الماليزي. إذ أكد على ضرورة تحقيق العدالة بصورها المختلفة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية)، واعتبرها تمثل تحدياً داخلياً واسعاً يمتد من القضاء التام على الفقر المدقع إلى أن تصل إلى تأمين نظم قضائية، وحكم القانون، والمساواة، انطلاقا من أهمية كل مواطن داخل

---

(١) لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقا)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

دولتـه أو كـمـا قـرر فـي أسلـوب مـوحي «كل إنسـان فى بلدنا هـو العـالم فى نظرنا»[1].

وعليه، يمكننا أن نحـدد عدة أبعاد في شخـصيـة محاضير محمد والتي أدت إلى نهضتة ماليزيا وهي:

١- الإيمان الراسخ بأن التعليم هو الباب السحري لنهضة ماليزيا، وأنه لا أمل في التنمية إذا ظلت أغلبية السكان تحت مستوى خط الفقر. فعندما فاز محـاضير بعضوية البرلمان في ١٩٧٤، وعين وزيرا للتعليم، طبق «سياسة تعليـمـيـة جـديدة»، وفيـهـا ركـز على تعليم الإنجليزية لكي يكون الماليـزيون قادرين على المنافسة.

٢- إدراك محـاضير أنه لا بد من أن يقف خلفة تيار سياسي وطبـقـة اجتماعية تدعمه وتحمي مشروعاته، فقد استنتج محاضير أن نجاحـه في السلطة لا يرتبط فقط بأحداث التنمية في أوساط الفقراء ولا في تبني سياسة تعليمية جديدة فقط، ولكن أيضا بالتواصل مع العرقية التي ينتمي إليها والتي تشكل الأغلبية للبلاد، والتعاطف مع التيارات الإسلامية التي تعبر عنها، وهو ما أدى إلـى تغيير خطابه السياسي لكي يتضمن تأكيدا على العلاقـة بين الإسلام والتنمية.

وبالرغم من أن مـحاضير لم يستخدم شعار الأسلمة لوصف سياسته، إلا أن بعض الباحثين يصفون سياسته «ببرامج الأسلمة». إذ يقولون إن الهدف منها هو أن تكون أداة لاكتساب الشرعية.

٣- حافظ محاضير على قاعدة التوازن بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، وبالرغم من أنه وصف من قبل بعض الدوائر بالتعصب والتسلط

---

(١) ماجدة علي صالح، محاضير محمد والقيم الأسيوية، مرجع سابق، ص ١٦٢.

لأبناء عرقيته، حيث كان من أكثر المدافعين عن المالاي في مواجهة تفوق الصينيين وامتيازتهم، إلا أنه كان يقصد من وراء هذا التعصب أن يحظى أبناء طائفته بمعاملة عادلة مع العرقيات الأخرى. فلم يتخذ محاضير أي قرار ضد الصينيين لحساب الملاويين، فقد استطاع الحفاظ على التوازن بين العرقيات المتنافسة سياسيا.

حيث اعتبر محاضير أن التهميش والإقصاء والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع أحد مصادر القلق أو الصراع السياسي، ومن ثم فإنه من الضروري العمل على إعادة توزيع تلك الثروة بشكل عادل، ويقصد بذلك عنصرين أساسيين. **الأول**، السعي نحو زيادة حجم ونوع الناتج القومي أي الثروة الاقتصادية، **والثاني**، إعطاء الفئات المحرومة نصيبا أكبر من هذا الناتج بدون مصادرة ثروة الأغنياء. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية والمساعدة للفقراء على حساب الأغنياء، وذلك عن طريق الضريبة التصاعدية)الضريبة تفرض استناداً إلى ثروة الفرد) .

التحديات التي واجهت التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق :

ثمة عدة تحديات واجهت التجربة الماليزية، منها أضطرابات ١٣ أيار/مايو١٩٦٩ . فعلى الرغم من تمتع ماليزيا بنوع من الاستقرار منذ توافد الصينيين والهنود على البلاد في فترة الاحتلال البريطاني الذي رحب بقدومهم للعمل في مناطق استخراج القصدير ومزارع المطاط مع سكان البلاد الأصليين من العرق المالاوي، إلا أن الهيمنة الاقتصادية للعرق الصيني مع تدني الوضع الاقتصادي للعرق المالاوي، وحيازة المالاويين بقدر كبير من السلطة السياسية لا يقابلها قدر مساو من القوة الاقتصادية. كل ذلك أشاع حاله من عدم الرضا تفجرت في ١٩٦٩ في صورة اضطرابات حملت الحكومة الماليزية على فرض الأحكام العرفية والاتجاه نحو تبني

سياسات جديدة كان أولها ما أسمته «السياسة الاقتصادية الجديدة» والتي أخذت شكل خطة زمنية حددت بعشرين عاماً (١٩٧١ - ١٩٩٠)[١].

وعليه، فقد كانت هناك دائماً مشكلة الحفاظ على التجانس العرقي، والفروقات في الثروة الاقتصادية بين الأعراق المختلفة[٢].

وقد كانت الحكومة تعلم أنها لن تستطيع التحرك إلا إذا بدأت في التغلب على تلك التحديات القاسية، فبعد النجاح الذي حققته «السياسية الاقتصادية الجديدة» وملحقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، تم الاحتفال بميلاد خطة استراتيجية جديدة تُعرف بـ «رؤية ٢٠٢٠» في عام ١٩٩٠م، وفي هذا يقول دكتور محاضير: إن مرتكزات الرؤية «٢٠٢٠» تعني أن ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠م ستكون دولة صناعية متقدمة[٣]، وتحقيق هذا الحلم الوطني يقتضي تفوق الماليزيين حكومة وشعباً على عدة تحديات استراتيجية، يجملها فيما يلي[٤]:

التحدي الأول:

من أهم التحديات التي واجهت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال في

---

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، **النموذج الماليزي في التنمية**، مرجع سابق، ص٩.

(٢) محاضير محمد، **ماليزيا: تحديات وتوقعات**، خطاب ألقي في أكاديمية بيرق، في بانجونان بيرق دار الرضوان، في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤، في: عمرو الرفاعي، مرجع سابق، ص ص ١٣٦-١٤٤.

(3) Kamila Ghazali, I bid, p.p.12-13.

(٤) محاضير محمد، **رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام**، ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني ورؤية عام ٢٠٢٠ في بيتالينج جايا، في ماليزيا، في عام ١٩٩٧، في: موسوعة محاضير محمد، الكتاب الخامس، «ماليزيا»، (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ص ٢٠١- ٢٠٣.

١٩٥٧، كان تأسيس دولة ماليزية متحدة، تنعم بالسلام الداخلي، وتعيش في توافق وشراكة عادلة متكاملة تضم الطوائف العرقية، حرة، ديمقراطية، آمنة، علمية، ومتقدمة. فقرر أن يكون البناء ديناميكياً يتيح فرص التنافس والثراء، كما وجدوا أن الإصلاح الإداري وتكنولوجيا المعلومات هي الوسائل المثلى لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي سريع الخطى[١].

التحدي الثاني[٢]:

كيفية بناء مجتمع تسوده الأخلاق والقيم، يكون فيه المواطنون أقوياء في دينهم وقيمهم وتحكمه أسمى مستويات الأخلاق.

ومن هذا المنطلق، كان محاضير محمد ينادي بالتمسك بقيم الإسلام من خلال معادلة مفردتها هي: الإصرار على التنمية الصناعية المتناغمة مع الإيديولوجية الإسلامية على أساس المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يوازن بين دور الدولة ودور القطاع الخاص والمبادرات الفردية[٣].

التحدي الثالث:

كيفية بناء مجتمع متحرر وآمن ومتطور وقوي الإيمان والثقة بنفسه، وفخور بوضعة وبما تم إنجازه، ومتماسك لكي يكون لديه قدرة على مواجهة الصعوبات.

التحدي الرابع:

بناء مجتمع ناضج ديمقراطياً يمارس نوعاً من أنواع الديمقراطية النابعة

---

(١) عادل الجوجري، مرجع سابق، ص ص ١٤٥– ١٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٣– ١٥.

(٣) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثالث، بعنوان: أسيا، مرجع سابق، ص ص ٤٢–٤٣.

من المجتمع والملبية لمتطلباته والتي تصلح لأن تكون نموذجاً تحتذي به الدول النامية[1].

التحدي الخامس:

كيفية إقامة مجتمع ناضج متحرر ومتسامح تكون فيه العرقيات على قدم المساواة. فقد تعد فكرة الائتلاف بين عرقيات المجتمع مفتاح التقدم والنمو، فإن كل قطعة من قطع ثروة ماليزيا الاقتصادية التي يحصل عليها كل عرق هي أكبر بكثير من ثروة ماليزيا الاقتصادية بأكملها عند الاستقلال[2].

التحدي السادس:

بناء مجتمع علمي تقدمي قادر على الابتكار ويتطلع دائماً إلى الإمام[3].

التحدي السابع:

كيفية بناء مجتمع يهتم بالآخرين يأتي فيه المجتمع قبل الفرد، ويكون فيه محور رفاهية الناس ليس الدولة أو الفرد[4].

التحدى الثامن:

ضمان وجود مجتمع يتسم بالعدالة في توزيع العائد الوطني على قاعدة الكفاءة والتوازن الاجتماعي. وبخصوص هذا قد رأى محاضير محمد أن أفضل سبيل لتحقيق الازدهار والرخاء في ماليزيا تقسيم الثروة بالتساوي، ولا

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) محاضير محمد، ماليزيا ٢٠٢٠، من رؤية إلى واقع، خطاب ألقاه في منتدى بنجلاديش، ماليزيا في دكا ٢٠٠٤ في بنجلاديش في ديسمبر ٢٠٠٤ في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٣) عادل الجوجري، مرجع سابق، ص١١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤.

يعني هذا الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء، إنما العمل على إنماء الكعكة الاقتصادية – على حد تعبيره – والاستفادة من الزيادة في النمو لتوزيع حصص أكبر على من لا يملك وهم البوميبوترا أو السكان الأصليين. وحتى عقب الهجمة على العملات الآسيوية وبما فيها العملة الماليزية التي طالت ماليزيا عام ١٩٩٧م فإنه لم تحدث اضطرابات أو أحداث شغب عرقية. وبسبب الاستقرار وغياب النزاع بين الأجناس استطاعت الحكومة الماليزية وضع خطط لاستعادة الاقتصاد عافيته، ويرجع هذا إلى أن الحكومة اتخذت الإجراءات اللازمة من البداية لتوزيع الثروة على الجميع بشكل أكثر تساويا[١].

التحدي التاسع:

يتجلى في إنشاء مجتمع مزدهر وناجح، تسوده الرفاهية، يكون الاقتصاد فيه قادراً على المنافسة الحرة، ونشطاً ديناميكياً ومرناً، وله القابلية على التكيف[٢].

---

(١) لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد، مرجع سابق.

(٢) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، ماليزيا، مرجع سابق، ص ص ١٩٩-٢١٣.

المبحث الثاني

الاستراتيجيات الماليزية في إدارة

المجتمع متعدد الأعراق

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، أي من (٥١عاماً فقط)، تحولت ماليزيا من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية ٨٢٪ من صادرتها منتجات مصنعة. ارتفع فيها مستوى دخل الفرد من ٣٠٠ دولار أمريكي إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ دولار أمريكي، مع زيادة تعداد سكانها من ٥ ملايين إلى٢٧ مليونا وفقا لتقديرات ٢٠٠٨.

فقد انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة، وكيفية تعزيزها، وبقدر ما كانت البلاد تطمح لأن تصبح دولة كان التركيز الوطني ينصب دائماً على الملايو، كما أن الدستور كرس أولوية مكانة الملايو في عدد من القوانين والسياسات[١].

وتعد فترة حكومة الدكتور محاضير محمد (١٩٨١ - ٢٠٠٣)،هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية[٢]، حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية). إذ قدم تصورا متكاملا للتنمية الاقتصادية مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي[٣]. كما أكد محاضير محمد على أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي، أكد

---

(١) دانيال برومبرغ، عمر سعيد الايوبي (مترجم)، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٩٩١)، ص٣٦٢.

(2) https://www.CIA.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html

(٣) عبد المنعم سعيد، مره أخرى عملية اختراق ماليزيا، جريدة الأهرام، السنة ١٢٧، ٢٦نوفمبر٢٠٠٣.

محاضير على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي تستند إلى المنظومة القيمية الغربية بقدر ما تستقي ممارساتها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفردتها مع الديمقراطية الغربية. وفي هذا السياق أكد على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية. وعلى الصعيد الثقافي، أكد على أهمية التحررية الثقافية التي تبددت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، لم يغفل لغات الأقليات العرقية الأخرى في البلاد.

وعليه، فثمة استراتيجيات اتخذتها الدولة الماليزية في التعامل مع المجتمع متعدد الأعراق، فمنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٣ مايو١٩٦٩ ، قامت الحكومة بإعادة هيكلة المجتمع الماليزي من خلال إتباعها لعدة سياسات. إذ قامت بوضع مجموعة من المبادئ تمثل الرابطة التي تجمع بين كافة أعراق المجتمع الماليزي، وهي: (الإيمان بالله، احترام الملك والوطن، احترام الدستور، سيادة القانون والتقدير المشترك والاحترام المتبادل) . كما قامت بوضع مجموعة من السياسات التي تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها السياسة الاقتصادية الجديدة، كسياسة أساسية لإعادة هيكلة المجتمع ومن ثم تحقيق التقدم التنموي الاجتماعي والاقتصادي. وإن كانت قد انطلقت من أسس عرقية ترتبط بتحسين وضع أفضل للسكان الأصليين والمالاي بصفة خاصة. إذ كان هناك فروق كبيرة في الوضع الاقتصادي بين الملايو (السكان الأصليين) من جانب، وبين الصينيون والهنود من جانب أخر. لذا، تم صياغة مجموعة من السياسات، لتصحيح هذا الخلل.

وفي السطور التالية نعرض لأهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق.

أهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق:

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في١٩٥٧، سياسة تنادي بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم. إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في الفترة (١٩٥٦–١٩٦٠) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (١٩٦٥– ١٩٦٧). وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثمار ايجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات. وفي الفترة (١٩٦٦–١٩٧٠) وضعت الخطة الخمسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال محل الواردات للصناعات الموجهة للتصدير. ولحق بها بعد ذلك رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عاما (١٩٧١–١٩٩٠) والتي تزامنت مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (١٩٧١–١٩٧٥). والتي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية وذلك من خلال تحقيق القضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع[١]. ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى ١٩٩٠[٢].

١- السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP):

فقد أكدت أحداث ١٣ أيار/مايو ١٩٦٩، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٣].

---

(١) بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، في: كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢) هدى ميتكيس، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا ، في: كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي...، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٥–٢٢٦.

وعليــه، جـاء تون عـبـد الرازق (رئيس وزراء ماليـزيا الثـاني) بـرؤيتـه طمـوحـة لوضع حـد للتـمايز الاقـتـصادي بين العـرقيـات الثـلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP).

«قامت حكومة ماليـزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الحكومـة سلطة إعـادة تشكيل الاقـتـصـاد لتـوزيع الثـروة والفـرص الاقـتـصادية بما هو أقـرب للتـساوي. هناك تفـرقـة ايجابيـة لصالح العـرق الأضـعـف اقـتـصـاديـاً في الغـالب الملايو ولصـالح أعـراق السكان الأصليـين الأخرى»[1].

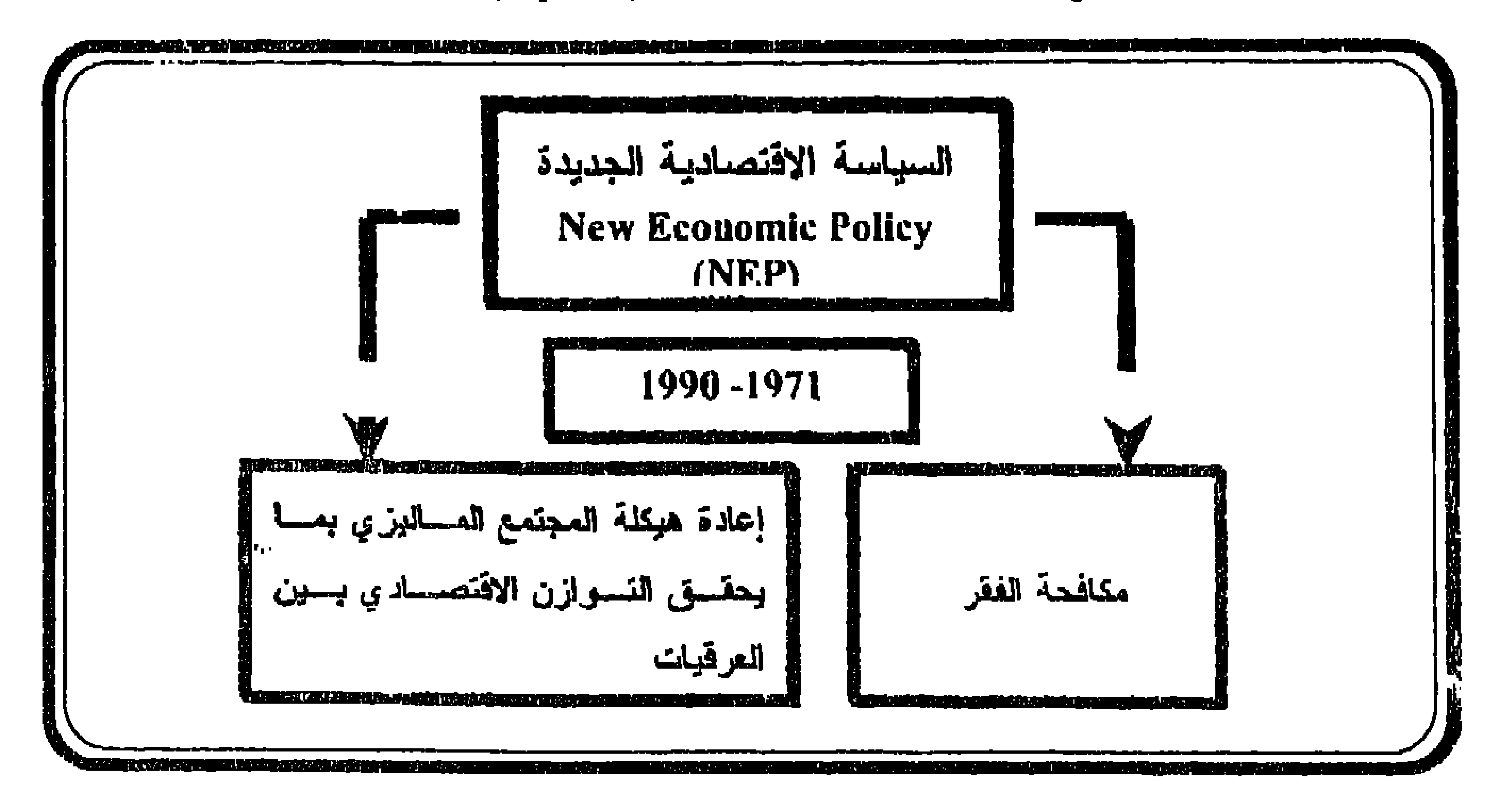
إذ تم إعـلانهـا في ١٩٧٠، وتم شـملهـا في الخطـة الماليـزيـة الثـانيـة (١٩٧١– ١٩٧٥)، ثـم توسـعـت في أطار الخطـة المنظورة للفـتـرة من (١٩٧١– ١٩٩٠)، ضمن الاستعراض الخاص بالخطة الماليزية الثانية.

---

(١) مـحاضير مـحمد، تجربة ماليزيا: استخدام المساواة الاجتماعية كقاطرة لنمو الأعمال، خطاب أمام غرفة التجارة والصناعة الفيليبينية في مانيلا بالفيليبين، في ٥ أكتوبر٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

شكل رقم (٣-٣)

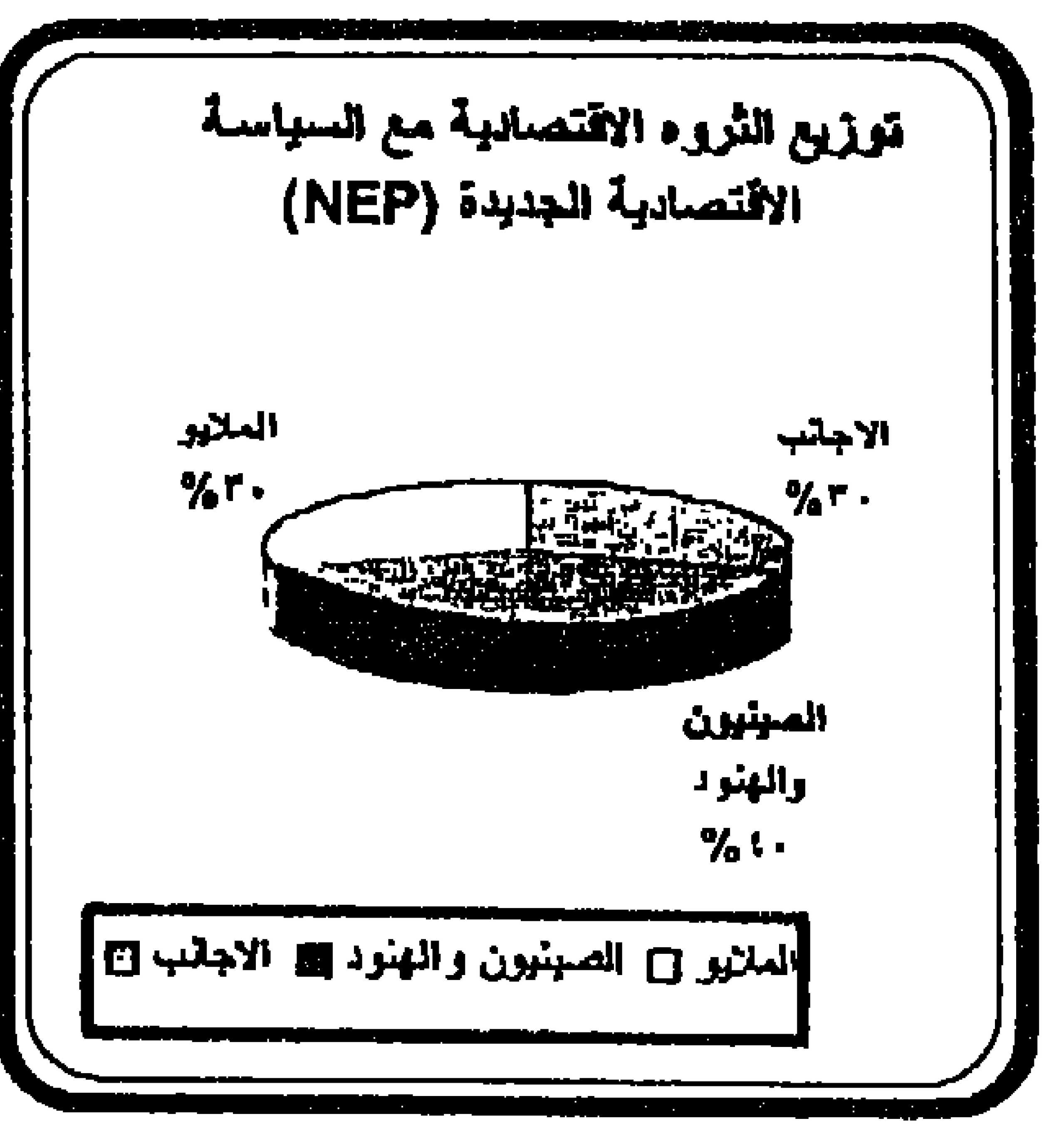
شكل يوضح أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)(١)



شكل رقم (٣-٤)

شكل يوضح الفروق في الثروة الاقتصادية للبلاد قبل وبعد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة(٢)





---

(1) Kua Kia Soong, **May13 Declassified Document On The Malay Siariots Of 1969,** (Malaysia: Suaram, 2007), Pp.129-132.

(٢) هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلى البيانات الواردة في: محاضير محمد، خطبة ألقيت في مؤتمر الشورى العربي السادس بجدة، السعودية، في ١٤ مارس ٢٠٠٤. في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص١٠٠.

من الشكل السابق يتضح أن الملايو امتلك قبل السياسة الاقتصادية الجديدة، حوالي ١ ٪ فقط من الثرة الاقتصادية للبلاد، بينما امتلك الصينيون والهنود ٣٠ ٪، وكان الباقي للأجانب. ومع تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، تم التوزيع بنسبة ٣٠ ٪ للملايو (السكان الأصليين)، ونسبة ٤٠ ٪ للصينيين والهنود، ونسبة ٣٠ ٪ للأجانب. وفي هذا الصدد يقول محاضير محمد أنه كان يجب أن تكون الزيادة أكبر من ذلك، لأن اقتصاد الدولة قد نما آنذاك بنسبة ٧ ٪ سنوياً خلال الفترة الموضوعة في الخطة الأصلية.

«لذا كان لزاماً أن تكون إعادة التوزيع هذه ليست بالأخذ من ثروة الهنود والصينيين للملايو ولكن بتضخيم كعكة الاقتصاد وزيادة معدل نمو القطعة للملايو بمائة مرة أسرع من معدل النمو لغير الملايو. بالأخذ في الاعتبار أن الهنود والصينيين أكثر ديناميكية في الأعمال، احتاج هذا الهدف إلى معجزة».

وعليه، فقد توصلت الدولة عبر السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إرساء دعائم التنمية، ومن ثم، استفادت كل عرقيات المجتمع الماليزي من السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، إذ كان لها دور كبير في تقريب الفجوة الاقتصادية بين المالاي من جانب والصينيين والهنود من جانب أخر. من خلال توزيع المكاسب المتحصلة من عملية التنمية الاقتصادية بين العرقيات المختلفة لمصلحة المالاي. ولا يعني ذلك أن كل المكاسب اتجهت للمالاي من خلال هذه السياسة وإنما يعني ذلك أن الكل استفاد ولكن بدرجات متفاوتة[1]. وعليه فقد حققت هذه السياسة الكثير من أهدافها الرئيسية. ولكن على الرغم من أنها استطاعت إلى حد ما إنهاء ارتباط عرق معين بمستوى

(١) موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

اقتصادي معين، إلا أنها لم تحقق هدفها الأخر (القضاء على الفقر المدقع)[1].

مما سبق يتضح أن عليه إعادة هيكلة المجتمع اقتصاديا وتحسين الوضع الاقتصادي للمالاي، ارتبط بتوفير فرص التدريب والتعليم المتاحة للمالاي. هذا بالإضافة، إلى توفير درجة من التوافق بين الجماعات العرقية المختلفة في ماليزيا على أهداف هذه السياسات وآليات تنفيذها، هذا بالإضافة إلى تحقيق درجة من التجانس في أداء منظومة الحزب القائد (UMNO)، والتي تجمع بين الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية.

٢- سياسة التنمية القومية National Development Policy (NDP):

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية، عرفت بسياسة التنمية القومية[2]، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها[3].

«منذ عام ١٩٧٠، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطي كل مجتمع نصيباً عادلاً من ثروة البلاد، وتم وضع «السياسة الاقتصادية الجديدة» منذ عام ١٩٧٠، واتبعت «سياسة التنمية القومية» في عام ١٩٩٠، وكان الغرض من «سياسة التنمية القومية» هذه، تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة، مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم الكم»[4].

(1) Mahathir Mohamed, The way Forward, Op. Cit. Pp. 101 - 103.

(٢) عادل الجو جري، مرجع سابق، ص ١١١.

(3) Mahathir Mohamed, The way Forward, Op. Cit. Pp. 101 - 103.

(٤) موسوعة محاضير محمد، الكتاب الخامس، مرجع سابق، ص ١٣.

فقد جاءت (NDP) في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محاضير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١، تحت شعار رؤية ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠[١].

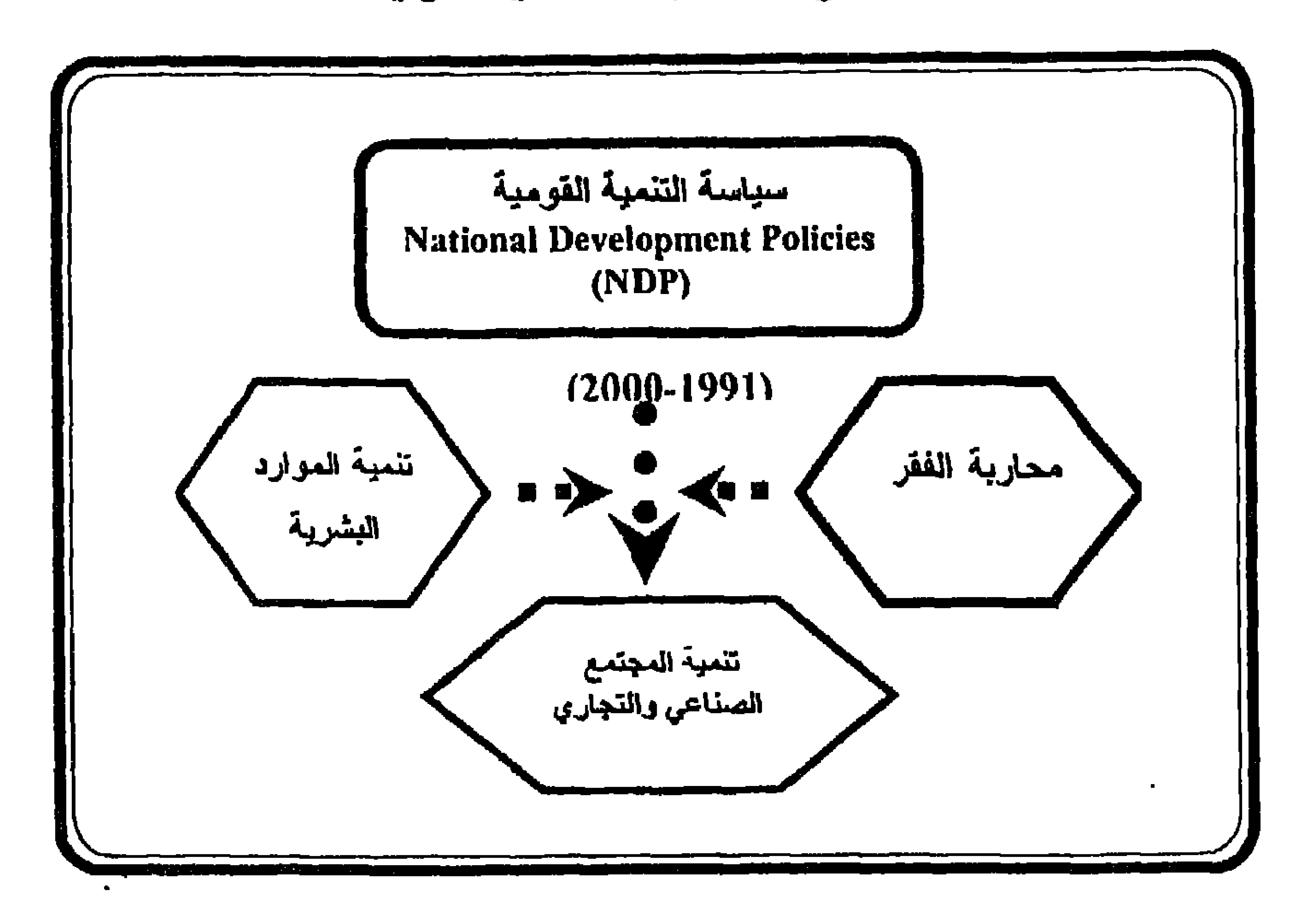
«رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة. لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الإستراتيجيات والخطوات التى يجب اتخاذها لتحقيقه. رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني»[٢].

(1) Malaysia, **Ministry Of Foreign Affairs**, Vol 32, 1999, Pp 28 - 29.

(٢) محاضير محمد، رؤية لعام ٢٠٢٠: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، خطبة ألقيت في ملتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤. في عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص٨٦.

شكل رقم (٣-٥)

شكل يوضح أهداف سياسة التنمية القومية[١]



من خلال الشكل السابق يتضح أن سياسة التنمية القومية إنما تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استمرار معاملة تفضيلية للملايو في المجال الاقتصادي، كما تهدف إلى ضمان حصول جميع الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية مع تحديث المناهج التعليمية باستمرار، حتى يتسنى للشباب الماليزي – المحرك الرئيسي لعملية التنمية الماليزية بجميع عرقياته– تحقيق التقدم الاقتصادي لدولة ماليزيا.

---

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلى البيانات الواردة في:

http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm

http://www.nationsencyclopedia.com/Asia-and-Oceania/Malaysia-Economic-Developmen..htm Look also:

وقد قدم محاضير محمد تصور بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا، في الرؤية التي أعلن عنها في فبراير ١٩٩١ تحت عنوان "vision 2020"، والتي حدد عناصرها في أربع وهي[1]:

١- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية – لدى جميع الأعراق في المجتمع، لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.

٢- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الاجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات، ويسعى للتحرك شرقاً لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه «اليابان وكوريا الجنوبية» كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩١، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة، من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وإتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه، وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة «الأب الروحي» لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوي عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيار الذي أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال

---

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزى...، مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

حقبة ما – يمكن أن نطلق عليها عنق الزجاجة – إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات، أهمها: أن الأخيرة دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

وعليه، لم تأت تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد القيادة الماليزية، وعلى رأسها الدكتور محاضر محمد، فاليابانيون – عند محاضير محمد – شعب يحرص على تبني وحماية قيم العمل بصورها المختلفة. ومن ثم كانت المصالح مشتركة بين ماليزيا واليابان التي وجدت في الأولى فرصة لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا الحصول على موطئ قدم في تحقيق نقلة صناعية على المدى الطويل، وفعلاً كان ذلك بفضل سياسة محاضر الذي استطاع أن يقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة، مع رفض تطبيق المفاهيم التنموية الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الحقيقية الفعالة، فكانت سياسة الاتجاه شرقاً إلى اليابان. لذلك نجد محاضير كان دائم التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه اليابان في كافة الأزمات ومع جميع التيارات والأجناس حتى في هذه الأوقات التي تجاوزت فيها ماليزيا مراحل التنمية الأساسية.

٣- الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

٤- التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني عنده، انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية "Developmental State" وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.

وعليه، قد استطاع الاقتصاد الماليزي – من خلال سياسة التنمية القومية – تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٩,٢ ٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٧، وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي(١).

فمنذ التسعينيات، والدولة الماليزية تواجه المزيد من الجهود، لكي تقضي على الفقر المدقع. إذ توضح المؤشرات أن مستوى الفقر يتجه إلى الانخفاض بصورة كبيرة.

وقد أتضح، من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد ساهما في تراجع معدلات الفقر. إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٩,٣ ٪ إلى ١٧ ٪. واتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقراً هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب، وممن يقيمون في المناطق التي لا تستفيد من برامج التنمية من جانب أخر.

---

(١) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

جدول رقم(٢-٢)

جدول يوضح الإنجازات التي حققتها الحكومة

للقضاء على الفقر في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩[1]

البيـــــــان	١٩٩٠			١٩٩٩		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
نسبة الفقر (٪)	٧,١	٢١,١	١٦,٥	٣,٤	١٢,٤	٧,٥
الفقراء من مالكي المنازل	٨٢	٤٩٢,٥	٥٧٤,٥	٨٦,٨	٢٦٤,٣	٣٥١,١
نسبة الفقر المدقع (٪)	١,٣	٢,٥	٣,٩	٠,٥	٢,٤	١,٤
الفقراء المدقعين من مالكي المنازل	١٥,٥	١٢١٦	١٣٧,١	١٣,٥	٥٠,٦	٦٤,١
العدد الإجمالي لمالكي المنازل	١,١٤٩,٣	٢,٣٣٧,٣	٣,٤٨٦,٦	٢,٥٤٨,٠	٢,١٣٣,٥	٤,٦٨١,٥

يتضح من خلال هذا الجدول انخفاض نسبة الفقر في الحضر خلال الفترة من ١٩٩٠– ١٩٩٩ . حيث بلغت في الريف ثلاثة أمثال نسبة الحضر، كما بلغ المعدل الكلي للريف والحضر ١٦,٥ ٪. وبالرغم من ذلك تراجعت معدلات الفقر في كلٍ من الريف والحضر طبقا لأرقام ١٩٩٩ . إذ ظلت هناك فجوة كبيرة في الريف بنسبة ١٢,٤ ٪ وفي الحضر بنسبة ٣,٤ ٪ فقط.

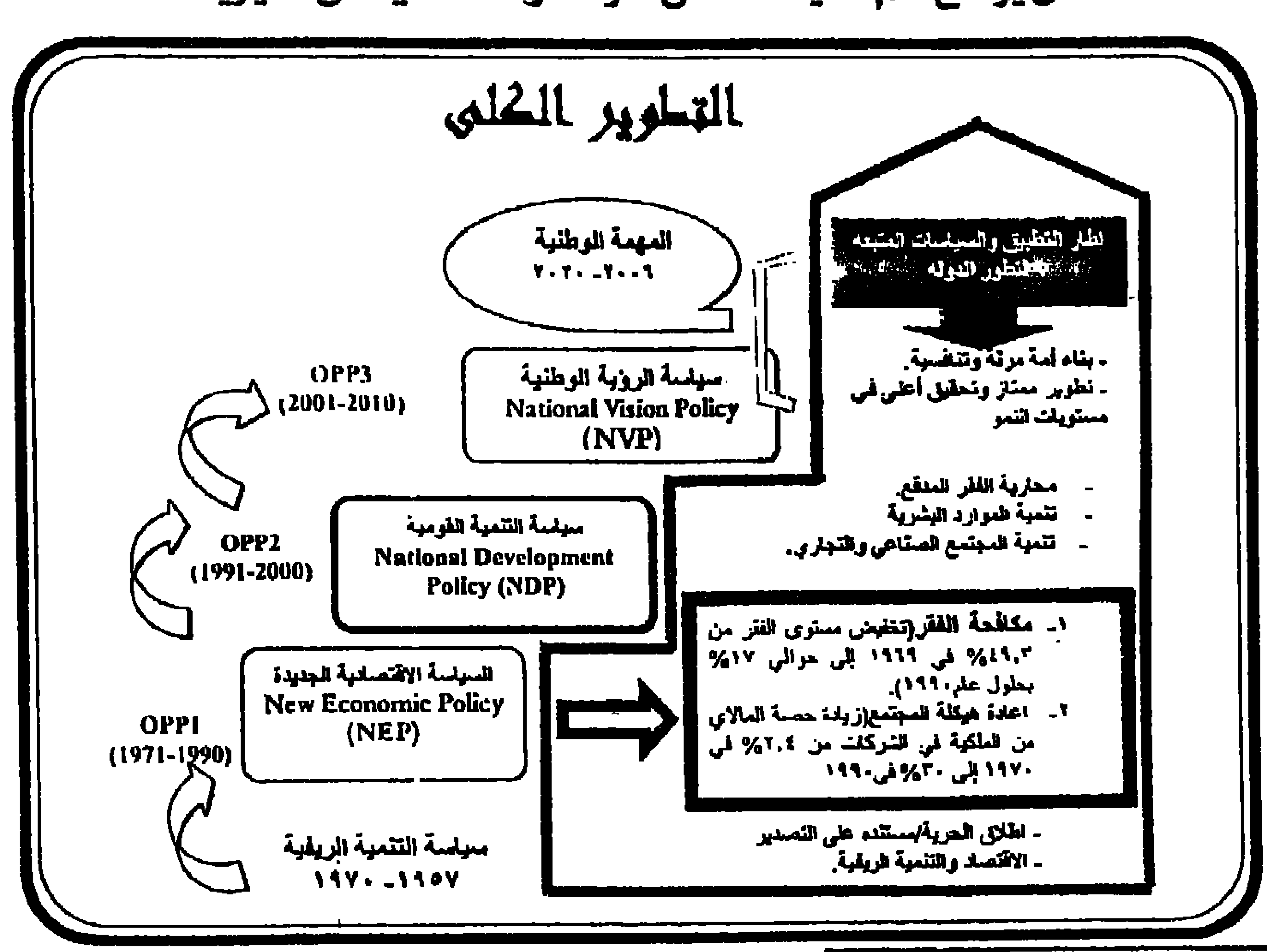
كما ارتفعت نسبة الفقر من مالكي المنازل في الريف عن الحضر في ١٩٩٠ ، حيث بلغت ١ : ٦ بينما انخفضت إلى ١ : ٣ في عام ١٩٩٩ . هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء المدقعين من مالكي المنازل في الريف عنها في الحضر بنسبة كبيرة. إذ وصلت إلى ١ : ١٨ في ١٩٩٠ بينما تضاءلت هذه النسبة حيث وصلت إلى ١ : ٤ في ١٩٩٩ .

(١) ماجدة علي صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية، في: كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سابق، ص ص ٢٧١ – ٢٧٣ .

مما سبق يتضح أن سياسة التنمية القومية حققت الهدف المرجو منها، رغم وجودها في إطار دولي رافض لتطبيق دولة إسلامية ذات توجهات غير ليبرالية لعملية التنمية اعتمادا على الذات. إذ استطاعت الدولة – تحت قيادة محاضير محمد – تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨٠٪ في الفترة من ١٩٨٧– ١٩٩٦ تعتبر من أعلى معدلات النمو على المستوى العالمي في تلك الفترة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار بقاء معدل التضخم عند مستويات منخفضة[١].

شكل رقم (٣-٦)

شكل يوضح أهم السياسات التى تقود حركة التنمية فى ماليزيا[٢]



(١) جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية ...، في: الفكر السياسي لمحاضير محمد، مرجع سابق، ص ص ١٩٤– ١٩٥.

(2) Yap Siew Hong, **Monitoring the Ninth Malaysia Plan: Issues and Challenges**, National Statistics - Conference 2006, 4 September 2006.<www.Epy.jpm.my>.

يوضح هذا الشكل التطور الكلي للسياسات الاقتصادية في ماليزيا. فقد ارتبطت سياسة التنمية القومية برؤية محاضير محمد حول كيفية وصول ماليزيا إلى مرتبة الدول المتقدمة (رؤية ٢٠٢٠). وقد يتمثل الاختلاف الأساسي بين سياسة التنمية القومية وبين السياسة الاقتصادية الجديدة، في تراجع التركيز نسبياً في الأولى على تشكيل المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، على أساس عرقي لصالح هدف تحقيق الوحدة الوطنية. إذ تم إعطاء الأولوية لاعتبارات النمو والتنمية مع عدم التخلي عن تحسين وضع المالاي[١].

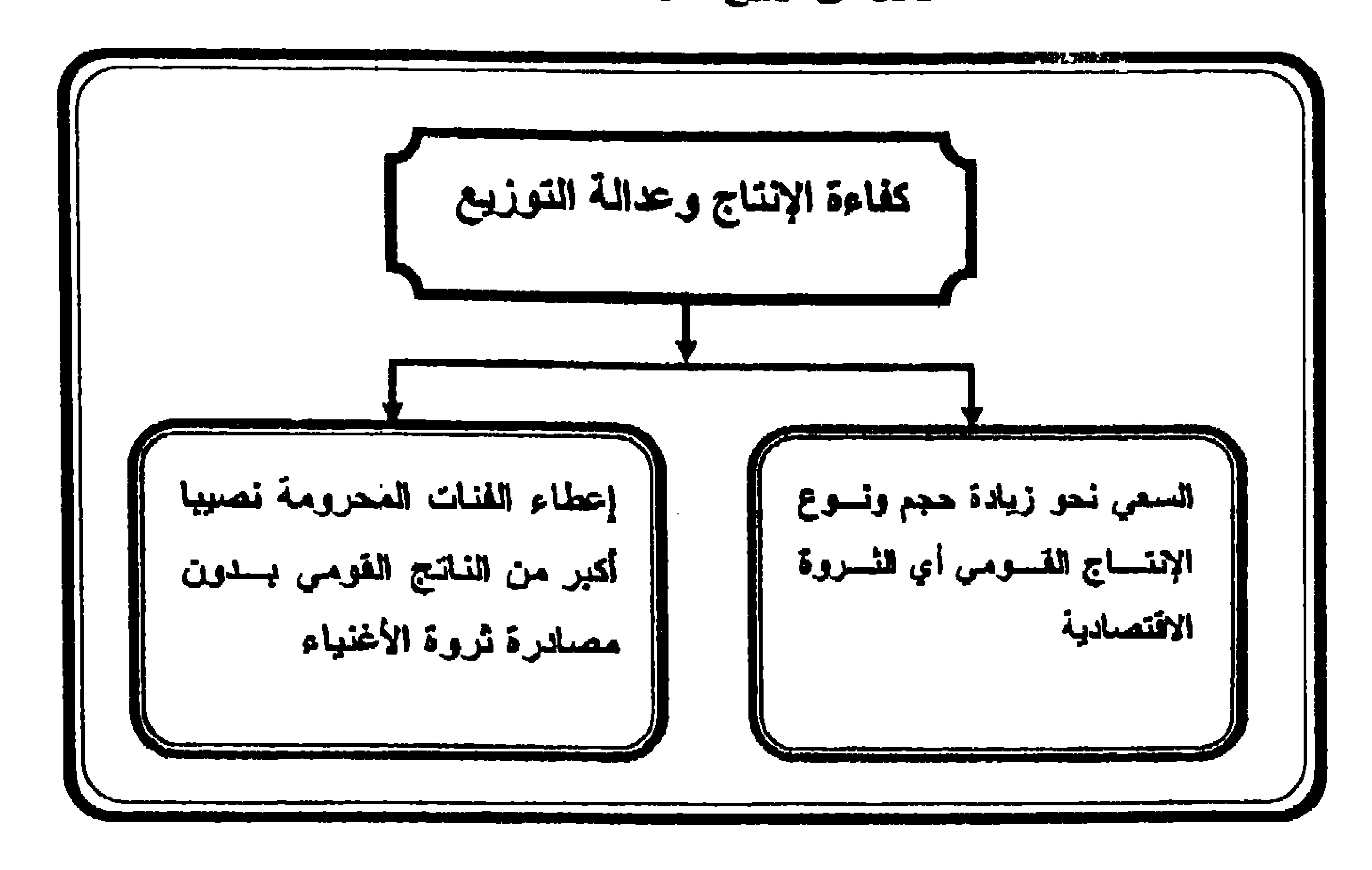
وعليه، عمل محاضير محمد، وفي أطار سياساته إلى تقوية المركز المالي للدولة، ومن ثم الموازنة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بدولته. إذ قام بخصخصة القطاعات الصناعية والاقتصادية المهمة في الدولة، وقام ببيعها بإعفاءات وتسهيلات للماليزيين، ورفض بيعها للأجانب، لكنه لم يمانع المستثمرين من الأجانب إقامة مشروعات جديدة في الدولة الماليزية.

---

(1) Lee Kam Hing and Tan Chee-Beng (editors), **The Chinese in Malaysia** (New York: Oxford University Press,2000), p150.

شكل رقم (٢-٧)

شكل يوضح توزيع الثرة لدى محاضير(١)



وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، تعتبر ماليزيا نموذجا للبلد المتعدد الأعراق الذي حقق نجاحات مثيرة للإعجاب، وقادتة صيغة التعدد داخل الدولة. إذ أصبحت «عاشر دولة على مستوى العالم»، من حيث النمو الاقتصادي بين عامي١٩٧٠–١٩٩٠، وهي السنوات التي طبقت خلالها الدولة الماليزية خطة التنمية الطموحة(٢).

وقد أكدت خطط التنمية للحكومة الماليزية، منذ أوائل التسعينيات، على بعد زيادة النمو الاقتصادي بصورة واضحة مع عدم تحديد سقف زمني لتحقيق هدف إعادة الهيكلة وما يرتبط به من زيادة ملكية «البوميبوترا إلى ٣٠٪»، وظهر ذلك في سياسة التنمية القومية (NDP) المرتبطة برؤية

---

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلى البيانات الواردة في: عادل الجوجري، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٦–١٧.

محاضير محمد لماليزيا ٢٠٢٠، كدولة صناعية متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠[١].

سياسات التعليم ودورها في تنمية الموارد البشرية :

إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

قد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويُوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية والنتائج التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي[٢]:

---

(١) محاضير محمد، رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام، في: عمر الرفاعي، خطابات محاضير محمد مرجع سابق، ص ص ١٩٩ - ٢٠١.

(٢) محمد شريف بشير، جامعة بترا ماليزيا ، كوالالمبور، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml

١- **التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي:** حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في ١٩٥٧م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً (إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى ٢٠,٤ ٪ سنوياً من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٢,٩ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥,٣ ٪ عام ١٩٩٥م.

ومن ثمار هذا الاستثمار أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٩٣,٨ ٪ من جملة السكان مقارنة بـ٥٣ ٪ عام ١٩٧٠، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي ٩٩ ٪ من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و٩٢ ٪ من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

جدول رقم (٢-٣)

النفقات الحكومية المركزية على التعليم (بالدولار الأمريكي) ١٩٩٦-٢٠٠٠

نوع الإنفاق	١٩٩٦	٢٠٠٠
إجمالي النفقات العامة على التعليم	٢,٩ مليار	٣,٧ مليارات
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	٢١,٧ ٪	٢٣,٨ ٪
نصيب الفرد من نفقات التعليم	١٤٥ مليونا	١٥٠ مليونا
المدرسة الابتدائية	٣١٨	٤٠٨
المدرسة الثانوية	٤٤٨	٥٩٧
المدرسة الفنية والمهنية	١٦٠٦	٢١٦٠

يتضح من خلال الجدول السابق النفقات الحكومية على التعليم بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المعرفة، فقد ارتفعت نفقات التعليم من ٩,٦ مليارات رينجت ماليزي (الدولار يساوي ٣,٨ رينجت) في العام ٢٠٠١ مقارنة بـ٧ مليارات رينجت في العام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٣-٤)

النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات ٢٠٠٠-٢٠٠١

	٢٠٠٠ (٪)	٢٠٠١ (٪)
التعليم	٦٤,١	٦٥,٩
الصحة	١١,٥	٧,٥
الإسكان	١٠,٨	١٣,١
خدمات أخرى	١٣,٦	١٣,٥
النسبة الإجمالية	١٠٠	١٠٠

٢- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض):

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

ويتضمن ذلك المنهاج خطوطاً عريضة وموجهات عامة لهذه الرياض تتعلق بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا ملايو) بجانب السماح باستعمال

اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية – تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

٢- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم (الملايو المسلمون والسكان الأصوليون ٦٥ ٪، الصينيون ٢٦ ٪، الهنود ٧ ٪، أعراق أخرى ١ ٪) .

وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في السن السادسة من عمر الطفل، وتستمر ست سنوات. ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، فهناك نوعان من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية)يسمح في الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية)، وكلها مدارس تتبع المنهاج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها امتحانان: الأول في السنة الثالثة والآخر في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ.

٤- تطوير التعليم ما قبل الجامعي:

يركز التعليم الماليزي على اختلاف أنواع مدارسة على تنمية المهارات اللغوية الأساسية، وتنمية التفكير الإبداعي والابتكاري، والاهتمام باللغة القومية مع دعم مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية، وتنمية روح القيادة، والثقة بالنفس لدى الطلبة، وتنمية قدرات قراءة القرآن، وفهم معانية، بالإضافة إلى تنمية الاهتمام بالقيم الايجابية، وتمتد على مستوى التعليم الثانوي الأهداف الخاصة بالتعليم الابتدائي مع تنميتها والارتقاء بها.

٥- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

أسست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام ١٩٤٩ وكان مقرها

سنغافورة – توجد اليوم أكثر من ١١ جامعة حكومية – والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.

وتضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

وتهدف وزارة التعليم إلى تزويد المدارس ومراكز التعليم بأجهزة الكمبيوتر وإمدادها بشبكات الإنترنت، وأن يكون التعليم في المدارس الذكية من خلال استخدام الإنترنت وتقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

٦- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة:

يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

ولكون اللغة الإنجليزية هي لغة العلم فإن السياسة التعليمية في ماليزيا تتجه إلى إعتمادها كلغة التعليم الأساسية خاصة في الجامعات والكليات والمعاهد مع وجودها أيضاً كلغة أساسية في دراسة العلوم المختلفة في مدارس المراحل الأولى من التعليم مما أدى إلى إنتشار معاهد تعليم اللغة الإنجليزية

في ماليزيا بشكل ملموس وزاد ذلك من حدة التنافس لتزداد خدمات وعطاء كل مركز أو معهد تعليمي بشكل يعكس الإستفادة على الطلبة عامة[١].

ويلعب القطاع الخاص دوراً أساسيًا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي ٤١٥ معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

مما سبق يمكن حصر أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة لإدارة المجتمع متعدد الأعراق في ثلاث محاور رئيسية[٢]:

أولا: المحور الثقافي:

فقد استطاعت الحكومة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة التكوين العرقي– الديني المتنوع في المجتمع الماليزي، وقد سبق القول إن الإسلام دين الغالبية العظمى من الماليزيين، في حين يدين الغالبية العظمى للهنود بالهندوسية، والصينيين يدينون بالكونفوشية، من حيث يعتبرونها نظام حياة، وطريقة عيش أكثر من كونها معتقدات دينية، كما أكدت الحكومة على أهمية لغة المالاي كلغة قومية، ومن ثم تبنى إجراءات وسياسات لتعزيز وضع البهاس ملايو كلغة ماليزيا وأساس للوحدة القومية، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الحكومة لم

(1) http://www.malaypedia.com/study.php

(٢) مصطفي محمود منجود، المتغير الثقافي والتنمية في ماليزيا، في: كمال المنوفي، مرجع سابق، ص٧٦.

تقف أمام استمرار اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد، وخير دليل على ذلك، استمرار المدارس الصينية والتاميلية، ووجود صحف صينية وهندية وغيرها من المظاهر. هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتحول الحضري، والتنمية الاقتصادية، وجهود التحديث والعولمة. إذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثامنة في الفترة من (٢٠٠١- ٢٠٠٥)، والتي ركزت على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الايجابية كجزء من متطلبات التنمية في أطار رؤية ٢٠٢٠.

وعليه، فقد استطاعت الدولة الماليزية أن تجعل من التعدد العرقي والطائفي عامل قوة في كثير من الأحيان للجسد الاجتماعي، وأيضا السياسي، وفق ضوابط محددة. فقد استطاع محاضير محمد الحفاظ على هذا، حين اتبع سياسة شد الأطراف العرقية إليه، بسياسة التوازن في التعامل مع الأعراق المختلفة للمجتمع الماليزي[1].

وعليه، مما سبق يتضح أن ركائز المحور الثقافي للتجربة الماليزية، تمثلت في[2]:

١- الاعتراف بأن التعدد العرقي والطائفي، هو قدر ماليزيا. وعليه فقد استطاعت الدولة جعل هذا القدر عامل قوة وليس عامل ضعف.

٢- دور القيادة الحاكمة في إرساء قواعد التنمية. إذ مارست القيادة السياسية الماليزية دوراً كبيرا في هذا، فعلى الرغم من أن محاضير محمد ينتمي إلى الملاويين، ورغم حرصه على الارتقاء بهم لكي يتساوي مع

---

(١) أنظر: إدارة التعدد العرقي بوجه عام في ماليزيا في:

Oo Yu Hock, **Ethnic Chameleon: Multiracial Politics in Malaysia**, (Selangor: Pelanduk publications (m) sdn Bhd., 1991) ,Pp.7-28.

(٢) مصطفى محمود منجود، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٢.

العرقيات الأخرى من الصينيين والهنود، إلا انه أتاح الفرص لكافة العرقيات، فقد أتاح الفرص الاقتصادية للمالايا، والفرص الاقتصادية والإدارية للصينيين والهنود.

٣- التعايش مع الإسلام، فالإسلام كان - ولا يزال - المكون الثقافي والحضاري لأغلبية الماليزيين، والإسلام هنا يعني العلم والتقدم والتغير الإيجابي البناء والسلام الاجتماعي واحترام الأقليات وصون حقوقها.

«ما يمكن الثقافات المختلفة في ماليزيا من أن تستمر وتتعايش هو روح التسامح والعملية التي يظهرها الجميع، يعلم الماليزيون أن أي محاولة فرض ثقافة واحدة سوف تؤدي إلى ضيق وعدم تعاون، وربما مواجهة عرقية، ستصبح الدولة في هذه الحالة غير مستقرة وغير قادرة على النمو»(١).

ثانياً: المحور السياسي:

قد قامت الحكومة باحتواء الآثار السلبية المترتبة على أثار الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٩٦٩، وعلية فقد أثبت النظام قدرته على الاستجابة لمتطلبات العرقيات مع الاحتفاظ بالوضع السياسي المتميز للمالايا والحزب القائد (UMNO) إذ كان للقيادة السياسية الدور المحوري في تحجيم الآثار السلبية للطابع العرقي في البلاد.

وعليه، تعكس التجربة الماليزية قدرة القيادة على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي.

ثالثا: المحور الاقتصادي:

نتيجة لأحداث مايو ١٩٦٩، والتي فسرت في إطار عرقي بالأساس، حيث

---

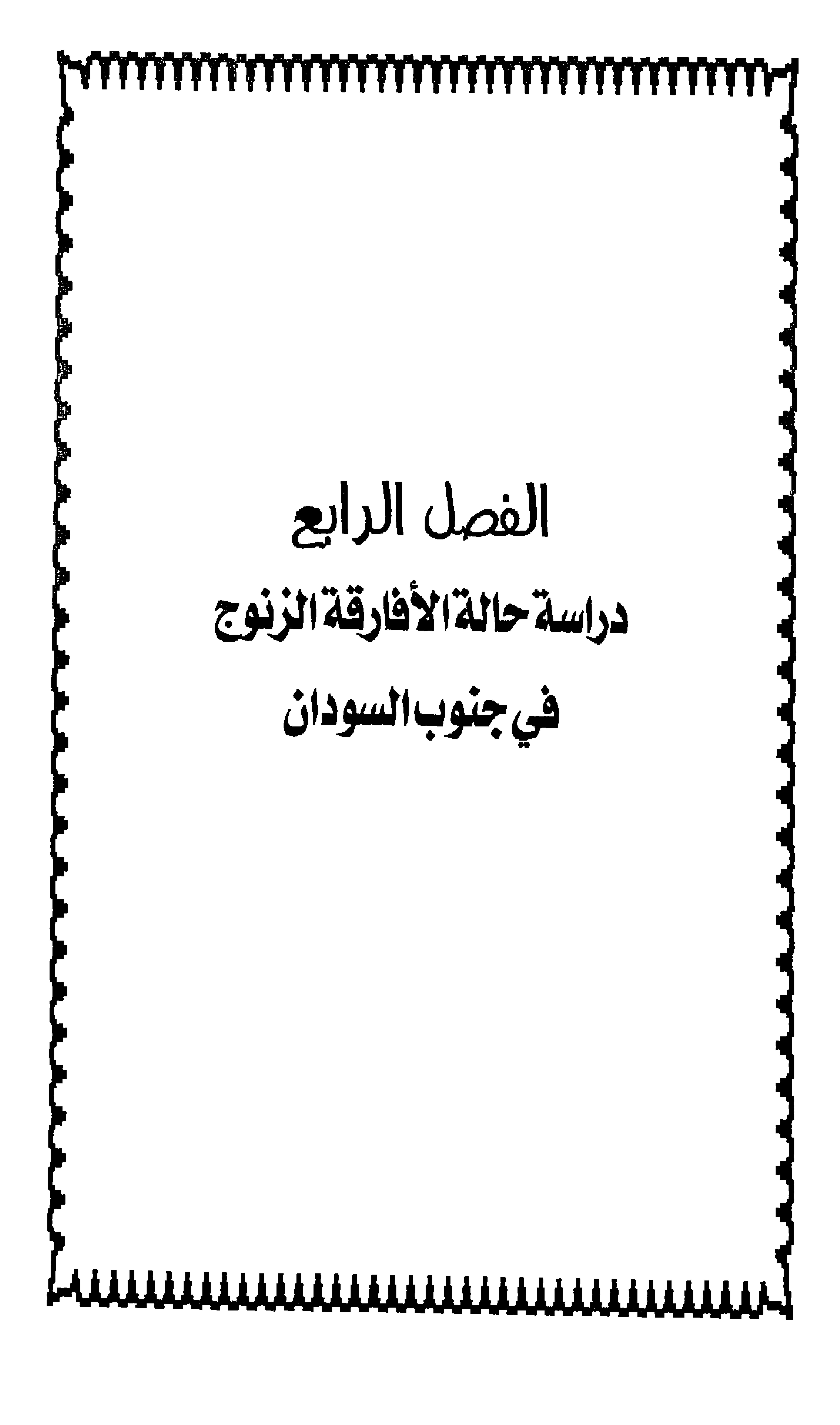
(١) محاضير محمد، خطبة في منتدى صلاح طاهر، مرجع سابق، ص٤٩.

تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى المالاي (السكان الأصليين للبلاد) . ومن ثم سخط المالاي، نتيجة غياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية آنذاك. وكاستجابة لهذه التحديات، تبنت الحكومة الماليزية بقيادة «تون عبد الرازق» السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP)، والتي كانت تهدف إلى تقليل الفقر، ومن ثم القضاء عليه عبر زيادة مستويات الدخول، وفرص العمل، والتوظيف لجميع الماليزيين، بغض النظر عن الاعتبارات العرقية، وإعادة عملية هيكلة المجتمع الماليزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، على النحو الذي يضعف التلازم بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول بأن التحول الاقتصادي في ماليزيا مر بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، **المرحلة الأولى من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٩**، والتي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تعتبر أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية، **المرحلة الثانية من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ تقريبا**، حيث بدأ التصنيع وبدأت بالتالي السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا **المرحلة الثالثة للنمو من ١٩٩٠ وما بعدها**، وهي الحقبة من الزمن لرؤية الماليزيين حتى ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما في ٢٠٢٠، وستستمر هذه المرحلة من النمو في الاعتماد الأساسي على التصنيع[1].

---

(١) محاضير محمد، المعجزة الآسيوية: أسطورة أم حقيقة، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا – الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في ٢٠ مايو ١٩٩٦، في: موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، بعنوان: «ماليزيا»، مرجع سابق، ص ٢٤٢.



الفصل الرابع

دراسة حالة الأفارقة الزنوج

في جنوب السودان

الفصل الرابع
دراسة حالة الأفارقة الزنوج
في جنوب السودان

تمهيد :

في هذا الجزء من الدراسة تتناول الباحثة مشكلة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان، باعتبارهم أحد أهم الأقليات العرقية في المنطقة العربية. وتأمل الباحثة من خلال هذا الدراسة إفادة هذه الدولة من التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق في فترة (الدكتور محاضير محمد) الذي كان – ومازال – له دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة النمو في ماليزيا. إذ اعتبر أن التهميش والإقصاء والحرمان الاقتصادي الناشئ عن عدم عدالة التوزيع أحد مصادر القلق والصراع السياسي، ومن ثم عمل على إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ولذلك عرف محاضير محمد بمهندس التنمية في ماليزيا.

السودان بلد متميز عن غيره من البلاد التي تحيط به وتميزه، وهذا يأتي من تنوعاته المتعددة (Multiple Diversities)[1]، حيث يتكون من تنوع عرقي هائل، إذ يضم المئات من المجموعات الإثنية المتباينة عرقياً ولغوياً ودينياً وثقافياً. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول عدد هذه المجموعات، إلا أنه يلاحظ أن ثمة اتفاقاً عاماً بينهم على أن عدد المجموعات العرقية التي تسكن السودان يبلغ بضع مئات، الأمر الذي يؤكد

---

(١) منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية (لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٩٩.

بأن ثمة تنوع عرقي هائل ينطوي عليه الكيان البشري السوداني[١]. وتشير المصادر الحديثة إلى أن التركيب العرقي في السودان حسب نسبة كل مجموعة عرقية عام ١٩٩٦هو: العرب ٤٨٪ من نسبة السكان، والدينكا ١٢٪، والنوبيون ٨٪، والبجا ٧٪، والنويره ٥٪، والازاندي٣٪، والباري٣٪، والاجانب٢٪، وغيرهم١٢٪[٢].

وقد أدت العوامل الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة إلى بلورة تاريخ عرقي متعارض بين الشمال والجنوب من جانب والي وجود هويات مختلفة ومتناقضة بين الشماليين والجنوبيين من جانب أخر، وهو ما انتهى إلى التوترات العنيفة التي واكبت عملية الاستقلال[٣]. وعلى الرغم من أن السودان يتسم بقدر كبير من التنوع الثقافي والعرقي والجغرافي، ومن ثم كان من الممكن أن يزوده بامتيازات اقتصادية وسياسية وأيضا ثقافية، إلا أنه – ومن الملاحظ – أن هذا التنوع الثقافي والعرقي تحول إلى تنافر، ونزاعات عدائية أوصلته إلى حروب أهلية دامية، كما نتج عن التنوع الجغرافي والطبيعي التباعد والعزلة بين المجموعات السكانية وبسبب التخلف الاقتصادي، وسوء المواصلات والاتصالات زادت أجزاء السودان تباعداً مما أدى إلى أن تتباطأ عملية الاندماج القومي بين المجموعات العرقية المختلفة[٤].

---

(١) الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص٦٠.

(٢) عزيزة محمد علي، إقليم السودان ، البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار، ندوة بعنوان : مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص ٢٦٠.

(٣) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٤) حيدر إبراهيم علي، السودان استراتيجية الهويات المتنازعة، مجلة شئون عربية، العدد١٢٩، ٢٠٠٥، ص ١٧٨.

وعليه، ظهرت أهمية دراسة قبائل جنوب السودان في الآونة الأخيرة فيما أسمته الحكومة السودانية بـ «مشكلة الجنوب»، لقيام الجنوبيين بالتوترات المستمرة على الحكومة المركزية في الخرطوم، نظراً لعدم تفهم الحكومات السابقة للأوضاع القبلية بمديريات الجنوب، وإتباعها وسائل عقيمة صارمة في الإدارة والحكم، فضلا عن إغفالها رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحسين طرق المواصلات، مما جعل بعض العناصر في الجنوب تطالب بالانفصال عن الشمال[١].

يشتمل السودان على مجموعات عديدة من الجماعات والقبائل، يشكل الجنوبيون منها نسبة ٣٠٪ تقريبا، بينما يستقل الشمال بنحو ٧٠٪، (٣٩٪ عرب، ١٣٪ سكان الغرب من الفور، ٦٪ جبال النوبة، ٦٪ من البجا، ٣٪ نوبويون Nubiyn و٣٪ جماعات أخرى)[٢].

ومن هذا المنطلق يأتي هذا الجزء من الدراسة لإلقاء الضوء على مشكلة جنوب السودان، وقامت الباحثة بعرض المشكلة من خلال مبحثين، في المبحث الأول تحدثت عن التكوين القبلي والعرقي لقبائل جنوب السودان، وفي المبحث الثاني تطرقت لأبعاد الأزمة العرقية في الجنوب السوداني، ثم عرضت في نهاية الفصل لرؤيتها الباحث لحل مشكلة الجنوب على ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

---

(١) سعاد شعبان، «النيليون» في: وقائع ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يونيو ٢٠٠١، ص ١٤٣.

(2) Christopher R. Mitchell, Coalition Efforts To Repair Internal Conflict Management In Sudan, 1971-1972 In: Donald Roth Child, **Managing Ethnic Com Inflict In Africa, Pressures and Incentives For Cooperation**, (Washington DC:Brookings In Situation Press, 1997), p215.

خريطة رقم (٤)

خريطة السودان



Source: http://www.malomat.net/bank/arab/maps/ sudan.htm

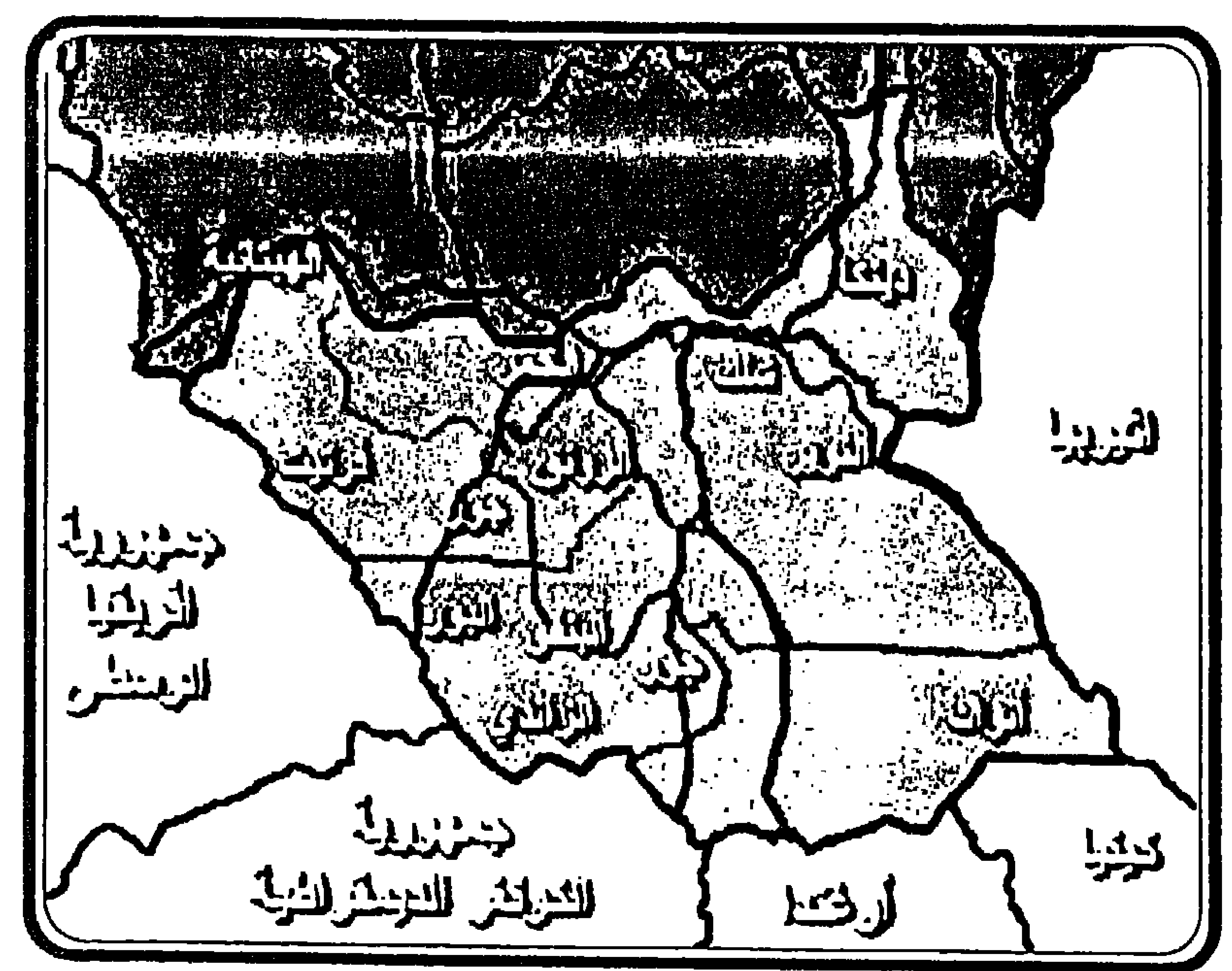
المبحث الأول

التكوين القبلي والعرقي لجنوب السودان

يتميز إقليم الجنوب السوداني، بتعددية عرقية وثقافية، مع العلم أن هذه السمة لا تقتصر على الجنوب فقط، حيث يتميز به السودان ككل، ولكنها تظهر بشكل واضح في الجنوب، وتميزه عن الشمال بحكم جملة عوامل تتضافر مع التعددية العرقية والثقافية، من ظروف تاريخية، ودور استعماري ثم سياسات الحكم الوطني بعد ذلك، الأمر الذي أبرز العامل العرقي، وتبلور شيئاً فشيئاً، وتحول إلى وعي عرقي[1].

خريطة رقم (٤-٢)

خريطة توضح قبائل جنوب السودان



Source: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D47EC80-6966-46FD-8483-6B191310ÀE20.htm

---

(١) محمود أبو العلين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص١٠١.

وعلى الرغم من أن جنوب السـودان لا يحـتـوي إلا على ربع سكان السودان (أو حوالي ٥,٣٧١,٢٩٦ نسمه طبقاً لإحصاء ١٩٨٣) من جملة عدد السكان السودانيين البالغين وفقاً لنفس التعداد ٢١,٥٩٢,٥٨٢ مليون نسمة[1]. إلا انه يشتمل على كل السلالات واللغات والثقافات والديانات المنتشرة في بقية القارة الأفريقية تقريباً. ففي تعداد السكان الأول للسودان المستقل في يناير١٩٥٦ اتضح أن هناك حوالي ٥٦ جماعة سلالية مختلفة في السودان، وأن هذه بدورها تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية. وقد ادمج الباحث «محمد عمر بشير»، وهو أبرز المتخصصين العرب المعاصرين في هذا الموضوع، هذه الجماعات الرئيسية ومجموعاتها الفرعية في قسمين رئيسيين: أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب على النحو التالي[2]:

---

(1) The Repupublic Of The Sudan-Ministry Of Finance & Nation Economy, **Population and Housing Census Office 1983**, (Khartoum: Population Census office-Department Of Statistics 1988), P.P.xiv-xv.

انظر أيضا، أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٢) سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص ص ٦٦– ٦٧.

انظر أيضا، عايدة العزبي موسى، جنوب السودان، مجلة وجهات نظر، العدد٦٢، مارس ٢٠٠٤، ص٣١.

جدول رقم(٤-١)

جدول يوضح الجماعات الرئيسية في الشمال والجنوب

التسلسل	القسم الشمالي	التسلسل	القسم الجنوبي
١	العــــــــرب	١	النيليـــــون
٢	البـــجـــا	٢	الازانــــــدى
٣	النـوبـاويـون	٣	البــــــاري
٤	النوبيـــون	٤	المـــــورو
٥	الدارفــوريون	٥	اللوتـوكـــو
٦	افـريقـيـو الغرب	٦	التــوبوســا

جدول رقم (٤-٢)

تقديرات السكان (بالألف) من ٢٠٠٢-٢٠٠٧[١]

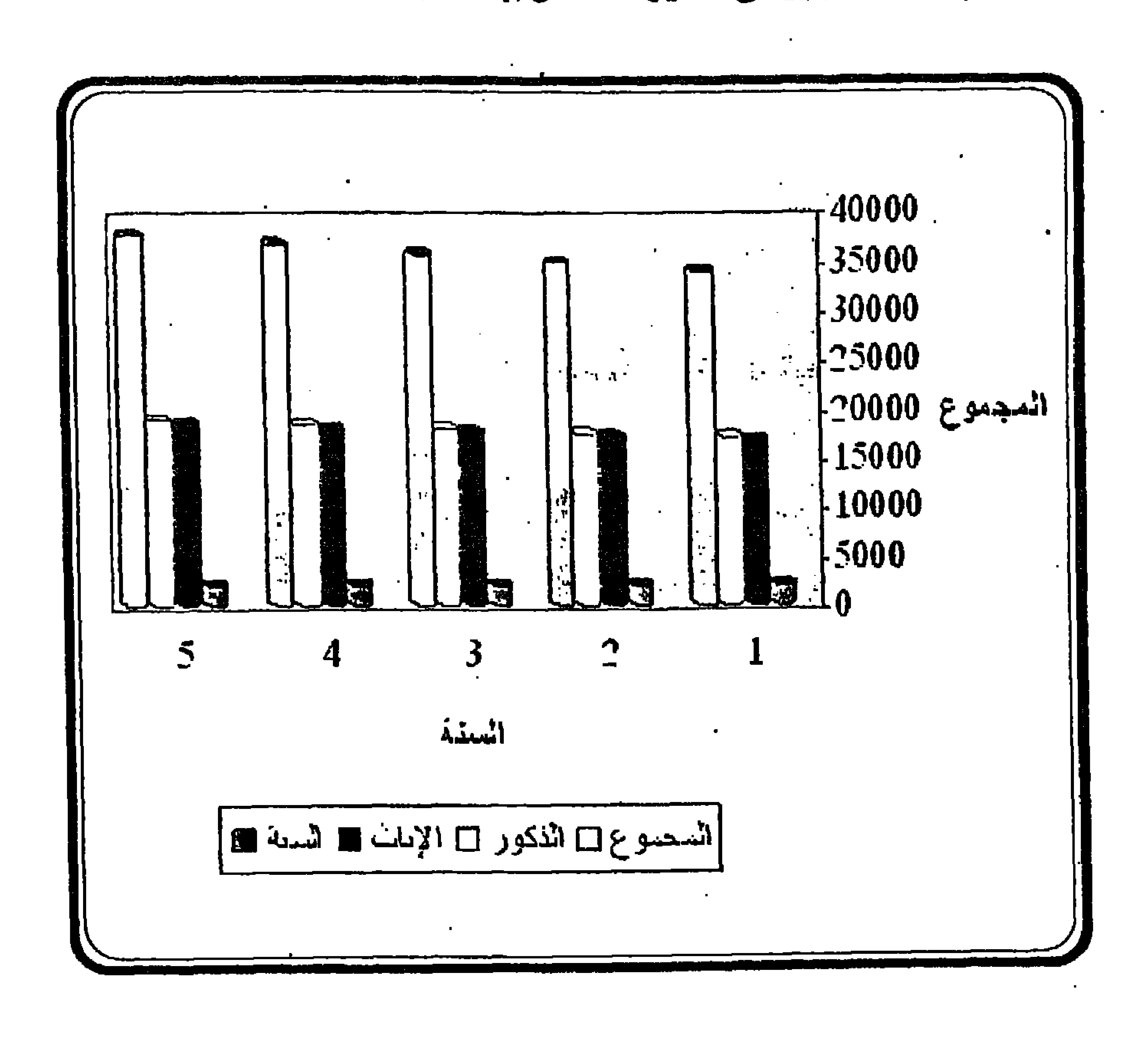
السنة	الإناث	الذكور	المجموع
٢٠٠٣	١٦٦٩٦	١٦٩٥٢	٣٣٦٤٨
٢٠٠٤	١٧١٢٢	١٧٣٩٠	٣٤٥١٢
٢٠٠٥	١٧٥٥٩	١٧٨٣٨	٣٥٣٩٧
٢٠٠٦	١٨٠٠٤	١٨٢٩٣	٣٦٢٩٧
٢٠٠٧	١٨٤٧٨	١٨٧٦١	٣٧٢٣٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

(١) وزارة رئاسة مجلس الوزراء: الجهاز المركزي للإحصاء، العدد السابع من سلسلة كتب السودان في أرقام، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٧، ص١ . <www.cbs.gov.sd>

شكل رقم (٤-١)

شكل يوضح تقديرات السكان (بالألف) ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧



جدول رقم (٤-٢) Table

إسقاطات السكان والنسبة المئوية حسب الولايات

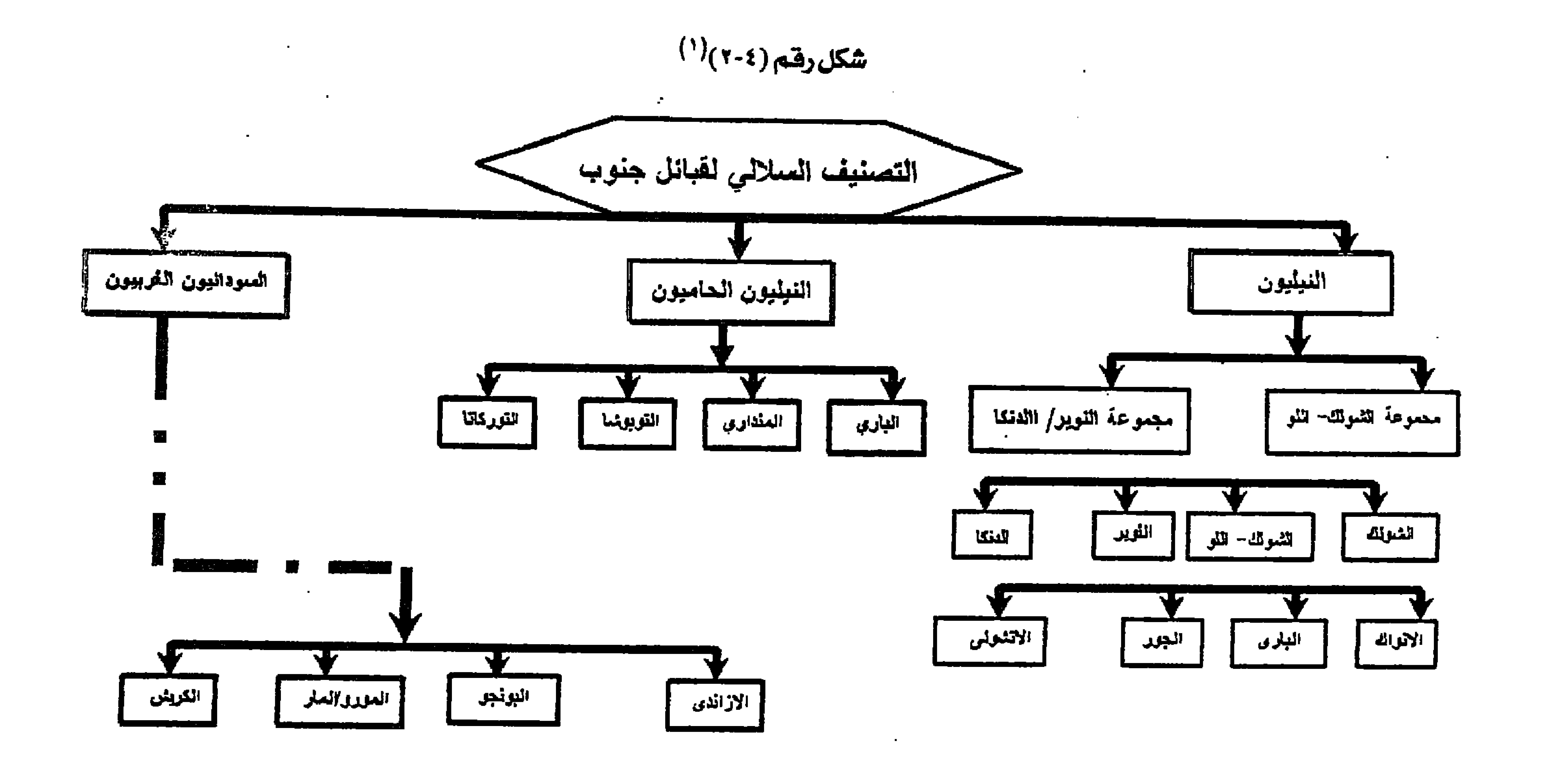
في منتصف الأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦[1]

States	٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		الولايات
	النسبة المئوية (٪)	السكان (بالألف) Population (000)	النسبة المئوية (٪)	السكان (بالألف) Population (000)	النسبة المئوية (٪)	السكان (بالألف) Population (000)	
Sudan	١٠٠	٣٦٢٩٧	١٠٠	٣٥٣٩٧	١٠٠	٣٤٥١٢	السودان
Northern States	٨٤,٨	٣٠٧٦٧	٨٤,٦	٢٩٩٤٩	٨٤,٤	٢٩١٤٦	الولايات الشمالية
Northern	١,٨	٦٤٤	١,٨	٦٣٤	١,٨	٦٢٤	الشمالية
Nahr Elnil	٢,٨	١٠٠٨	٢,٨	٩٩٠	٢,٨	٩٧٢	نهر النيل
Red Sea	٢,٠	٧٣٩	٢,٠	٧٣٧	٢,١	٧٣٤	البحر الأحمر
Kassala	٤,٧	١٧٠٨	٤,٧	١٦٦٦	٤,٧	١٦٢٥	كسلا
El Gadarif	٤,٩	١٧٨٤	٤,٩	١٧٢٨	٤,٨	١٦٧٤	القضارف
Khartoum	١٦,٥	٥٩٧٤	١٦,٤	٥٧٦١	١٦,١	٥٥٥٣	الخرطوم
El Gezira	١١,١	٤٠١٤	١١,٠	٣٩٠٥	١١	٣٧٩٧	الجزيرة
Sinnar	٣,٨	١٣٦٨	٣,٨	١٣٣٤	٣,٨	١٣٠١	سنار
White Nile	٤,٧	١٧١٨	٤,٧	١٦٧٦	٤,٨	١٦٣٦	النيل الأبيض
Blue Nile	٢,١	٧٥٩	٢,١	٧٣٨	٢,١	٧١٦	النيل الأزرق
N. Kordofan	٦,٥	٢٣٩٢	٤,٥	١٦٠٢	٤,٦	١٥٧٨	شمال كردفان
W. Kordofan	–	–	٣,٤	١٢٢٠	٣,٥	١٢٠٣	غرب كردفان
S. Kordofan	٤,٦	١٦٨٤	٣,٤	١١٩١	٣,٤	١١٧٤	جنوب كردفان
N. Darfur	٤,٩	١٧٦٣	٤,٨	١٧٠٩	٤,٨	١٦٥٥	شمال دارفور
W. Darfur	٥,٠	١٨١٨	٥,٠	١٧٧٦	٥,٠	١٧٣٤	غرب دارفور
S. Darfur	٩,٤	٣٣٩٤	٩,٣	٣٢٨٢	٩,٢	٣١٧١	جنوب دارفور
Souhern Regions	١٥,٢	٥٥٣٠	١٥,٤	٥٤٤٨	١٥,٦	٥٣٦٦	الأقاليم الجنوبية
Upper Nile	٤,٢	١٥٣٠	٤,٣	١٥١٨	٤,٤	١٥٠٦	أعالي النيل
Bahr Elghazal	٧,٤	٢٦٧٠	٧,٤	٢٦١٠	٧,٤	٢٥٥٠	بحر الغزال
Equatoria	٣,٦	١٣٣٠	٣,٧	١٣٢٠	٣,٨	١٣١٠	الاستوائية

Source: Central Bureau of Statistics — **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء**

(1) www.cbs.gov.sd/sd%20book%202007/cover1.htm .

شكل رقم (٤-٢)(١)



(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة، بالرجوع إلى البيانات الواردة في: سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، ١٩٩٣، ص ٦٨.

مما سبق يتضح أن جنوب السودان يقوم على تركيبة عرقية مختلفة غير متجانسة. إذ ينحدر من كل عرق مجموعة من القبائل، وتنقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر.

وعليه، يمكن تقسيم سكان جنوب السودان إلى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية، تشكل نسيجاً اجتماعيا معقداً، آلا وهي:

أولا: القبائل النيلية:

قد احتلت دراسة القبائل – النيلية في جنوب السودان – جانباً كبيراً من اهتمام الكتاب والانثروبولوجيين[1]. فهم أهم مجموعات الجنوب السوداني، عدداً وقوة ونفوذاً، حيث يصل عددهم إلى حوالي ثلثي سكان الجنوب (٣,٥ مليون)[2]، ويشغلون منطقة أعالي النيل، وهي المنطقة الممتدة إلى الجنوب من الخرطوم حول النيل الأبيض، وينحصر توزيعهم الجغرافي في وادي النيل والأرض الذي تجاوره مباشرة. وترجع تسميتهم بهذا الاسم إلى أن جميع السلالات النيلية ذات أوطان على مقربة دائماً من نهر النيل[3].

ومن أهم القبائل النيلية بل أهم قبائل جنوب السودان على الإطلاق، هي قبيلة «الدينكا»، وقبيلة «النوير»، وقبيلة «الشلك».

أ- **قبيلة الدينكا:** تمثل أهم وأكبر وأنشط قبائل الجنوب[4]، حيث يقدر

---

(١) سعاد شعبان، «النيليون»، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٢) سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣) سعاد شعبان، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٤) فاروق عبد الجواد شويقة، ايكولوجية شعوب الدينكا في جنوب السودان، في: وقائع ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١، ص ١٤٠: ١٦٩، ص ٤٢.

انظر أيضا: هاني رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان: جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، ابريل ٢٠٠٤، ص ٨.

تعدادها بثلاثة ملايين نسمة، وهي كبرى المجموعات العرقية في جنوب السودان، وقد تسمي الدينكا (Dinka)، نفسها (جنج Jenge - Jieng)، وهم يشغلون أوطاناً في جنوب السودان تمتد على منطقة واسعة تشغل نحو ست دوائر من درجات العرض (٦-١٢ شمالاً) حيث تمتد من بلدة الرنك على النيل الأبيض شمالاً إلى قرب حدود السودان مع أوغندا جنوباً[١]، وقد يُعرف علماء الأجناس المركب العرقي وأيضا الثقافي الذي تنتمي إليه الدينكا بـ «مجموعة الشعوب الممتده في أقاليم شرق أفريقيا، تلك الشعوب التي تجمع قبائل الماساي في كينيا والتوتسي في كل من رواندا وبوروندي، وبعض المجموعات العرقية في مالي والسنغال المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن». وتعد (نجوك، أبوك، أدوت، دينكا، بور، نويك ملوال) من أهم بطون الدينكا[٢].

ب- قبيلة النوير: تمثل النوير ثاني أكبر مجموعة بعد الدينكا، حيث يصل عددها ما يقارب مليون نسمة[٣]، يسكن أهل قبيلة النوير في فضاء جغرافي، يقع أساساً في إقليم أعالي النيل، والذي يضم مناطق (السوباط، والناصر، وميورد، وأيود ومحافظة اللير)، ويمتدون إلى داخل حدود الحبشة. وقد تكثر المستنقعات في هذا الفضاء، وقد زاد ذلك من عزلة النوير ونزوعهم الاستقلالي والاعتزاز بالنفس، كما زاد من صعوبة اختراق مناطقهم. ويمتاز النوير بأن لهم لهجة واحدة وأسلوباً في الحياة متشابهاً إلى حد بعيد. ويعد «رياك مشار» من أبرز سياسي هذه القبيلة، والذي شغل نائب

---

(١) فاروق عبد الجواد شويقة، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) يحيى غانم، مفاتيح خريطة الجنوب العرقية - القبلية تحدد إحداثيات ما هو متوقع، مجلة الحياة الالكترونية، ١٦-١-٢٠٠٨.

http://www.alhayat.com/special/issues/01-2008/Item

(٣) سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٦٨.

رئيس جمهورية السودان في بداية التسعينات، بعدما انشق عن «جون قرنق»، وكذلك «شعبان دينق» وغيرهما[1].

جـ- **قبيلة الشولك:** هي أقل المجموعات النيلية عددا، حيث لا يتجاوز عددهم (٤٠٠,٠٠٠ نسمة)، ولكنهم أكثر المجموعات النيلية من حيث تطور نظامهم الاجتماعي والسياسي، يعيشون في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من «كاكا» في الشمال إلى بحيرة «نو» في الجنوب – وهي ذات نظام سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون علية لقب «الريث» (Reth)، والذي يجمع ما بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في صيغة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية القديمة، ومن أبرز سياسيها «لام أكول»، الذي انشق عام ١٩٩٠ عن «جون قرنق» وأصبح وزيراً للنقل في حكومة البشير، قبل أن يعود عام ٢٠٠٣ من جديد إلى صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان[2].

ثانيا: القبائل النيلية - الحامية:

قد أطلق عليها هذا الاسم، نظراً لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، وفي نمط الحياة الاقتصادية (الاعتماد على الماشية)، وقد يكمن الفارق الرئيسي بين السلالتين هو أن الحاميين يتميزون بلون بشرة أقل سواداً من النيلين، ومن أهم قبائل هذه السلالة: (الباري – المنداري – التوبوسا – التوركانا)، وفي بعض الأدبيات عن جنوب السودان يطلق عليهم اسم «النيليون الشرقيون» (Eastern Nilotes)، لعدم اعتراف

---

(١) مجلس الفكر «قضايا عربية»، السودان إلى أين، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٧، ص٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٤.

بعض الكتاب بأنهم أقل «نيلية» من المجموعة الأولى. يصل عددهم إلى حوالي المليون، أكبرها قبيلة «البارى»، ثم «اللاتوكا»، ثم «الديدنجا»، وتتحدث كل هذه القبائل النيلية – الحامية لغة الباري أو إحدى لهجاتها. ويخضع أفراد هذه القبائل محلياً لسلطة سياسية قبلية جماعية، فحين تعيش كل قبيلة يوجد مجلس قبلي يضم كبار السن، ويقضى في شؤون القبيلة، ونمط حياتهم الاقتصادية هو خليط من الزراعة البدائية وتربية الماشية(١).

ثالثاً: القبائل السودانية(*):

قوامها ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وتضم هذه السلالة قبائل (المور، المادي، البون جو، القريش). وتعد قبائل «الازانـــدي» من أكبر القبائل السودانية وأقوامها، حيث يصل عددهم إلى حوالي نصف مليون، ومما يذكر في هذا الخصوص، أن لقبائل الازندي امتدادات ضخمة في زائير (الكونغو)، وامتدادات أقل في جمهورية أفريقيا الوسطى. هذا بالإضافة إلى أن قبائل الازاندي هي أخر موجات الهجرة الرئيسية التي وفدت على جنوب السودان من اتجاه الغرب، فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر(٢).

كما تعتمد القبائل السودانية في نشاطها الاقتصادي على الزراعة، وتتركز في الغرب والجنوب الغربي مع بعض امتدادات في الكونغو وأفريقيا الوسطي، وتكاد تحيط بالمناطق التي تقطنها الجماعتان النيلية، والنيلية –

---

(١) سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات فب الوطن العريب، مرجع سابق، ص ٦٩.

(*) اصطلاح «السودانية»، هنا هو اصطلاح سلالي – أثني أو انثربولوجي، وليس اصطلاحاً سياسياً، لان كل المجموعات في الجنوب والشمال هي سودانية بالمعنى السياسي للكلمة.

(٢) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص ٦٩.

الحامية من ثلاث جهات[1]. وتتحدث ما يربو على سبعين لغة ولهجة محلية أساسية عدا كثير من اللهجات الفرعية[2].

هذا بالإضافة إلى أن هناك قبائل عرقية أخرى في جنوب السودان، مثل (بالي، مانداري، ايناجورا، فاجولو، مورو، لوليا) وهي خليط من المجموعات العرقية الثلاث السابقة النيلية والنيلية – الحامية والسودانية، وليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى، أو يمكنها من السيطرة عليهم أو احتوائهم[3].

ومن الثابت تاريخياً أن هذه القبائل الجنوبية لم تنشأ أصلا في السودان الجنوبي ولا هي تقضي كل حياتها فيه.

وعليه، فإن الفوارق في السلالة والأصل التاريخي بين القبائل المختلفة في الجنوب، قد أدت إلى تنوع وتعدد اللهجات المستخدمة فيما بينها، وكذلك اختلاف نُظمها السياسية وأنماط حياتها الاقتصادية والدينية – كما سنرى فيما بعد – ويبلغ عدد اللغات الرئيسية المستخدمة في السودان الجنوبي نحو ١٢ لغة على أقل تقدير[4].

مما سبق يتضح أن قبائل جنوب السودان، والتي تنتمي إلى سلالات زنجية مختلفة، يبلغ عددها حوالي ٥ ملايين نسمة أي حوالي ٣,٤٪ من

---

(١) سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٨٢.

(٣) إجلال رأفت، عبده مختار (محرران)، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٩١.

(٤) الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة حصاد الفكر، العدد١٧٧، يناير٢٠٠٧، ص٣٣.

جـملة سكان الوطن العـربي[1]، وقد تـختلف عن الأغلبية في المتغيرات الإثنية. اللغة (فلغتها ليست العربية)، الدين (دين معظمها ليس الإسلام)، المذهب (ليست سنية المذهب)، السلالة (سلالتها ليست حامية – سامية أو بحر متوسطية)، فإذا افترضنا أن هناك مقياساً متعدد الدرجات للتفاوت الإثني في المنطقة العربية، فإن الجماعة الزنجية في جنوب السودان ستحتل أقصى درجات هذا المقياس اختلافاً عن الأغلبية[2].

التركيب الديني لقبائل جنوب السودان:

بالإضافة إلى الانقسام العرقي بين الشمال والجنوب، يوجد أيضا انقسام آخر يتضح في الفوارق الدينية من ناحية واللغوية من ناحية أخرى، حيث ينتشر الإسلام في شمال السودان بشكل واضح، بينما مازال الجنوب يتميز بالديانات التقليدية الإفريقية التي تشكل الأغلبية، فضلا عن نسبة ضئيلة من الإسلام والمسيحية.

فقد يشكل الإسلام دين الأغلبية في السودان، ويحتكر الشمال النسبة الأعظم (٧٣٪) من أصل (٧٥٪) من نسبة المسلمين في السودان ككل، بينما تسود في الجنوب الديانات التقليدية والوثنية (ما يقرب من ٩٠٪ من سكان الجنوب)، في حين تمثل المسيحية نسبة (١٠٪) الباقية للجنوبيين مع نسبة قليلة من المسلمين.

وعموماً تختلف الإحصاءات الدينية، باختلاف المصادر، فطبقاً لمجلس الكنائس العالمي، ينقسم الجنـوب ما بين معتنقين لديانات تقليـدية محلية

---

(١) مجموعة مؤلفين، الأقليات في المنطقة العربية، وزارة الدفاع، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠٠٥، ص ١٢١.

(٢) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات (الكويت: دار الصباح، ١٩٩٢)، ص ١٣٠.

(٦٥ ٪)، ومسيحين (١٨ ٪) (أغلبهم كاثوليك) فضلا عن (١٧ ٪) من المسلمين[١].

لم ينبثق استخدام الدين بصفته عامل تأجيج للصراع العرقي، بصورة فجائية وإنما يمتد بجزوره إلى القرن التاسع عشر، حيث كانت القوى المسيحية تقف في وجه الزحف الإسلامي في أواسط إفريقيا، ومن ثم كان من الطبيعي أن يوضع في الاعتبار موضع الدين في أي حوار يدور بين الشمال والجنوب، وهو ما حرصت أطراف الصراع على تضمينه في الاتفاقات الموقعة بينها، كما هو الحال في اتفاقية «أديس أبابا» التي أكدت على الحرية الدينية، واعترفت بالمعتقدات الروحية الخاصة بأهالي الجنوب، كما تم النص في دستور ١٩٧٣، على تحريم استخدام الدين واستغلاله لأغراض سياسية، كذلك فقد أصبح الدين موضع جدل في المفاوضات والاتفاقات اللاحقة كافة[٢].

التركيب اللغوي لقبائل جنوب السودان:

وبالإضافة إلى العامل الديني، فهناك أيضا انقسامات ثقافية – لغوية تمثل عاملاً إضافياً في إذكاء بيئة الصراع بين الشمال والجنوب.

فعلى الرغم من أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية منذ دستور ١٩٥٣، إلا أن السودان يذخر بلغات ولهجات كثيرة ومتنوعة، إلى الدرجة التي تجعله

---

(١) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٥.
انظر أيضا: عايدة موسى، جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص ١٣–١٤.

(٢) أحمد محمد عبد الفتاح، مشكلات الأقليات في الوطن العربي، دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠، ص١٠٦.

في بعض التقديرات يحتوي على لغات تمثل جميع الأسرات اللغوية في القارة الإفريقية.

وقد أشار الإحصاء الأول للسكان عام ١٩٥٦ إلى أن نسبة المتحدثين باللغة العربية في السودان يمثلون ٥١,٤٪ من إجمالي عدد السكان(١)، بينما تنتشر الإنجليزية في الجنوب (مع العلم أن اللغة العربية تستخدم كلهجة دارجة مهجنة، تعرف باسم «عرب جوبا»، كلغة مثقفين)، إلى جوار اللغات المحلية التي تصل ١٢ لغة يتحدث بكل منها في المتوسط نحو ثلاثون ألفا على الأقل فضلاً عن أكثر من مائتين وخمسين لهجة، طبقاً لتعداد ١٩٥٦، ولم يظهر بينها لغة لها صفة السيادة بالرغم من ما فرضه الإنجليز من حظر على اللغة العربية الدارجة(٢).

ومن ثم، يتحدث أهل الجنوب لغات محلية غير مكتوبة، كما يتحدثون العربية بلهجات إفريقية، والمتعلمون يتحدثون الإنجليزية، وقد زاد تحدث الجنوبيين بالعربية بسبب التواصل الإعلامي العربي وبسبب هجرة الجنوبيين إلى الشمال والخرطوم(٣).

وعليه، فقد أثرت الجغرافيا – واتساع رقعة السودان – على التنوع اللغوي فيه، فالمجموعة اللغوية الرئيسية في جنوب السودان هي اللغات النيلية واللهجات المتفرقة منها، ومن بينها لهجات الدينكا والنوير والشيلك والأتشولي

---

(1) Johan voll, Sudan: State and Society In Crisis, The Middle East Journal, Vol. 44, No3 Summer 1990. P.135.

(٢) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية جنوب السودان١٩٦٠-١٩٩٠ (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧) ص ٥٨.

(٣) عايدة العزب موسى، جنوب السودان، مرجع سابق، ص١٣.

والبورون، ومجموعة اللغات النيلية الحامية كالباريا واللاتوكا، ومجموعة لغات الديدنجا والتوبوسا والماري والمورو، فضلاً عن مجموعة اللغات السودانية الغربية وأشهرها لغة الزاندي والموندي والكرشي أو الكرسن(١).

جدول رقم(٤-٤)

جدول يوضح اللغات في إقليم جنوب السودان

المجموعة	اللغات الفرعية
المجموعة النيلية	الدنكا، النوير، الشيلك، البورون
مجموعة اللغات البارية	الباري، لاتوكا
مجموعة اللغات الديدنجية	ديدنجا، توبوسا
مجموعة اللغات المارية	مارى، مورا
مجموعة اللغات الأزاندية الغربية	مونبى، كويسن

جذور وأسباب التنوع العرقي في جنوب السودان :

قد تظهر لنا دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للسودان أن اتساع مساحته (مليون ميل وربع تقريبا) أي ما يعادل ٢,٥ مليون كيلو متر مربع، وغني موارده الطبيعية، فضلاً عن تنوعه المناخي والنباتي، فقد شكل عبر التاريخ عامل جذب لأعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والعرب المسلمين، للاستقرار فيه ومن ثم الاندماج بسكانه الأصليين(٢).

ويمثل السودان بعمقه التاريخي والحضاري نسيجاً فريداً من التنوع

(١) إجلال رأفت، عبده مختار (محرران)، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، مرجع سابق، ص٨٩.

(٢) دهام العزاوي، مرجع سابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

العرقي والثقافي واللغوي. إذ تعاقبت عليه ألوان عديدة من الحضارات التي شيدتها أثنيات متنوعة منذ حضارة الكرمة ونبته ومروي وممالك النوبة المسيحية ومملكة تقلي... الخ. وقد أكدت المواثيق السودانية أن هذا لتنوع هو نتاج تفاعل وتطور تاريخي وثقافي لا يمكن تجاهله، والقفز من فوقه.

ظلت حدود السودان مفتوحة لهجرات سلالات عديدة من كل أنحاء أفريقيا، حيث أغنت التعدد في السودان وأكسبته بعداً جديداً من التفاعل والتعامل مع الغير. فقد امتزجت واختلطت السودان عبر مئات السنين بالعديد من الأجناس والمجموعات العرقية والسلالات ذات الأصول السامية والحامية والزنجية، وكونت المجموعة العرقية والقبلية المعروفة اليوم، وتؤكد الدراسات أن بالسودان الآن أكثر من ٥٧٢ قبيلة تتفرغ إلى عشائر وبطون لا حصر لها.

ومنذ بدايات القرن الميلادي الأول والإقليم الجنوبي يشهد تحركات سكانية، امتدت منذ بدايات القرن الميلادي الأول، حيث وفدت مجموعة تعرف باسم (اللول) سكنت على امتداد بحر الغزال – سابقة لمجيء الدينكا والنوير – وأصول هذه المجموعة زحفت من الشمال غالباً من كردفان. وعن اللغات التي تتحدث بها المجموعات العرقية في الجنوب السوداني، كالشلك والباريا والنوير والأنواك والأشولي وغيرهم، فقد انحدرت حسبما يشير التراث الشفهي المنقول إلى مواطنها الحالية من أصول أولية وفدت إلى المنطقة من جنوب غرب الحبشة، وبالتحديد ما بين نهر «أومو» وأعالي نهر «البيبور»[1].

---

(١) أحمد إسماعيل، التباين الإثني والثقافي في السودان و إشكالية الوحدة، على الرابط التالي:

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5076

المبحث الثاني

محددات وأبعاد الأزمة العرقية

في جنوب السودان

ظلت مشكلة جنوب السودان تمثل أكبر تحد للنظم الوطنية التي تعاقبت على الحكم في السودان، ولم يستطع أي منها وضع حد لتلك المسألة المستمرة منذ أكثر من أربعين عاما، والتي استنزفت الاقتصاد السوداني ودمرت بنيته التحتية وساهمت في مقتل وتشريد الملايين من أبناء جنوب السودان[1].

وبالرغم من أن التنوع والتعدد يعتبر مظهرا من مظاهر القوة، إلا أن السودان يعاني من أزمات مزمنة ومشاكل لا حصر لها من هذا التنوع والتعدد، حيث أن السبب الرئيسي لهذا لا يكمن في التنوع والتعدد نفسه، ولكنه يكمن في النخب الحاكمة التي تصدت لمقاعد الحكم على أكتاف الجماهير أو بالانقلابات العسكرية، فمنذ استقلال السودان في ١٩٥٦ ظلت هناك مناطق مهمشة وأخرى أقل نموا وثالثة مهملة، ويتم اضطهادها لعدة أسباب، وإن كان على رأسها تسلط فئة على بقية الفئات، فالدولة منحازة ثقافياً وجغرافياً للوسط النيلي - العربي- الإسلامي وهمشت بقية الفئات والمجموعات الإثنية القومية الأخرى، مما أسهم في استمرار تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فلم تشهد تطوراً يذكر، حتى أصبح انفجارها خطرا يهدد باستمرار الوحدة الوطنية للدولة، وبمرور الزمن تحولت من الاحتجاج السلمي إلى الاحتجاج العنيف[2].

وعليه، فقد كان لتطورات مشكلة الشمال والجنوب دور كبير في توسيع

---

(١) دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٢) عبد المنعم الجاك، عصمت عبد المنعم، جنوب السودان،الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي السابع، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٠، ص ١٧٠.

وتعميق تدهور علاقات القبائل مع بعضها البعض. ففي عام ١٩٥٥ ظهر أول تعبير عن دخول العنف المسلح في السياسة السودانية، وأصبح الشباب الجنوبي المتعلم بشكل خاص، قوة سياسية نشطة لها وزنها وتأثيرها، وفي هذا الإطار تكونت جمعية شباب الدينكا في كل أنحاء السودان، وكان من بين أهدافها توعية جماهير الدينكا بمشاكل السودان الحديث التي تواجههم على الرغم من أن السياسة لم تكن بين مجال اهتمامها الوحيد، لكنها ظلت تحتل جزءا مهماً من البرنامج الثقافي الذي وضعته الجمعية لنفسها وتركز الاهتمام المباشر لأعضائها (من أبناء الأتفول- وكانوا كلهم من المتعلمين)، على تقرير مصير المنطقة. ولتحديد أهداف الجمعية ونشاطها عقد مؤتمر في (أكينهيال – Akeenhial)، في ديسمبر ١٩٥٥[١].

وعليه، يمكن تناول أزمة جنوب السودان من خلال أربعة أبعاد نتناولها على النحو التالي:

أولا: البعد التاريخي:

قد أدت الظروف التاريخية التي مرت بها السودان، وبصفة خاصة الدور الذي لعبته انجلترا بعد عام ١٨٩٨ (حملة كتشنر)، إلى بلورة التمايز بين الشمال والجنوب، حيث خلق الوعي، بين «نحن وهم»[٢]. وقد زادت أهمية الجنوب بازدياد حركات استكشاف أعالي النيل، وأصبح ميدانا للتنافس بين الدول الأوروبية وتمكنت بريطانيا من كسب المعركة من خلال مصر التي

---

(١) سعاد شعبان، «النيليون»، في: وقائع ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٧.

أجبرت على توقيع اتفاقية الإدارة الثنائية للسودان في ١٨٩٨ . وقد تحقق من خلال هذه الاتفاقية حدود السودان الحالية شماله وجنوبه وفي ظل هذا الوضع وبناءً على توصيات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ واصلت بريطانيا تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها «جوردن باشا» واعتبر خط عرض ١٠ درجة شمالاً هو الخط الفاصل بين شمال وجنوب السودان على أساس أن العناصر القوقازية هي الغالبة في شماله والزنجية هي الغالبة في جنوبه، ونتج عن ذلك إتباع حكومة الاحتلال لسياسة ترتكز على عدم انتشار الثقافة العربية والإسلامية نحو الجنوب، وإحلال اللغة الإنجليزية والديانة المسيحية محلها مع عدم السماح بكيان لدولة السودان بهذا الحجم. وقد ركزت بريطانيا على سياسة الفصل فعملت على خلق سودان شمالي عربي مسلم وأخر جنوبي زنجي مسيحي أو على الأقل لا إسلامي[1] .

وبعد قيام الحكم الثنائي المصري – البريطاني في السودان عام ١٨٩٩ ، قامت سياسة حكومة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الجانب الإنجليزي، تجاه الجنوب على ركيزتين، الأولى، إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أنه يمكن أن يتسبب في اضطرابات، إذ أن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمال إلا من خلال الذكريات القديمة، حيث كان يعمد بعض أبنائه إلى استرقاق الجنوبيين مما دعاهم إلى توصيفهم «بالجلابة» . والثانية، إضعاف الثقافة العربية، سواء بإحلال الإنجليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة . ومنع انتشار الإسلام، وهو الأمر الذي تكفلت به الإرساليات

(١) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)، ص ١٧٦ .

التنصيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال، حيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم والخدمات الصحية[1].

فقد ضاعفت الفترة الاستعمارية من حدة الانقسام، وذلك لأن الإدارة البريطانية انتهجت سياسة مدروسة لزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب حينما انطلقت من قاعدة ثابتة مؤداها أن الشمال شمال والجنوب جنوب، وهما لا يلتقيان، فبنت استراتيجيتها على أساس أن الشمال المستعرب هو جزء من العالم العربي والشرق الأوسط، وأن الجنوب أفريقي زنجي مستقبلة أكثر ارتباطاً بأفريقيا جنوب الصحراء، وهو الأقرب إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا، ومن ثم فهي قد سنّت عام ١٩٢٢م (قانون المناطق المقفولة) الذي جعل من العسير التواصل بين الشمال والجنوب، وقيد حركة الشماليين جنوباً والجنوبيين شمالاً، وعرقل بصورة واضحة حركة الاندماج القومي، ومنع انتشار اللغة العربية في الجنوب، وركز على اللغة الإنجليزية، وترك التعليم بأكمله في أيدي الإرساليات التبشيرية المسيحية – فكان لذلك كله أثره في زيادة الهوة بين الشمال والجنوب، غير أن التطورات الدولية في أعقاب الحرب العالمية فرضت تعديلاً على هذه السياسة عام ١٩٤٦م وتوالت التعديلات حتى مؤتمر «جوبا» عام ١٩٤٧م الذي اعترف للمرة الأولى بوحدة السودان شماله وجنوبه رغم المعارضة القوية من الإداريين البريطانيين الذين ظلوا يعارضون ذلك. حيث أعلن الجنوب في مؤتمر «جوبا» عن موافقته على الاشتراك مع الشمال في وحدة سياسية رافضين استقلال الجنوب عن الشمال ورافضين الاتحاد مع أوغندا، وتشكلت جمعية تشريعية تضم شمال السودان وجنوبه، وبعد ذلك عاد الجنوب وعبّر عن رغبته في

---

(١) السودان إلى أين، مجلس الفكر، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٧، ص ص ٥٨– ٥٩.

إقامة اتحاد فيدرالي مع الشمال، وذلك عام ١٩٥١ عند بحث موضوع الحكم الذاتي للسودان وفي ١٩٥٣ منحت مصر وبريطانيا السودان حق تقرير المصير بناءً على اتفاقية الجلاء الموقعة بينهما[١].

مما سبق يتضح أن مشكلة جنوب السودان قد تأسست على مقولة خاطئه تتمثل في القول بأن السودان ينقسم إلى جزئين، الشمال عربي وبالتالي (مسلم)، والجنوب إفريقي زنجي (نصراني). ومن ثم دخلت هذه المقولة الخاطئه عالم السياسة وتم تقسيم سكان السودان ثقافياً واثنياً ولغوياً وحضارياً بناءً على مدلولات تلك المقولة الخاطئه[٢]. إذ يعتقد الجنوبيون أن الشماليين لا يزالون ينظرون إلى أنفسهم – نظرا للغتهم العربية الموحدة ودينهم المشترك – على اعتبار أنهم أرفع منزلة من حيث الثقافة والعرف الذي ينتسبون إليه[٣].

وتكريساً لهذا المفهوم الخاطئ عن انقسام السودان إلى شمال وجنوب، قامت بريطانيا أثناء احتلالها للسودان بإصدار عدة تشريعات، تُكرّس هذا المفهوم الخاطئ. ففي ميدان التنظيم والإدارة، أصدرت بريطانيا قانون الجوازات والهجرة، وقانون المناطق المغلقة، وقانون الرخص والتجارة.

---

(١) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص ١٧٦، ١٧٧.
لمعرفة المزيد عن مؤتمر جوبا انظر:
– أبيل ألير، جنوب السودان - التمادي في نقض المواثيق والعهود، (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، الطبعة الأولى،١٩٩٢)، ص ص٢٠–٢١.
– عبد القادر إسماعيل السيد الشريبيني، مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسي من١٩٤٧-١٩٧٢، (القاهرة: بدون مكان نشر،١٩٩٤)، ص ص ٥٦–٥٧.

(٢) السيد مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ١٩.

(3) Francis Madding Beng, **War Of Visions For The Nation**, The Middle East Journal, Vol.44, No3 Summer,1990, P60.

وطبقت هذه القوانين على مناطق مختلفة غير شمال السودان، وهي دارفور وكردفان والجزيرة وكسلا، مما عطّل مؤسسات وحدة الدولة السودانية[1].

مما سبق يتضح أن للاستعمار البريطاني دوراً مهماً في خلق مشكلة الجنوب وذلك بتكريس الفوارق والاختلافات بين شمال وجنوب السودان.

لا تهدف الدراسة – بعرض هذه الخلفية – أن تعلق على شماعة الاستعمار كامل أزمة العلاقة بين الشمال والجنوب، ولكن من المهم الوقوف عند هذه الخلفية التاريخية التي تحكمت في الصراع وضاعفت من آثار التنوع العرقي والديني والثقافي الموروث[2].

ثانيا: البعد الاقتصادي:

لم يحظ جنوب السودان بفرص متوازنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شأن شمال السودان، الذي توجهت له كل الجهود في هذه الميادين، سواء قبل الاستقلال أو بعده، فقليل من الجنوبيين تم تأهيلهم لكي يساهموا في الإدارة المدنية الذاتية للجنوب بعد الاستقلال. ولم يحظ الجنوبيون سوى بنحو ٨ وظائف من الوظائف المهمة، التي خلفها البريطانيون وراءهم قبيل الاستقلال، حيث كان الإهمال الاقتصادي واضحاً بالنسبة للجنوبيين، فقد كان يقدر متوسط نصيب الفرد في الجنوب بما يعادل نصف مثيله في الشمال، وربع نظيره في المحافظات «المحظوظة» – على حد قولهم– مثل كسلا والخرطوم، هذا من جانب، ومن جانب أخر فقد استأثرت المناطق

(١) السيد مصطفى أبو الخير، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) محجوب محمد صالح، أزمة الجنوب السوداني: الخلفية والتطورات، مركز الدراسات السودانية، ٢٠-٦- ٢٠٠٦.

http://www.ssc-sudan.org/Ar/DesktopDefault.aspx?tabid=9&ArticleID=34

الشمالية بالمنشآت الصناعية والخدمية بينما حرم الجنوب منها[1]، حيث تقطن الأغلبية العظمي من القدرات المؤسسة والعمالة الماهرة في شمال السودان وخاصة في الخرطوم[2].

وقد تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي نصف رأس المال العامل في السودان يتركز في العاصمة «الخرطوم»، وما نسبته ٧٣٪ من إجمالي المنشآت الصناعية السودانية، وكذلك الحال في الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، حيث تمتع الخرطوم والأقاليم الوسطى بالنسبة الأكبر من الخدمات المتاحة، وتأتي الأقاليم الجنوبية الثلاثة في المؤخرة وبشكل لا يتناسب مع نصيبها من عدد السكان، وخلال الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٧، أنفق ٢٠٪ فقط من حجم ميزانية التنمية الخاصة لجنوب السودان ولمقرره له[3].

وقد ركز الاستعمار – منذ البداية – جهده في تطوير الشمال النيلي، لأنه يمثل الرقعة الوحيدة في القطر التي توافرت فيها البيئة الملائمة للاستثمار في تلك المناطق، ومن ثم أنفق الكثير من المال على إنشاء البنى التحتية: سكك الحديد، النقل النهري، الموانى البحرية، المعاهد العلمية، وعلى الجانب الآخر أغفل الجنوب وكل المناطق النائية عن العاصمة إغفالا تاماً. ولم يكن ذلك نتيجة سياسة متعمدة لإفقار الجنوب، أو المناطق الأخرى التي تجاوزتها التنمية الاقتصادية، بقدر ما كان تداعياً طبيعياً لتخطيط اقتصادي استعماري يهدف لتحقيق أكبر عائد للاستعمار بأقل تكلفة. وفق هذا المنظور كان

---

(١) محمد شريف جاكو، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٢) عملية إعادة البناء، التقرير الاستراتيجي السوداني السادس٢٠٠٤- ٢٠٠٥، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥، ص ٤٣٥.

(٣) جمال عبد الجواد، أزمة التكامل القومي في السودان: حالة الجنوب، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨٩، ص ص ١٩- ٢٠.

الجنوب أرضا تكاد تكون محرمة، يعسر استغلالها دون إنفاق ضخم محفوف بالمخاطر ولا يحقق العائد الإمبرالي السريع. لهذا ركز الاستعمار على التنمية في الشمال، وهمشت بهذه السياسة المناطق الأخرى بما فيها الجنوب، الوسط (جبال النوبة)، والغرب (دار فور)، والشرق (أرض البجه)، والجنوب الشرقي (مناطق الفونج)[1].

وعليه، أصبح هناك شعور بالتميز في قضية توزيع الثروات في السودان لدى الجماعات القومية غير العربية، والأقاليم البعيدة عن شمال السودان ووسطه، كنتيجة لانتقال النشاط الاقتصادي الخاص للتركيز على الأقاليم المميزة وخاصة العاصمة «الخرطوم»، مما أنتج عن ذلك أزمة اقتصادية، وضيقاً في نطاق الثروة الوطنية، وتقليل فرص العمل، حال دون تجاوز الأقاليم المحرومة لوضعها الاقتصادي الصعب، وقد زاد من حدة الأزمة الارتفاع المستمر في المديونية لتغطية نفقات الحرب الأهلية حيث قفزت المديونية الداخلية من ٥,٥ بليون جنية سوداني في ١٩٨٥ إلى ٢٠ بليون جنية سوداني في ١٩٩٢، وقد قدرت بعض المصادر حجم الإنفاق على الحرب وحدها خلال عامي ١٩٨٨– ١٩٩٠ بنحو ٤٥٠ مليون دولار. ومن ثم كانت النتيجة الحتمية لذلك، الشعور بالاستياء لدى الجماعات العرقية المحرومة، وكانت الجماعات العرقية في جنوب السودان أسبق الجماعات في هذا المجال حيث وصل الاستياء أقصى درجاته متمثلاً في الحرب الأهلية المستمرة منذ عدة عقود[2].

---

(١) منصور خالد، السودان.. أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين (الخرطوم: دار تراث، ٢٠٠٣)، ص ١٢٥.

(٢) أحمد محمد عبد الفتاح، مشكلات الأقليات في الوطن العربي....، مرجع سابق، ص ١١٥.

وعليه، فالإبقاء على الاختلالات الموروثة في مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، في ظل عدم الاقتسام العادل للدخل القومي بين كل مناطق البلاد، سيشكل عقبة أمام أية حلول مقترحة لمشكلات الأقليات في جنوب السودان، وسيعمق الإحساس بالظلم والحرمان لدى أبناء الجنوب(١).

مما سبق يتضح أن مشكلة الجنوب ناتجة عن عوامل عنصرية بالدرجة الأولى وسياسية بالدرجة الثانية، فهي كونها عنصرية نابعة من إحساس الجنوبيين بسيطرة العناصر العربية على مقاليد السلطة والثروة منذ الاستقلال وتحريكهما لصالح الشمال، وإهمال الإقليم الجنوبي، ومعاناتهم كذلك من رفض الشماليين لهم في عملية المصاهرة وإدماجهم في مجتمع الشمال. وكونها سياسة تكمن في فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إيجاد حل للمشكلة ولاختلاف الرؤى السياسية لكل حكومة تجاه رؤيتها لحل القضية، فضلاً عن العوامل الدولية والتدخلات الخارجية في المشكلة ومحاولات التأثير السالب من دول الجوار والدول الغربية عليها فالكل ينظر للمشكلة من زاوية المصلحة الخاصة به(٢).

ومن هذا المنطلق، ظلت أوضاع التخلف والتدهور في مرتكزات الاقتصاد المعيشي الطبيعي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، تتوسع تلقائياً من بؤر الصراع الإثني والثقافي. ويتجلى هذا الصراع في تبني مواقف سياسية، وثقافية مغايرة للسائد وفي مواجهة السلطة المركزية بحمل

---

(١) يوسف حسين، المسألة القومية في السودان: الأوضاع بين الجماعات المتصارعة، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٨)، ص ص ٥-٧.

(٢) سراج الدين عبد الغفار، جنوب السودان: خيارات الوحدة والانفصال، (١٩٥٥-٢٠٠٢)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أغسطس ٢٠٠٤)، ص٣٤٣.

السلاح وإذكاء حرب أهلية، وصراعات قبلية تتفاقم أبعادها وآثارها يوماً بعد الأخر[1].

ثالثاً: البعد السياسي:

قد تراوحت حلول مشكلة جنوب السودان بين المجابهة العسكرية والحوار، فبرزت المجابهة العسكرية في ظل حكومة الأزهري، وفي عام ١٩٦٢ في ظل حكومة عبود، وفي ١٩٦٨ في ظل حكومة الصادق المهدي، وفي ١٩٨٦ في ظل حكومة سوار الذهب ومنذ ١٩٨٩ في ظل حكومة عمر حسن البشير. في حين برز الحوار بين الجانبين بين ١٩٥٥– ١٩٥٦ وانتهت بالإعلان الجماعي للاستقلال، ثم في ١٩٦٥ بوساطة مجلس الكنائس العالمي ثم في ١٩٧٢، حيث تم التوصل إلى اتفاقية «أديس أبابا» للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب التي استمرت حتى عام ١٩٨٣، لتتجدد الحرب الأهلية بطرق أشد ضراوة، وإن تخللتها فترات أخرى من الحوار في الأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩، وفي مؤتمر «أبوجا» ١٩٩٣، ومبادرة «الإيجاد» في ١٩٩٤ واتفاقية «الخرطوم» في ١٩٩٧[2]، وفي ٢٠٠٢ بدت الأزمة السودانية كما لو أنها دخلت مرحلة جديدة وحرجة تتميز بعدم الاستقرار والانفتاح على كل الاحتمالات، بعد فترة قصيرة ساد فيها التفاؤل بقرب الحل السلمي لتوقيع برتوكول ماشاكوس[3]، ثم جاء بعد ذلك اتفاق نيفاشا في٢٠٠٥[4].

---

(١) يوسف مختار الأمين، الموروث الثقافي السوداني، تحديات الوحدة الوطنية والانتماء الإقليمي، بحث قدم في ندوة «العالم العربي وأفريقيا: تحديات الحاضر والمستقبل»، الرباط١٥ – ١٧، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٣.

(٢) أحمد محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) إجلال رأفت، عبدة مختار، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) هاني رسلان، تحديات اتفاق سلام جنوب السودان، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧، ص ٧.

ومن ثم، ودون الخوض في تفاصيل الصراعات بين الحكومة والجنوب، نُقسم التطورات التي مرت بها مشكلة جنوب السودان إلى عدة مراحل:

- المرحلة الأولى من (١٩٥٥– ١٩٨٣).
- المرحلة الثانية من (١٩٨٣ وحتى اجتماع ابوجا في ١٩٩٢).
- المرحلة الثالثة من (١٩٩٢–٢٠٠٢).
- المرحلة الرابعة من (٢٠٠٢–٢٠٠٥).

وفيما يلي سوف نعرض لهذه المراحل بشيء من التفصيل.

المرحلة الأولى من (١٩٥٥- ١٩٨٣):

على أثر التوتر الاجتماعي والاقتصادي المتصل الذي تركه الاستعمار البريطاني في السودان اندلعت الحرب الأهلية المدمره[١]، فالأزمة السودانية التي أدت إلى تفجير الحرب الأهلية عام ١٩٥٥ ثم عودتها إلى الإشعال مرة أخرى عام ١٩٨٩ كانت دائماً معقدة ومتعددة الجذور ، ولكنها كانت سهلة الحل في البداية. فقد كان مطلب الجنوبيين في بداية الأمر يقتصر على نظام فيدرالي يراعي خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد. ولكن الاستجابة لهذا المطلب تأخر قرابة العشرين عاماً حيث لم تأت إلا عام ١٩٧٢ حين قبلت حكومة النميري بالحكم الذاتي للجنوب، ولكن هذا الحل جاء متأخراً وناقصاً أيضا. فالحكم الذاتي للجنوب، لم يأت في أطار نظام ديمقراطي يعترف بالتعددية والتنوع، حيث أعتمد في وجوده على بقاء نظام

(١) تتمثل الحرب الأهلية في صراع عنيف في دولة ما، بين جماعات منظمة تهدف إلى السيطرة على مركز السلطة أو على منطقة ما أو تعبير النظام الحاكم. ولا يستلزم مصطلح «حرب أهلية» حداً أدنى من العنف لاطلاقة على أحداث ما، كما هو الحال عند استخدام كلمات مثل الإرهاب أو الانشقاقات السياسية الصغيرة.
أنظر: محمد شريف جاكو، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

النميري العسكري، ومن ثم كان انهيار هذا الترتيب حتمياً لأنه قام على أسس خاطئة منذ البداية[1].

وعليه، كانت المعارضة الجنوبية في هذه المرحلة موزعة بين عرقيات وقبائل متعددة وبالتالي جبهات سياسية وعسكرية متعددة ومختلفة، وكانت مطالبها في هذه المرحلة بين المطالبة بالحكم الذاتي والانفصال التام عن الشمال، حيث كانت هذه المعارضة تهتم بشئون الجنوب فقط.

المرحلة الثانية من (١٩٨٣ وحتى اجتماع أبوجا فى ١٩٩٢):

قد شهدت هذه الفترة تغيراً في طبيعة وأهداف المعارضة الجنوبية حيث أسس «جون جارنج» حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا في ١٩٨٣ وتحددت أهدافها في النقاط التالية:

- تحويل السودان شمالاً وجنوباً إلى الاشتراكية.
- محاربة الحكم الدكتاتوري في البلاد وإرساء الديمقراطية التعددية في كل السودان.

وقد استطاعت هذه الحركة أن تجمع بين صفوفها أهم القبائل الجنوبية (الدينكا، الشيلك، النوير)، هذا بالإضافة إلى بعض الشخصيات الشمالية[2]، حيث كانت القبائل التي تدعم الانفصال إما هي التي تدير الحرب مثل الدينكا والزاندي أو هي قبائل استوائية، والمعلوم أن الاستوائيين كانوا وقود لانيانيا[3] الأولى التي كانت ترفع شعار الانفصال، بينما القبائل التي طالبت

---

(١) إجلال رأفت، عبدة مختار (محرران)، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) الانيانيا هي حركة الجناح العسكري لحزب الاتحاد السوداني الإفريقي (سانو) الذي رفع لواء الدعوة الانفصالية بداية منذ العام ١٩٦٣ مطالباً بفصل جنوب السودان عن شماله وإقامة جمهورية انيانيا في الجنوب.

Look: http://www.annoormagazine.com/mag/ar/150/malafat/malafat_03.asp

بالوحدة هي القبائل المصالحة أو المعاهدة للحكومة، مثل قبائل النوير، الشيلك، المورالي، أو قبائل ذات أغلبية مسلمة مثل الفراتيت[1]. وفي السنوات الأخيرة من هذه الفترة (١٩٨٣-١٩٩٢) حدثت الخلافات داخل حركة جارنج، وانشق عنها جناح الناصر الذي يتزعمه «رياك مشار، ولام أكول» (وهما أستاذان في كلية الهندسة جامعة الخرطوم)، وقد كان من أهم أسباب هذا الانشقاق، هو مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، وكان مشروع إقامة الدولة الإسلامية يشكل دعامة الحكم ابتداءً من حكم النميري ومروراً بالصادق المهدي وانتهاء بحكم الجبهة الإسلامية، وقد أضعف ذلك من حجة «جون جارنج» حيال معارضيه الجنوبيين في إمكانية إقامة الدولة العلمانية، وطالب جناح «الناصر» بفترة انتقالية يتقرر خلالها مصير الجنوب، وفي أثناء هذه الفترة يحافظ على وحدة الدولة، وتكوين جيشين مستقلين لكل من الشمال والجنوب، والسماح للجنوب بالتفاوض مع الدول الأجنبية للحصول على المساعدات وتطبيق قانون جنائي مستقل عن الشريعة الإسلامية في الجنوب يماثل القانون النيجيري، وإنشاء عاصمة جديدة توجد فيها كل المؤسسات الاتحادية غير المطالبة بفصل الجيش والشئون الخارجية والنظام القضائي في الفترة الانتقالية المطلوبة، ويعد هذا تمهيداً للانفصال أو الشكل الكنفدرالي على أحسن الفروض وعلى الرغم من ذلك كله بقيت في هذه المرحلة حركة جارنج تلتزم بوحدة السودان[2].

---

(١) سراج الدين عبد الغفار عمر، جنوب السودان: خيارات الوحدة والانفصال (١٩٥٥-٢٠٠٢) (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٣٤٧.

(٢) صلاح سالم، مرجع سابق، ص ١٧٨.

المرحلة الثالثة من (١٩٩٢-٢٠٠٢):

وفي هذه المرحلة تراجع جون جارنج[١] عن موقفه بوحدة السودان وبدأ يتحدث عن دولة كنفدرالية تجمع بين وحدتين مستقلتين في الشمال والجنوب، وذلك إذا لم يغير الشمال موقفه من إقامة الدولة الإسلامية في السودان[٢].

وعلى الجانب الأخر، ومنذ عام ١٩٨٩، وبمجئ الحكم العسكري الثالث بقيادة عمر البشير، ظهرت ثلاث مستجدات في مشكلة الجنوب وهي[٣]:

١- للمرة الأولى تتحول الحرب من حرب إقليمية ذات أبعاد عنصرية إلى حرب دينية، أصبح بموجبها الدين عاملاً رئيسياً معتبراً للحرب واستمرارها.

٢- تدويل القضية على مستوى إقليمي بعدد من المبادرات وعلى مستوى دولي وقفت على رأسه الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والأفريقية (مجموعة الإيغاد).

---

(١) تكمن أهم العوامل التي تسببت في تراجع جون جارنج، في: تطبيق الشريعة الإسلامية، استمرار الظلم الواقع على الجنوب فيما يخص المشاركة السياسية في حكم البلاد وتوزيع الثروات القومية على الرغم من وجود القدر الأكبر من ثروات السودان في الجنوب (ثروة حيوانية، زراعية، موارد طبيعية مثل البترول، إصرار حزب الأمة وإن كان ضمن المعارضة على مشروع الدولة الإسلامية.
أنظر: صلاح سالم، مرجع سابق، ١٧٨-١٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٩.

(٣) معاوية الزبير الطيب، موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب، أرشيف الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/in-depth/south_sudan_issue/2003/12/12-29-2.htm

٣ – بدأت الحكومة في استخدام مبدأ (فَرِّق تَسُدْ) حيث بدأت تعقد اتفاقات مع تيارات جنوبية مما أدى إلى تجلي الصراع الجنوبي – الجنوبي في أوضح صورة، وظهرت مليشيات جنوبية مسلحة مدعومة من الحكومة قامت بعمليات في الجنوب ضد الحركة الشعبية، وفي نفس الإطار عملت على حدوث انقسامات في الحركة الشعبية نفسها بإغراء بعض القيادات فيها باتفاقية سلام ثانية.

٤– تَدَخُّل المجتمع الدولي أدى إلى دخول النظام في عدد من المبادرات الساعية للسلام بدءاً من نيروبي وأبوجا ومحادثات السلام تحت إشراف «الإيقاد» في جولاتها العديدة إضافة إلى المبادرات العربية وأهمها المبادرة المصرية – الليبية المشتركة. وبالتزامن مع الصراع الداخلي الجنوبي – الجنوبي، ومع الجهود الدولية والإقليمية، لتحقيق حل سياسي سلمي للصراع في السودان فقد عقدت مفاوضات مستمرة للسلام تحت مظلة الإيقاد بين الحكومة وحركة التمرد الجنوبية، وقد حققت هذه المفاوضات نجاحات محدودة مثل إتفاقية السلام١٩٩٧ مع بعض الفصائل الجنوبية وإتفاقية أُخرى في ١٩٩٩ مع الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، ولكن بقيت هذه النجاحات محدودة، حيث لا تتعدى الاتفاق على المبادئ العامة وإجراءات بناء الثقة، وكان أهم هذه الاتفاقيات، إتفاقية الخرطوم والتي حققت تفوقاً يكاد يكون معقولاً على صعيد القضايا الموضوعية والتي جاء على رأسها مشكلة الجنوب، وعلى الرغم من أن الحلول لم تكن مرضية للجميع إلا أنه ظهرت ملامح للحل، كمنح حق تقرير المصير للجنوب وتقديم ضمانات باحترام حقوق الإنسان، وأيضا تحريم التمييز الديني والعرقي[1].

---

(١) عبد الوهاب الأفندي، السودان إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٧، يوليو٢٠٠٠، ص ١٧٤.

وفي الوقت الذي فشلت فيه ١٨ جولة من المفاوضات حول وجود حلول جذرية لقضية الجنوب، جاءت الأنباء بتوصل الهيئة الحكومية لمكافحة التصحر والتنمية «الإيقاد»، إلى مذكرة تفاهم لوضع أسس التوصل إلى حل ينهي قضية الجنوب، سمي ببروتوكول ماشاكوس والذي تم توقيعه في كينيا في يوليو ٢٠٠٢[١].

من خلال ما تقدم يتضح أن الصراع بين الشمال والجنوب كان محصوراً في مطالب جنوبية للمساواة مع الشماليين، ولم يخرج عن الإطار الإقليمي المحدد. ولكن في هذه المرحلة رفع بعض الجنوبيين شعارات تدعو لتغيير شامل لكل السودان، ويتضمن حل مشكلة الجنوب كجزء من مشكلة الوطن ككل. من هنا جاءت دعوة الحركة الشعبية لسودان جديد. وهو المبدأ الذي قام عليه برنامج الحركة، وحاربت من أجله. وتركزت فكرة السودان الجديد على تبني التنوع التاريخي والتنوع المعاصر، ويقول جون قرنق في هذا الصدد:

«وهكذا فإن التنوع المعاصر، قوميا وأثنياً وثقافياً ودينياً، يشكل جزءاً من السودان، وكما أراكم الآن فأنتم مختلفون ولكنكم واحد، والتحدي الذي يواجهنا في السودان هو أن نصهر جميع عناصر التنوع التاريخي والمعاصر لكي ننشئ أمة سودانية، تستحدث رابطة قومية، تتجاوز هذه المحليات ونستفيد دون أن ننفي أيا من هذه المكونات»[٢].

---

(١) إبراهيم غريبة، السودان على مفترق الطرق، أرشيف الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC0E70E-0A4B-4504-9467-C0B9FB032348.htm

(٢) الواثق كمير، جون قرنق، رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية (القاهرة: دار رؤية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)، ص٧٧.

المرحلة الرابعة من (٢٠٠٢- ٢٠٠٥):

وفيها بدت الأزمة السودانية كما لو إنها دخلت في نهايات عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة وحرجة، تتميز بعدم الاستقرار والانفتاح على كل الاحتمالات، بعد فتره قصيرة ساد فيها التفاؤل بقرب الحسم السلمي، حيث جاء توقيع برتوكول «ماشاكوس» في العاصمة الكينية نيروبي في العشرين من تموز/ يوليو٢٠٠٢[١]، وخلق الانطباع عند الكثيرين بأن الطريق إلى الحل السلمي قد أصبح ممهداً، فقد بدا لأول وهله أن هذا البرتوكول (الذي سمي باسم ضاحية خارج العاصمة الكينية)، قد حسم أصعب المسائل وأكثرها تعقيداً في النزاع الدائر اليوم، وهي مسألة الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب، وبحسب هذا البرتوكول فإن قوانين البلاد ودستورها لابد من أن تنص على المساواة الكاملة في الحقوق والوجبات بين كل المواطنين دون النظر إلى الدين أو العرق وتحريم التمييز على أي أساس ديني. ومن جهة أخرى سمح الاتفاق بتطبيق القوانين الإسلامية على أساس محلي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة[٢].

وفي يناير ٢٠٠٥ جاء توقيع اتفاقية نيفاشا[٣] بين حكومة السودان

---

(١) هاني رسلان، عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن حرج، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٨، ٢٠٠٥، ص ٣.

(٢) جلال رأفت، عبدة مختار، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، مرجع سابق، ص ص ١١- ١٣.

(٣) يعتبر هذا الاتفاق من أصعب القرارات على الطرفين، فعلى الرغم من أن أي اتفاق هو حل وسط وبالتالي تنازل عن مواقف وثوابت لدى كل جانب، إلا أن الوضع بالنسبة للطرفين كان أكثر تعقيداً. إذ لم يكن النزاع مجرد خلاف حول الموارد أو السلطة أو الأرض فقط، فقد كان الصراع بين استراتيجيتين ثقافيتين متعارضتين. إذ تبنى النظام الحاكم ما اسماه المشروع الحضاري الإسلامي السوداني، والذي بشر بقيام دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية على كل السودان. في حين طرحت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشروع السودان الجديد والقائم على العلمانية التي تفصل الدين عن السياسة.

والحركة الشعبية لتحرير السودان[1]، لتنهي الحرب الأهلية في البلاد، وتفتح باب الأمل من جديد للجنوبيين، ومن خلال قراءات هذه الاتفاقية نجد أنها لا تتحدث عن تقسيم السلطة والثورة وحدود الجنوب فحسب، بل أنها تحدثت أيضا عن إعادة التعمير والتنمية المتوازنة وهذا ما تصمت عنه الحركة الشعبية عند التنفيذ، حتى أصبحت البند الغائب في جدول التنفيذ والمحاسبة، وتهتم الحركة وحكومة الجنوب بتقسيم الثروة في شكل عائدات البترول دون التقييد بنصوص الاتفاقية، حول ما ذهاب تلك الأموال للتنمية وخضوع جزعها المعياري للشفافية والمحاسبة. وقد أوضح بروتوكول الشراكة في الثروة أن شراكة وتخصيص الثروة المستخلصة من موارد السودان يجب أن تؤكد على تطوير نوعية حياة المواطنين، وان تركز الشراكة في الموارد وتخصيصها على حقيقة أن كل أجزاء السودان لها الحق في التنمية[2].

وعلى الرغم من أن توقيع إتفاق نيفاشا[3] للسلام وسع أجواء من التفاؤل

---

1) أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية، النظام العربي، تحدى البقاء والتغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ابريل ٢٠٠٦)، ص ٩٧.

2) هبه السيد رمضان، جنوب السودان، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثالثة عشر، العدد ١٥٥، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣٠.

3) جاءت هذه الاتفاقية بعد تصعيد في الحرب الأهلية مما أدى إلى تدويل ألازمة ولم يتوصل الطرفان إلى حل إلا بعد تدخل دول الإيجاد وأصدقاء الإيقاد من الأوروبيين بالإضافة للدور الأمريكي. وتوصلت الاتفاقية إلى وقف الحرب فوراً والدخول في فترة انتقالية لمدة ست سنوات يفترض خلالها أن يتم تقرير مصير علاقة الجنوب بالشمال. وقد كان واضحا الاهتمام بالبعد الثقافي. فقد عادت مشكلة اللغة إلى الظهور بشدة مع اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٢٠٠٥. فقد جاء في الجزء الثاني من الاتفاقية، البند الثاني الفقرة (٨) عن اللغة ما يلي:

* ٢-٨-١: كل اللغات المحلية هي لغات قومية ويجب احترامها وتطويرها وترقيتها.
* ٢-٨-٢: اللغة العربية هي اللغة القوية واسعة الانتشار في السودان.

-/-

بانتهاء هذه الحرب، إلا أن هذا الاتفاق ما يزال يواجه بعض العقبات والصعوبات التي تحول دون تطبيقه بشكل كامل (الخلاف حول قضية آيبي، الخلاف حول توزيع عائدات البترول، الخلاف حول ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب)، رغم نجاح طرفي الاتفاق في تحقيق عدد من الإنجازات في إطار الإتفاق (الانتهاء من صياغة الدستور القومي الانتقالي وإجازته، الانتهاء من تكوين المؤسسات والهيئات الأساسية مثل المجلس الوطني الانتقالي ومجلس الولايات، تكوين حكومة جنوب السودان، وحكومات الولايات ثم تكوين المجالس التشريعية والإدارات التنفيذية داخل هذه الوحدات، إجازة دستور إقليم جنوب السودان، إصدار عملة جديدة للسودان)[1].

- * ٢-٨-٣: العربية لغة أساسية على المستوى القومي، وستكون مع الإنجليزية، لغات العمل الرسمية لأشغال الحكومة القومية ولغات التدريس في التعليم العالي.
* ٢-٨-٤: بالإضافة للعربية والإنجليزية، يمكن للمشروع على أي مستويات ولائية أو محلية، تبني أي لغات محلية أخرى بالإضافة للغات الرسمية.
* ٢-٨-٥: استعمال أي لغة رسمية على مستوى الحكم والتعليم، يجب ألا يكون عرضة للتمييز.

انظر: حيدر إبراهيم علي، السودان: استراتيجيات الهويات المتنازعة، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(١) ندوة اتفاقية سلام جنوب السودان الواقع والتحديات بتاريخ ١٣-٣-٢٠٠٧، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ، العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧، ص ١٧٦.

انظر: أكرم حسام، قمة الرياض والتطورات السودانية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧، ١٣٦.

رؤية الباحثة تجاه إيجاد حلول لمشكلة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان:

من خلال العرض السابق لمشكلة جنوب السودان اتضح أن وحدة الكيان السوداني شكلت معضلة سياسية منذ إعلان استقلاله في١٩٥٦[١]، حيث عجز السودان بعد حصوله على الاستقلال عن إدارة التنوع والتعدد بطريقة فعالة، وقد يرجع ذلك إلى عدم القدرة على مواجهة تحديات ما بعد الاستقلال، مثل بناء الدولة الوطنية وإنجاز التنمية المستقلة وتحقيق الوحدة والسلام. ومن ثم، فقد مر السودان باضطرابات وأزمات سياسية، وأيضا اجتماعية تصاعدت وتيرتها مع تعقيدات الأوضاع الداخلية وارتباطاتها الإقليمية والعالمية، فمنذ البداية والسودان يواجه تحدي بناء دولة وطنية متعددة الثقافات ورغم بشارة إتفاقية السلام الشامل بإمكانية السودانيين في تحقيق هذه الغاية إلا أن الإرادة السياسية الضعيفة لدى كل القوى حكومة ومعارض، تسببت في انتكاسات واضحة في الجنوب السوداني[٢].

وقد يرجع المراقبون والباحثون أوضاع السودان إلى العديد من الأسباب، يلتقي معظمها في طبيعة المجتمع السوداني العرقية والثقافية وإمكاناته الاقتصادية، ولعل أبرز هذه الأسباب والعوامل ما يمكن وصفه بالمأزق الثقافي التاريخي، والظرف الموضوعي الذي تكونت فيه الدولة، وهو ذلك الوضع الذي لم تتمكن فيه النخب التي تعاقبت على إدارة البلاد من النظر فيه، ومن ثم مواجهته بفاعلية، ومما زاد الأمر تعقيداً هو تعثر هذه النخب

---

(١) أماني الطويل، السودان بين إرادة الوحدة وخيار الانفصال، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧، ص ٢٩.

(٢) حيدر إبراهيم علي (مدير مركز الدراسات السودانية)، السودان: استراتيجية الهويات المتنازعة، مجلة شئون عربيه، العدد١٢٩، ربيع ٢٠٠٧، ص ص ١٧٨، ١٩٢.

المتعاقبة في إنجاز القدر المطلوب من التنمية الشاملة، وتأسيس نظام للحكم متفق عليه يلبي طموحات أهل البلاد[1].

من هذا المنطلق يمكننا القول أن السودان، هو أنموذج لإهدار الطاقات في نزاعات داخلية كان يمكن تجنبها لو تم التعاطي بإيجابية وصراحة مع المشكلات الجوهرية خاصة في مناطق تتسم بالتنوع العرقي مثلما هو الحال في ماليزيا التي تمكنت من تحقيق انصهار وطني قائم على العدالة ورفع مستوى المناطق الأقل حظاً في التنمية[2].

ومن خلال العرض السابق لتجربة ماليزيا في إدارة المجتمع متعدد الأعراق تبين انه بالرغم من أن ماليزيا لديها اختلافات دينية، عرقية، ثقافية، لغوية، وكان لديها أيضا تباينات اقتصادية، إلا أنها اعتبرت أن أهم شيء للتطور هو تحقيق الاستقرار الذي يقوم على التسامح فيما بين العرقيات، ثم قرروا أن يشترك الجميع في السلطة والثروة. فمن الخطأ أن تستحوذ مجموعة عرقية دون الأخرى على كل شئ لنفسها وإذا حاولت أن تفعل ذلك فسيكون هناك عدم استقرار وفوضى، ولن يتحقق النمو الاقتصادي، أما عندما تتحقق مشاركة الآخرين، فإنهم سيشعرون أن لهم نصيب في السلطة والثروة.

وعلى الرغم من أن السودان وماليزيا استقلتا في وقت واحد تقريبا ٥٦–٥٧ إلا أن في الوقت الذي استطاعت ماليزيا سابع عشر أكبر اقتصاد

---

(١) يوسف مختار الأمين، الموروث الثقافى السوداني؛ تحديات الوحدة الوطنية والانتماء الإقليمي، مرجع سابق، ص ص ١–٢.

(٢) عادل الجوجري، مهاتير محمد النمر الأسيوي؛ من شاب متمرد إلى بطل إسلامي، (سوريا: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص ص ١٢٩.

عالمي، وأن تخفض نسبة الفقر المطلق إلى أقل من ٨٪ تجد أن السودان تدحرج ليصبح ضمن أفقر دول العالم رغم أن موارده تفوق موارد ماليزيا.

انتهجت ماليزيا أسلوب «التمييز الايجابي»، والذي يعني إعطاء المحرومين حظاً أوفر من الثروة، وقد تمثل التمييز الايجابي في توجيه التنمية والتعليم، وتوفير فرص للأغلبية المحرومة من الملاويين «البوميبوترا» السكان الأصليين للبلاد[1].

في ماليزيا كان الصينيون والهنود لأسباب عديدة أوفر حظا من البوميبوترا من حيث التعليم وامتلاك الثروة والمناصب، ولذلك انصب جهد الدولة الماليزية على إزالة هذه المظالم والفوارق التاريخية دون ظلم للآخرين، وكانت النتيجة بعد عقود من الجهد الدءوب هذه النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها ماليزيا اليوم.

ولو أقر السودان منذ فجر الاستقلال بوجود مثل هذه الفوارق، وعملوا على معالجتها ليس في الجنوب فحسب، وإنما في دار فور وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة والشرق، وبالتوزيع العادل لمشاريع التنمية وفرص التعليم والتوظيف لوفروا الكثير من الدماء والموارد.

تعرضت ماليزيا لسنوات من الاضطرابات بلغ ذروته عام ١٩٦٩، لكن الجيش والشرطة حافظا على مهنتيهما ورباطة جأشهما.

في عام ١٩٦٩ والذي شهد الأزمات والأضطرابات في ماليزيا هو نفس العام الذي أستولى فيه العسكر في السودان على السلطة للمرة الثانية، بالرغم من أن الأزمة الماليزية كانت أشد حدة إذا افترضنا أن الأزمات السياسية توفر

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٨

دعوة مجانية للجيوش المنضبطة للاستيلاء على السلطة بالقوة ولديها مبرر أخلاقي كاف لمثل هذا العمل غير الشرعي.

أكد الدكتور محاضير أيضاً على أهمية مدخل تقسيم الثروة العادل وتنميتها باعتباره مدخلاً مهماً للتغيير والتحديث، يأتي في الأولوية بعد قسمة السلطة السياسية، وتفعيل مؤسساتها الديمقراطية، وأشار في هذا الخصوص بما يُعرف بـ «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التي وُضعت لبناتها بعد الاضطربات العرقية التي اندلعت في مايو١٩٦٩ بين الصينيين الماليزيين، والملايويين أصحاب الأرض. فكانت هذه الخطة الاستراتيجية العشرينية تهدف إلى خلق موازنة اقتصادية بين الصينيين، الذين يسيطرون على منافذ الثروة، ويشكلون ثلث سكان ماليزيا، والملايويين الذين يعيشون على منتجات الهامش الزراعي الريفي، ويشكلون نصف السكان تقريباً. فمبدأ إعادة الموازنة الذي انطلقت منه الحكومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقضي بتوسيع أوعية الثروة الاقتصادية، ثم إعطاء الأولوية للكتل المهمشة، مع صيانة الكسب الذي حققته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر. وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع نصيب الملايويين في الثروة الاقتصادية من ٢,٤ ٪ إلى ٣٠ ٪، ولازمه ارتفاع نسبي طفيف في نصيب الكتل غير الملايوية (الصينيين والهنود) من ٣٤,٣ ٪ إلى ٤٠ ٪، وبينما تم خفض نصيب الأجانب المستثمرين من ٦٣,٣ ٪ إلى ٣٠ ٪. وبهذه المعادلة الخلاقة تمّ خلق قاعدة صُلبة للاستقرار السياسي صاحبها استقرار اقتصادي، فضلا نظام التعليم الذي رُوعي فيه التوسع الأفقي لمصلحة السواد الأعظم من المواطنين، والتوسع الرأسي المدروس والمحسوب للقلة المتفوقة، والتوازن الإيجابي بين متطلبات التعليم الأكاديمي والتعليم الفني، ثم إعطاء الأولوية للمناطق المهمشة لتسير بمتوالية هندسية في مجال التعليم العام مقابل متوالية

حسابية في المناطق الحضرية التي حظيت بنصيب أوفر في عهد الاستعمار البريطاني والحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال[1]. وبذلك يرى الدكتور محاضير أن نظام التعليم الأكاديمي. وما صاحبه من تدريب فني ومهني، وتحسين في أجور العاملين كل ذلك كان بمثابة حجر الزاوية وصمام الأمان لنجاح التجربة الماليزية، لأن تنمية القوى البشرية قد أسهمت في خلق قيادات سياسية مؤهلة، ومدركة لطبيعة التحديات التي تواجهها، وكيفية التعامل معها بأسلوب حضاري يتوافق ومتطلبات العصر ومستجداته، وبعد النجاح الذي حققته «السياسية الاقتصادية الجديدة» وملحقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية، حيث كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها. إذ جاءت في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محاضير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١، تحت شعار رؤية ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠.

على الجانب الأخر نرى أن انفصال جنوب السودان في حال تحقيقه ـ لن يكون نهاية المطاف. إذ يقود بدوره إلى انفصالات أخرى. حيث يصعب على أقاليم السودان الأخرى التسليم بحكم الإقليم الشمالي عليهم، ومن ثم ينقلب الموقف السياسي إلى صراع بين الأغلبية المهمشة في أقاليم السودان الباقية وبين مثقفي الإقليم الشمالي.

---

(1) http://www.sudaneseonline.com/ar/article_6214.shtml

وعليه، فعلى السودانيين جميعا أن يدركوا أنهم شركاء في الحل[1]، ومن ثم فقد يكمن حل مشكلة جنوب السودان في إحساس السودانيين بوطنهم وأنهم جميعاً متساوون أمام القانون، وأن وطنهم واحد فيه يتجانس الفكر والحركة والعطاء الإنساني، حتى يبتعدوا عن تقسيم السودان وإلا فإن دول الجوار ستتأثر بهذا التقسيم[2]، وسوف تصل مخاطره لتلك الدول، ومن ثم تزيد من تحركاتها ضد السودان وعلى الجميع أن يدركوا ذلك قبل فوات الأوان[3].

إن مفردات أزمة جنوب السودان مهما تعددت وتباينت فإنها لن تخفي أبداً حقيقة أن مسألة الجنوب السوداني في الأساس هي قضية شعب يعاني، وحقوق مشروعة، ومطالب في أغلبها عادلة.

فالحل الحقيقي يكمن في تعايش الجنوبيين مع الشماليين، ومن ثم اندماجهم في المجتمع السوداني والتخلص من العنصرية والقبلية، والتبادل الثقافي والتعايش السلمي من خلال تزاوج الثقافات واختلاط القبائل بعيداً عن خلط الأوراق، على اعتبار أن الجنوب هو الورقة الرابحة التي تزايد عليها الأحزاب الشمالية وتحاول أن تغطي عجزها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في عمليات التنمية في السودان[4].

---

(١) السيد مصطفى أحمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٩.

(٢) فاروق عبد الجواد شويقة، ايكلولوجية شعوب الدينكا في جنوب السودان، بحث مقدم في ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١، ص ٢١٠.

(٣) عبد القادر إسماعيل السيد الشر بيني، جنوب السودان فى ظل اتفاق أديس ابابا ١٩٧٢ «دراسة تاريخية»، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية، ٢٠٠٠، ص ٤٢٦.

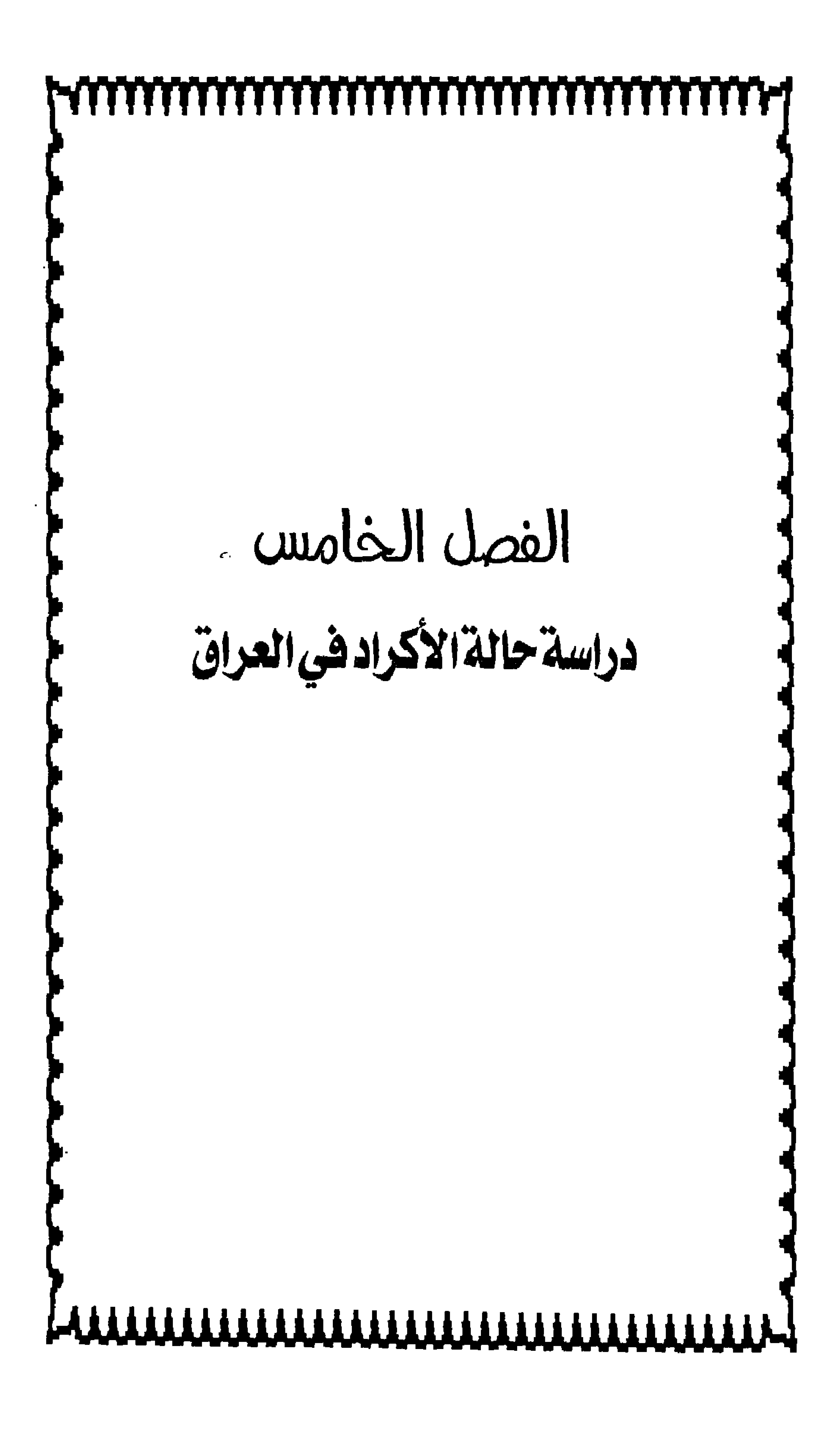
(٤) المرجع السابق، ص ص ٤٢٣-٤٢٤.

وعليه فقد يكمن التحدي في السودان في وضع شعب السودان المتنوع الأعراق على الطريق الصحيح نحو تحقيق التكامل والتعايش السلمي فيما بين الأعراق[1].

إذاً فالتغيير والتحديث اللذان ننشدهما في السودان يحتاجان إلى رؤية استراتيجية، ولا تتحقق هذه الرؤية إلا إذا توفر لها الاستقرار السياسي اللازم، ولا يتحقق الاستقرار السياسي اللازم إلا إذا حدث تقسيم عادل للسلطة والثروة، وتقسيم السلطة والثروة العادل يحتاج إلى قيادات سياسية لديها أراده سياسية، تؤمن بمرتكزات رؤيتها الاستراتيجية التي تعاهدت على تنفيذها مع الناس، فضلا على أن قضية التنفيذ نفسها تحتاج إلى جهاز إداري ومهني كفؤ، يستمد شرعيته من قوة القانون، وكفاءة الأداء الإداري والفني، وحرية الحركة الخلاقة المبتكرة.

---

(١) عبد الرحمن عبد الله، الفاتح التجاني (مترجم)، السودان الوحدة أم التمزق (بيروت: بدون مكان نشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ص ١٨٩.



الفصل الخامس

دراسة حالة الأكراد في العراق

الفصل الخامس

دراسة حالة الأكراد في العراق

تمهيد :

تندرج مشكلة الأكراد ضمن مشاكل الأقليات العرقية في المنطقة العربية، مثلها مثل جنوب السودان، فهم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا، والعرق، ومزقها التاريخ، والمصالح الدولية، لتتوزع على خمسة دول، العراق وتركيا وإيران وسوريا وأرمينيا، وفيما عدا أرمينيا التي يعد الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة، فإن هذا الوجود يُعدُّ مشكلة كبرى، في كل من تركيا والعراق وإيران وإلى حد ما سوريا نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لاستيعاب الأكراد، فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول، وتفاوتت أساليب التعامل معه من إنكار تام للتمايز كما هو الحال في تركيا وإيران إلى اعتراف، ونوع من الحكم الذاتي كما هو الحال في العراق.

وتمثل مسألة أكراد العراق الأكثر جدلا، والأكثر تعقيدا في القضية الكردية، لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى وكان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بداياته، ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي و ديني و طائفي معقد، فإن الأكراد العراقيين غالباً ما وصفوا بكونهم أصحاب نزعات انفصالية و إنهم لم يشعروا بالانتماء إلى العراق بحدوده الحالية. وقد نشأ نتيجة هذا الصراع الطويل تيارات تؤمن بأن الأكراد الذين يستوطنون العراق قد قدموا من خارج العراق.

وبالنظر إلى القضية الكردية بتاريخها، يبرز لنا اتجاهان أساسيان،

الأول يرجح الحل العسكري، وتعود جذور هذا التيار الذي ينتمي إلى المدرسة القومية التقليدية، إلى بعض النزعات الاستعلائية والتنكر لحقوق الشعب الكردي. ويقابل هذا الاتجاه أو يكون أحيانا رد فعل له ضيق الأفق القومي لدى بعض التوجهات الكردية واستعدادها للتحالف مع قوى معادية للبلاد. والثاني، هو الذي انتشر على المستوى الشعبي (في العراق بشكل خاص) ويدعو إلى اعتماد الحل السلمي للقضية الكردية، والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وشراكته في الوطن، سواءً عن طريق الحكم الذاتي أو من خلال شكل من أشكال الفيدرالية أو أية صيغة تضمن هذه الحقوق.

وعليه، تمّ التركيز في هذا الفصل على مشكلة الأكراد كجزء من العرق الكردي الذي يستوطن الحدود الحالية لجمهورية العراق، وهي المشكلة الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا في القضية الكردية، لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية، عقب الحرب العالمية الأولى، ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني وطائفي معقد، فإن الأكراد العراقيين غالبا ما وصفوا بكونهم أصحاب نزعات انفصالية وإنهم لم يشعروا بالإنتماء إلى العراق بحدوده الحالية. كما كثرت الكتابات في الآونة الأخيرة عن الطائفية والفيدرالية العراقية بل والتقسيم.

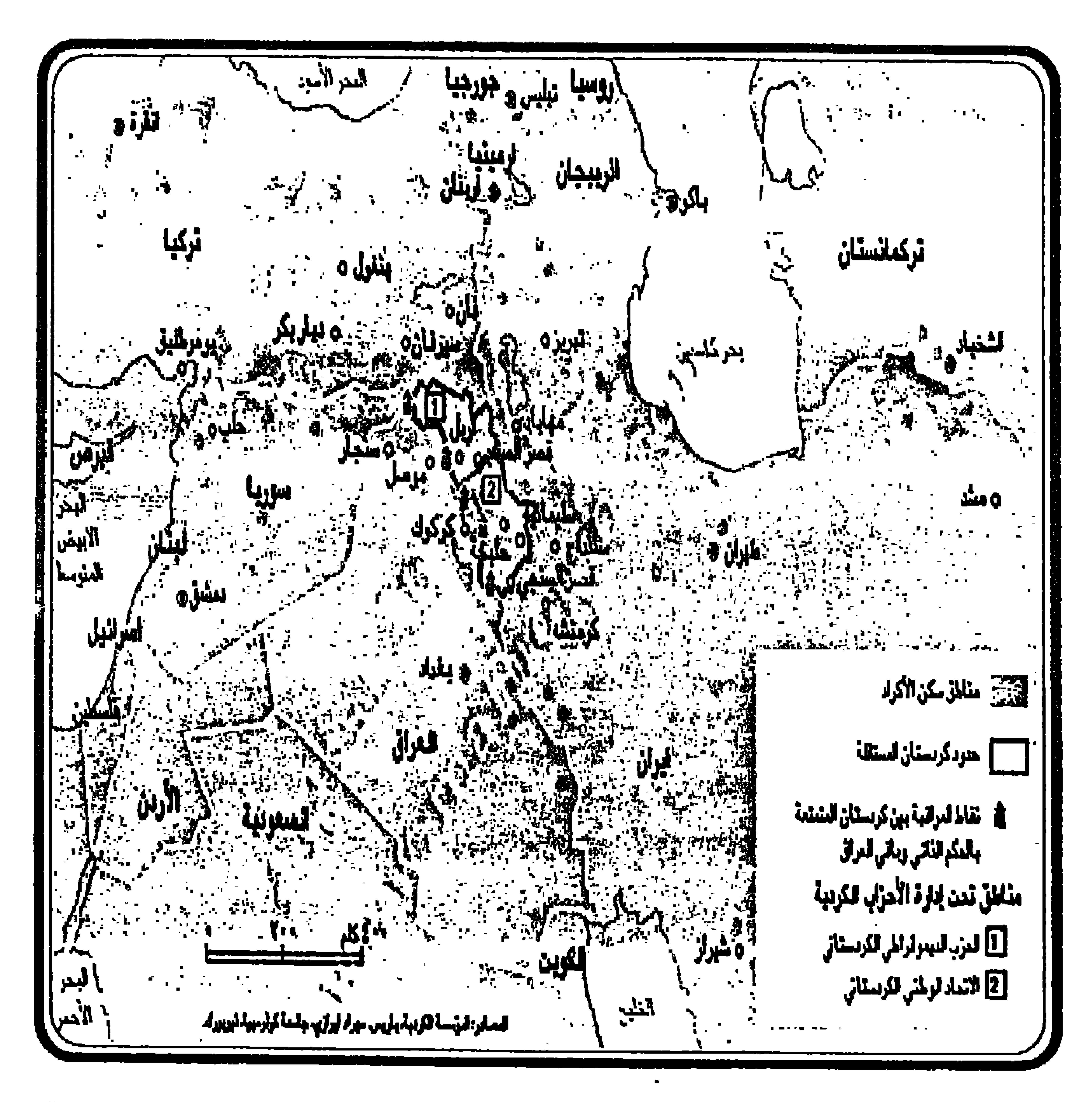
ومن هذا المنطلق قامت الباحثة باختيار هذه الحالة، من منظور أن الأكراد يمثلون اليوم أحد أهم وأكبر الأقليات العرقية في المنطقة العربية، والتي تمتلك تاريخاً ممتداً عبر التاريخ.

وعليه، فقد تناولت الباحثة هذا الفصل من خلال مبحثين، في المبحث الأول تتحدث عن أبعاد القضية الكردية في العراق، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى المشكلة الكردية، من خلال مراحل تطور المشكلة منذ بداية

المشكلة وحتى الآن. وفي نهاية الفصل تعرض الباحثة لرؤيتها تجاه إيجاد حلول للمشكلة الكردية، في العراق على ضوء تجربة ماليزيا في إدارة المجتمع متعدد الأعراق.

خريطة رقم (٥-١)

خريطة توضح أماكن تواجد الأكراد



Source: www.mafhoum.com/press5/atlas20_files/8203V2.gif

المبحث الأول

المسألة الكردية: الأبعاد والمضمون

في هذا المبحث تناولت الباحثة، أبعاد المسألة الكردية: البعد التأصيلي للأكراد، البعد الجغرافي لكردستان، البعد اللغوي والثقافي، البعد السكاني والبعد المجتمعي.

أولا: البعد التأصيلي:

قد يختلف المؤرخون في تقدير أصول الأكراد، فمنهم من يرجعها إلى أصول عربية، ومنهم من يرجعها إلى أصول تركية وآرية، وآخرون يرون أنهم أحفاد الميدنيين الذين سكنوا بلاد فارس عام ٨٣٦ قبل الميلاد، ويرجع المستشرق الروسي الشهير «نيكتن» المتخصص في تاريخ الأكراد والذي تابعه فيه الدكتور «رشيد ياسمى» المتخصص الإيراني في تاريخ الأكراد أيضا، أن الكرد يعود أصلهم إلى الكردوخين الذين قابلهم المؤرخ اليوناني القديم «اكزنفون» وإنهم هم أجداد الأكراد الحاليين (وأكزنفون هذا المؤرخ اليوناني والذي اعتمد في رواياته التاريخية على هيرودوت). في حين يرى آخرون أن البحث عن منشأ الأكراد مازال غامضا. وبصفة عامة لا تزال الآراء متضاربة في أصولهم ومنشأ لغتهم، إلا أنه وبشكل عام يوجد إتفاق أكبر على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجاً لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندو-أوربية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة[1].

ومن ثم فهناك نظريتان في أصل نشأة الأكراد، **الأولى:** وهي ما ذهب

---

(١) أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)، ص ٢٥.

إليه المستشرقون، بانتساب الأكراد إلى منظومة زاجروس، باعتبارهم من الجنس القوقازي، وأن تاريخهم يبدأ مع ظهور السومريين والأكاديين، وإنهم لعبوا دوراً سياسياً في ظهور الآشوريين القدماء، والثانية: يتبناها جزء أخر من المستشرقين.إذ يؤكدون أن الأكراد ينتسبون إلى عناصر آرية أو هندو- أوروبية، هاجرت منذ ثلاثين عصرا قبل الميلاد نحو زاجروس، ومن ثم إلى شرقيها وغربيها واندمجت مع بقايا أهالي زاجروس وكوردستان الأصلية، وشكلت هذه الهجرات الطبقة الثانية لمنظومة زاجروس المسماه بالآريين الذين يرجع إليهم أصل الأمة الكردية، ورغم ذلك فهناك علاقة متينة بين الأكراد وبين منظومة زاجروس الأولى، كما يؤيد ذلك علماء التاريخ الذين يؤكدون أنهم من أقوى العناصر المهاجرة إلى زاجروس وكردستان، واحتلوا شرقي بحيرة أورمرية، وسواء كان هؤلاء الوافدين هم من القوقاز أو من أصول آرية فإنهم على كل الأحوال مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمنظومتي زاجروس الأولى والثانية(١).

احتلت المسألة الكردية في العراق مكاناً بارزاً في تاريخه المعاصر بل إنها شكلت معضلة من معضلاته السياسية لكونها تقدم نموذجاً لا يتكرر في الواقع العراقي والعربي لأقلية تجد في تماسكها القومي وتركزها الجغرافي وواقعها الاجتماعي والسياسي ما يشجعها باستمرار على الوقوف بوجه النظم السياسية العراقية والمطالبة بحقوقها القومية، وعلى هذا الأساس اكتسبت المسألة الكردية في أسباب تبلورها وعبر تاريخها الطويل سمات معقدة،

---

(١) أحمد تاج الدين، المرجع السابق، ص١٧ .

انظر أيضا، درية عوني، المشكلة الكردية، مجلة وجهات نظر، العدد٥٢، مايو ٢٠٠٣، ص ٤٨ .

وجوانب مشتركة لم يعد من المنطقي تجاهل دراساتها عبر أبعادها الداخلية وأيضا الخارجية(١).

فهم ثاني أكبر جماعة عرقية موجودة في العراق، يعيشون أساساً شمال البلاد. وهنا تلتقي الخطوط الدينية والعرقية بين كل من العرب والأكراد، فكلاهما مسلمون ومعظم الأكراد من السنة(٢)، ينتمون إلى المذهب الشافعي من حيث تفاصيل الفرائض الدينية، لكن أعداداً كبيرة في جنوب وجنوب شرق كردستان (أي العراق وإيران)، يعتنقون المذهب الشيعي الأثنى عشري، شأن غالبية سكان إيران، وسكان جنوب العراق(٣)، كما ينتمي بعض شيوخ الأكراد ورؤساؤهم الدينيون، خاصةً في شمدينان (كردستان تركيا)، وشهر زور(كردستان العراق)، إلى بعض الطرق الصوفية النقشبندية. والقادرية(٤).

ثانيا: البعد الجغرافي لكردستان:

لفظ «كوردستان» تعني بلاد الأكراد، وهي منطقة واسعة لا حدود سياسية لها ولا وحدة قومية تجمع بين سكانها، وقد أطلقها «سنجار» أخر ملوك السلجوقيين على أحدى مقاطعات مملكته في القرن الثاني عشر الميلادي(٥).

---

(١) دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(2) Dawn Brancati, **Can Federalism Stabilize Iraq?,** The Washington Quarterly,Vol.no.2,Spring2004, p30

(٣) مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٢.

(٤) درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام (القاهرة: «مجلس الشعب، قطاع المعلومات، دار الهلالي،١٩٩٣)، ص ٢٩.

(٥) منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان (رؤية عربية للقضية الكردية) (لندن: رياض الدين للكتب والنشر، الطبعة الأولى، مايو١٩٩١)، ص ٢٥.

وتقع كوردستان في الجزء الغربي من قارة أسيا[1]، ويقول الأكراد وعدد غير قليل من المستشرقين – خاصة المستشرق فلاديمير مينورسكي – أن كردستان تمتد جنوباً إلى شط العرب (كردستان إيران)، وغرباً إلى خليج الإسكندرية (تركيا) على البحر الأبيض المتوسط[2].

في حين يقول شمس الدين سامي مؤلف القاموس التركي أن كردستان هي الأراضي الواقعة على طرفي حدود إيران مع الدولة العثمانية، والتي تقع شرق وشمال جزيرة «ابن عمر» وهي من الممالك العثمانية ورغم تعدد آراء المستشرقين والرحالة والباحثين الأكراد حول خارطة كردستان، فإن ثمة من يؤمن بينهم بأن كردستان تقع في قارة آسيا بين خطي عرض ٣٣–٤٠ درجة وبين خطي طول ٣٧ – ٤٠ درجة، أي أنها تعتبر بموجب الاصطلاحات الدولية الدارجة جزءا من منطقة الشرق الأوسط، وأن إقليم كردستان يقع على الهضبة الكبرى الأناضولية والمتصلة بالهضبة الإيرانية التي تتوجها جبال زاجروس شمالا وتنحدر جنوبا حتى مشارف الجزيرة العربية[3].

وقد ضمت كردستان لكونها منطقة جبلية على مر السنين طائفة واسعة من الأديان المعارضة والجماعات الإثنية، وكان بعد الجبال وعزلتها يحميان المعارضين السلطات الدينية والسياسية[4].

---

(١) أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص٢٩.

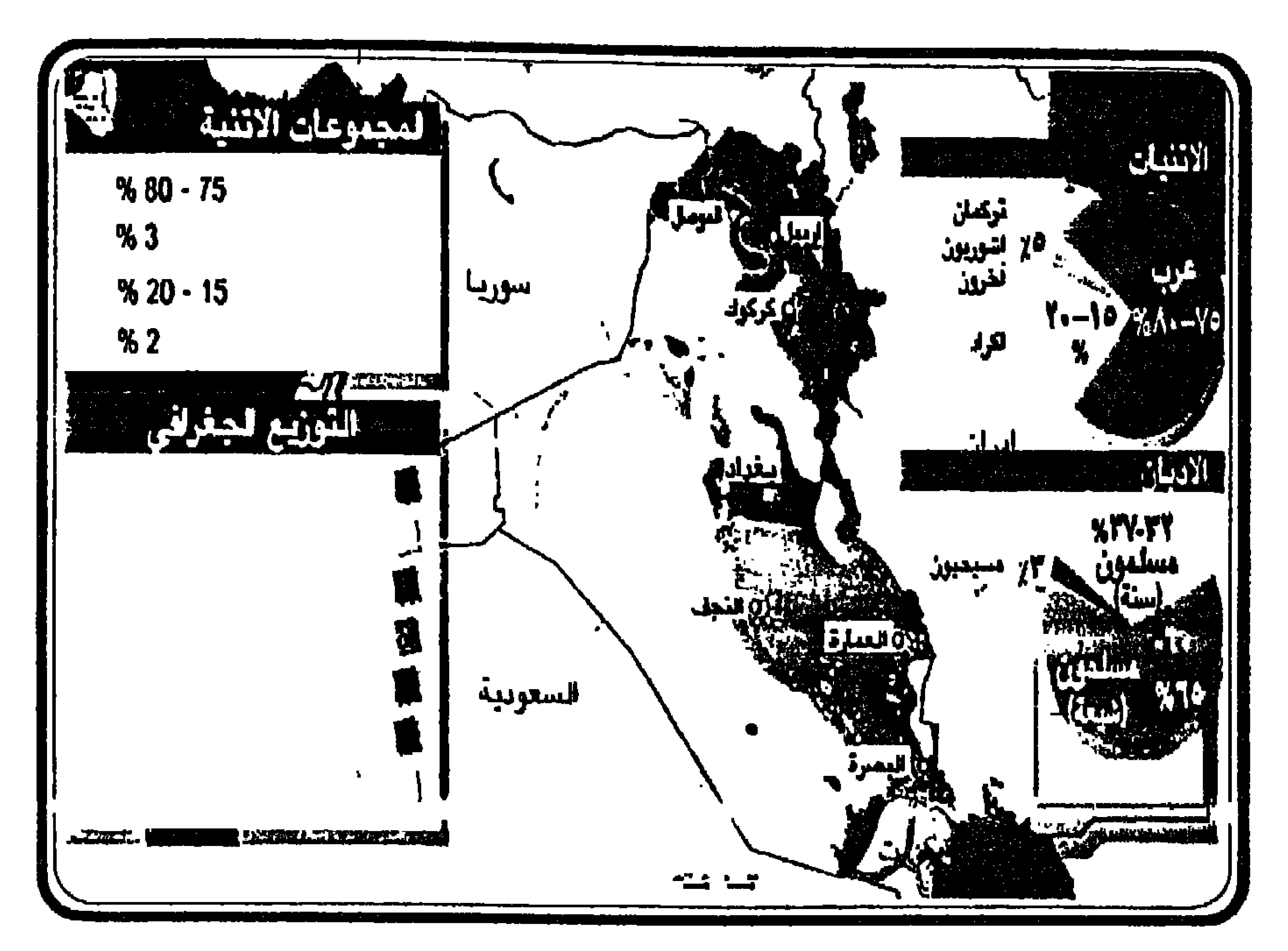
(٢) درية عوني، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، ص ٧١.

(٤) إبراهيم غرايبة، الإثنية والدولة، أرشيف قناة الجزيرة على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/EXERES/80C32214-E5D2-45D

خريطة رقم (٥-٢)

خريطة توضح الاثنيات والقوميات والأديان في العراق



Source: iraq4all.dk/Map/map.htm

وفيما يتعلق بمساحة كردستان، فقد تختلف التقديرات، حيث إن هناك من يقدر مساحتها بحوالي ٤٠٩,٦٥٠ كيلو متر مربع[1]، وهناك آخرون يقدرون مساحتها بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كيلوا مترا مربع، أما الكاتب «لرامبو» فإنه يقدر هذه المساحة بحوالي ٥٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع[2].

تتألف كردستان من منطقة سهلية وجبلية، حيث تحتضن سهولا خصبة، ترويها أنهار عديدة أهمها: دجلة، والفرات اللذان ينبعان من أرضها، وتكثر

---

(١) أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) درية عوني، عرب وأكـراد....، مرجع سابق، ص٢٥.

فيها العيون والنهيران والجداول، تتقاسمها العراق وإيران وتركيا مع مستعمرات في القوقاز ومنحدرات جبل «ارارات» في أرمنية السوفيتية[١].

وقد تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة كردستان، في أنها تمتلك ثروات معدنية ونفطية ومائية وزراعية هائلة، حيث تمتاز بخصوبة أرضها وكثرة فواكهها، وتحيط بها القمم الشاهقة التي وصفها الرحالة (سركون)، بأنها كالخناجر المصوبة نحو الفضاء، (فمثلا تقع جبال «جودي» عند الساحل الأيسر من نهر دجلة، حيث تقول الأساطير الشرقية إنها مهبط نوح)[٢].

عاش الأكراد في كردستان في شبه اكتفاء ذاتي، حيث إن بلادهم جبلية وعرة، وتنظيمهم الاجتماعي يرتكز على العشائر القبلية، وتنظيمهم الاقتصادي الذي يعتمد على الرعي والزراعة المطرية[٣]، فقد تزخر كردستان بالموارد المائية، ففيها أكثر من عشرة الألف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه، والبحيرات الطبيعية. كل ذلك يشكل قوة صناعية هائلة، سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو الزراعية، كما أن تركز المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان (تركيا)، فلا عجب أن أهم وأكبر السدود مثل: سد صدام في الموصل على نهر دجلة (العراق) وغيره، تقع جميعها على أرض كردية.

وقد يأتي النفط على رأس الثروات سواء في كردستان العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا، حيث تقع كردستان على مقربة من أغنى حقول النفط في العالم، ويقدر احتياطي النفط في كردستان ككل بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي

---

(١) احمد تاج الدين، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الرابع، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص١٣٨-١٣٩.

كردستان العراق يوجد النفط بوفرة في (حقول كركوك، وعين ذالة وخانقين)، وفي كردستان تركيا يوجد النفط في (ديار بكر، وباطمان)، وفي كردستان إيران يوجد في (منطقة كرمنشاه قصر شيرين، وخانة)، وفي سوريا يوجد النفط في منطقة (الجزيرة الكردية)[1].

جدول رقم(٥-١)[2]

جدول يوضح احتياطات النفط العراقي حسب المحافظات

المحافظة	الاختلاط العرقي/ الطائفي	نسبة احتياطات النفط المقدرة
البصرة	شيعة عرب	٥٩
ميسان	شيعة عرب	٨
ذي قار	شيعة عرب	٥
المثني	شيعة عرب	٠
القاديسة	شيعة عرب	٠
النجف	شيعة عرب	٠
كربلاء	شيعة عرب	٠
بابل	شيعة عرب	٠
واسط	شيعة عرب	١
الإنبار	شيعة عرب	٠
بغداد	شيعة عرب/سنة عرب	٦
صلاح الدين	شيعة عرب	٣
ديالي	شيعة عرب/سنة عرب/أكراد	١ (ثلاثة حقول غاز)
تميم	أكراد/ سنة عرب	١٢
السلمانية	أكراد	٠ (حقلا غاز)
اربيل	أكراد	٣
دهوك	أكراد	٠
نينوي	سنة عرب/ أكراد	٣

(١) درية عوني، عرب وأكراد....، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) أشرف محمد كشك، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٠، اكتوبر٢٠٠٧، ص١٩١.

تقع المنطقة الكردية في العراق، في أولوية الموصل وأربيل وكركوك السلمانية وديالي، وتبين الإحصاءات أن الأكراد لا تتجاوز نسبتهم ٥٠ بالمائة من سكان الألوية الخمسة، وإنهم يمتلكون أقل من نصف أراضيها. بينما العرب والمنتسبون للتركمان والكلدان والآشوريين يقاربون نصف السكان، ويمتلكون أكثر من نصف الأرض، والتداخل السكاني في المنطقة ممتدة بطولها. كما أن المناطق ذات الأكثرية الكردية النسبية مفصولة عن بعضها بسلاسل جبال غاية في الوعورة، (لواء السليمانية، منطقة كويسنحق، رانية، منطقة أربيل، راوندوز، رايات، منطقة عفرة، ومنطقة داهوك – العمادية)، ونتيجة لذلك تمايزت اللهجات والعادات بين أكراد العراق[1].

ثالثا: البعد السكاني:

ليس هناك إحصاء دقيق للعدد الحقيقي للأكراد، فمعظم الإحصائيات عن الأكراد يشوبها الخلط والتناقض والتعميم بسبب بعض الجوانب السياسية، وجانب توزيعهم على عدة دول ومع ذلك فإن معظم هذه الإحصائيات السكانية تعود إلى ما قبل عام ١٩٦٠ أي أنها تعود إلى نصف قرن من الزمان ومن المتوقع أن يكون الأكراد قد تضاعفوا بعد هذا التاريخ[2]. فيقول **س. س جافان** أن عدد أكراد العراق يصل إلى، ١,٥٠٠,٠٠٠[3]. وفي إحصاء أخر نشرته مجلة **Sovietskaia Einografia** التي تصدر في موسكو بقلم **س. أ. بـــــروك** قدرت المجلة عدد أكراد العراق ٩٠٠,٠٠٠ طبقا لإحصاء

---

(١) عوني فرسخ، الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي وتحديات الحاضر واحتمالات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد١١٩، يناير١٩٨٩، ص٥٢.

(٢) أحمد تاج الدين، الأكراد، تاريخ شعب وقضية وطن، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) س.س جافان، كردستان أمة مقسمة في الشرق الأوسط، في: احمد تاج الدين، لمرجع السابق، ص ٣٨.

١٩٥٢ . وفي ٢٩-١-٢٠٠٠ نشرت جريدة الحياة اللندنية تحقيقاً اجتماعياً وسياسياً عن الأكراد، أكدت فيه أن آخر إحصائية للأكراد تشير إلى أن عددهم الفعلي قد بلغ ٤٠ مليون نسمة، يعيشون على أراضي كردستان، ولم يقدم التحقيق عدد الأكراد في كل دولة[١] . وقد قدر «خير الدين حسيب» في كتابه الصادر في ٢٠٠٦ . نسبة أكراد العراق بحوالي ١٦,٤٥ ٪ تقريباً من تعداد سكان العراق[٢] .

«الأكراد في العراق هم جزء من كردستان التي قسمت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بموجب اتفاقية سيفر ما بين العراق وتركيا وإيران، ومجموع الأكراد يقدر بحوالي ٢٧ مليونا ١٤ في تركيا. ٦ في إيران. ٤ في العراق، ومليون في سوريا، ومليونان تقريباً متفرقات في أنحاء العالم. ولم يكن للعراق علاقة بهذا التقسيم الذي فرض عليه كما فرض على غيره»[٣].

رابعا: البعد المجتمعي :

يوصف المجتمع الكردي بأنه ليس مجتمعاً موحداً بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة، وذلك بسبب المواقع الجغرافية والمعوقات السياسية والقبلية لكنه يبقي مجتمعاً واحداً. وبما أن كوردستان هي بلاد الجبال والهضاب فإن الطابع الجبلي ومناخه، تركا تأثيرهما الواضح على المجتمع مما جعل الإنسان الكردي ينشأ وهو منطبع على صورته تماماً، أما من سكن المدن وارتاد السهول، فقد تأثر بحياته الجديدة وطابعها لكنه بقي محتفظاً بسماته الجبلية الأصلية[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٢ .

(٢) خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٤٢٧ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤٢٦ .

(٤) منذر الموصلي، مرجع سابق ، ص٥٩ .

«إن القبلية الكردية وحدة اجتماعية سياسية، وبصورة عامة أرضية أيضا، ومن ثم اقتصادية. تقوم على نسب قرابة حقيقية أو مزعومة مع بنية داخلية متميزة، أنها مقسمة بصورة طبيعية إلى عدد من العميرات، تنقسم كل واحدة منها بدورها إلى وحدات أصغر»[1].

فالكردي بدوي بطبعه يعشق الجبال والصحراء كما يعشق الحيوان من دواب للركوب أو ماشية يرعاها، وهو إلى جانب اعتماده في المعيشة على الزراعة)معظم الزراعات والصناعات اليدوية تكفي الأكراد ذاتياً ويصدرون منها للخارج مثل الزيت، عسل النحل، والفواكه المجففة، شمع العسل، الجبن، والسمن، والأسماك إلى جانب أنواع من الصوف والجلود والزيوت وبذر الكتان ودود القز وأنواع الحرير الخام)[2]، ويعتمد أيضا على الرعي بصفة رئيسية خاصة لوجود مراعي جيدة منتشرة في معظم مناطق كردستان، حيث يرعى الكردي معظم أنواع الماشية المعروفة. ومنذ نصف قرن من الزمان كانت في كردستان وحدها حوالي ٣٥ مليون و٧٠٠ ألف من رؤوس الماشية موزعة على (الغنم ١٣,٠٠٠,٠٠٠، الماعز ٨,٠٠٠,٠٠٠ الدواب ٢,٠٠٠,٠٠٠، الأبقار ١,٧٠٠,٠٠٠)، هذا عدا بقية الدواب مثل الخيول وغير ذلك[3].

---

(١) بيرش بيروجلو، فخري لبيب (مترجم)، اضطرابات في الشرق الأوسط، الإمبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي، (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ص ١١٣.

(٢) أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص٤٤.

خامسا: البعد اللغوي - الثقافي :

للأكراد لغتهم المتميزة في شكليها المكتوب والمنطوق[1]، وتضم اللغة الكردية لهجات عديدة من أهمها **اللهجة الكرمانجية Kurmanji** ، **واللهجة السورانية Sorani** ، فالأولى يتكلم بها الأكراد الساكنون في كردستان تركيا، قسم من أكراد العراق (كردستان العراق) في (محافظة دهوك) ، وكردستان سوريا، والجزء الشمالي الغربي في كردستان إيران وأكراد الاتحاد السوفيتي (سابقا) . أما اللهجة السورانية فيتكلم بها أكراد السلمانية وأربيل كركوك (كردستان العراق) وأكراد كردستان إيران (إلا الشمال الغربي منها) . كما توجد لهجات أخرى أقل انتشاراً وهي: فيلي **Feyli** ، ويتحدث بها بعض الأكراد في إيران والعراق في بغداد وكوت العمار وبدوا، جوراني **Gerani** ، ويتحدث بها قلة من أكراد العراق وإيران، كلهوري **Kelhori** ، ويتحدث بها قلة أخرى من أكراد العراق وإيران[2] .

وبالرغم من أن ما يفرق بين الأكراد والأغلبية العربية هو عامل اللغة، إلا أن الكردية ليست لغة واحدة، ولكنها مجموعة متفرقة من اللهجات، يصعب على بعض الأكراد أنفسهم فهمها أو الحديث بها جميعا[3] . واللغة الكردية هي خليط من العربي والفارسي والتركي والهندي، والأكراد أنفسهم لا يتمتعون بلغة واحدة للتفاهم فيما بينهم، فالكردي في أربيل يتحدث بلغة تختلف عن اللغة التي يتحدث بها الكردي في السلمانية، وحتى أبناء المدينة الكردية الواحدة لا يتفقون على لغة معينة[4] .

---

(1) Kendal," Kurdistan in Tukey" in Gerad Chaliand (ed), " **People Without A country**" (London: Zed Press, 1980), P.p83-87.

(٢) درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، مرجع سابق، ص ص٢٧–٢٨ .

(٣) سعد الدين إبراهيم، تأملات فى مسألة الأقليات، مرجع سابق، ص ص ٧٤ ، ٧٥ .

(4) http://www.kurdishacademy.org/

وعليه، فقد كانت الاختلافات في اللهجات واللغة المكتوبة كما يمارسها الأكراد في كلٍ من العراق وتركيا وإيران وسوريا عقبة للاتصال عبر الحدود القومية، فاللهجة الشمالية وأيضا الشمالية الغربية عادة تسمي «الكورماني»، فضلا على أن هنالك مصدراً محتملاً للإرباك، هو حقيقة أن بعض القبائل الجنوبية تطلق على نفسها أيضا «الكورمان» وبالتالي يطلقون على لغتهم «الكورماني» رغم أنها تنتمي إلى المجموعة الشمالية. ويطلق على اللهجات الجنوبية «السوراني»، واللهجات الجنوبية الشرقية مثل السني (السانانادي)، والكيرمانشاهي، والليكي، وتلك اللهجات أقرب إلى الفارسية الحديثة. وهناك أيضا مجموعتين أخريين من اللهجات يجري الحديث بهما في كردستان وهما تنتميان إلى نوع أخر من العائلة الإيرانية وهما «الزازا والجوراني»[1].

كانت تكتب اللغة الكردية في جميع أنحاء كردستان بالحروف العربية، إلا أنها الآن تكتب في تركيا بالحروف اللاتينية وفي العراق وإيران تكتب بالحروف العربية، وقد لوحظ مؤخرا أن أكراد العراق بدءوا يستخدمون الحرف اللاتيني بدلا من الحرف العربي، وقد أرجعوا هذا التحول إلى أن هناك بعض الحروف الكردية التي لا مكان لها في الأبجدية العربية[2].

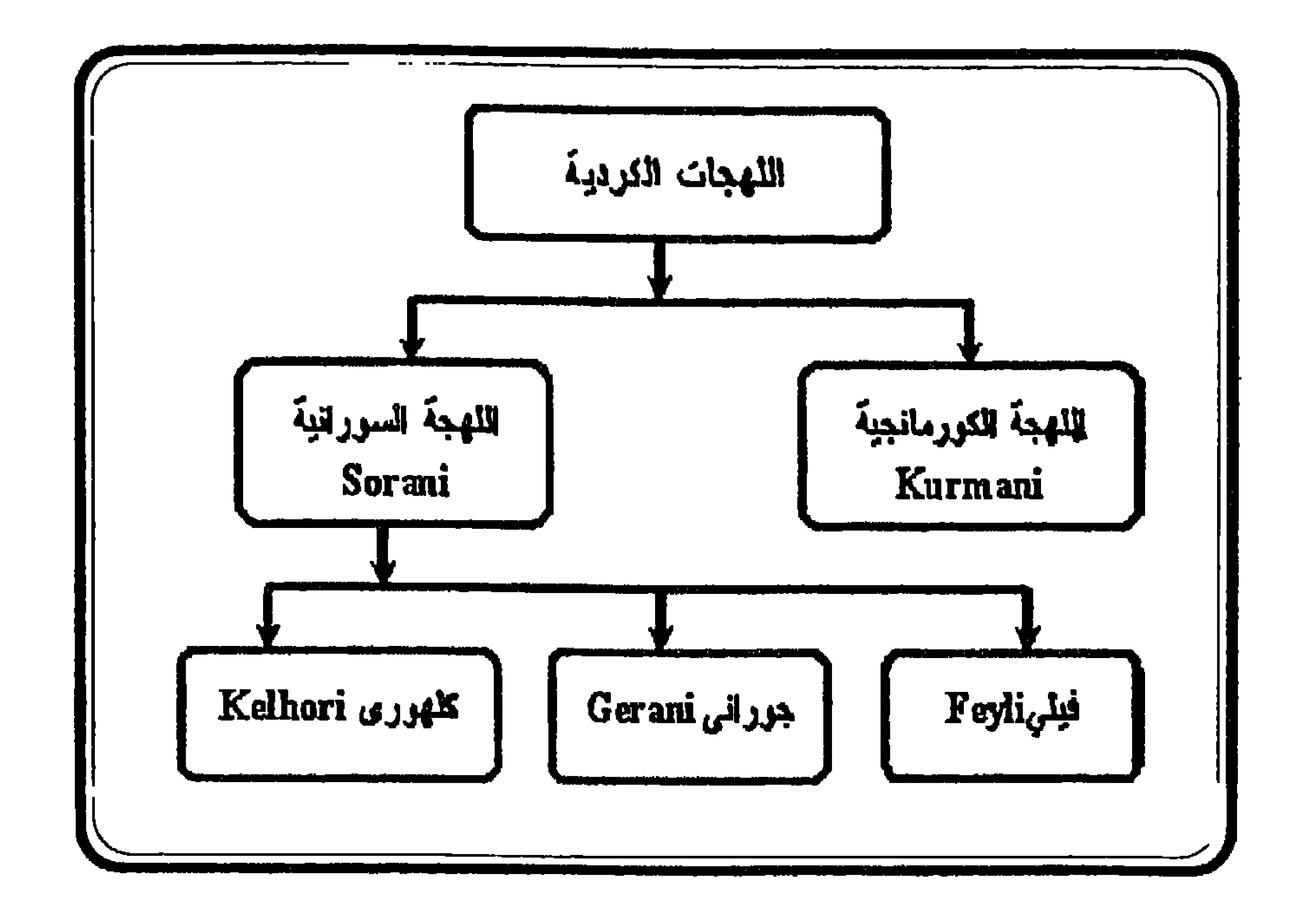
---

(1) Martin Van Bruinessen, Agna, Shaikhand and State: The Social and Political Structure Of, (London: Zed Books,1992),P.P.21-22.

(٢) رجائي فايد، أكراد العراق؛ الطموح بين الممكن والمستحيل (القاهرة: الطبعة، الأولى، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

شكل رقم(٥-١)(١)

شكل يوضح اللهجات الكردية



يتضح من خلال هذا الشكل أن الكرمانجية والسورانية، هما اللهجتان الأساسيتان لدى الأكراد. ويقول عالم الانثروبولوجيا «مارتن فان برونيسن»، أن اللهجتان تفتقران إلى الفهم المتبادل، فالسوراني لا يفهم اللغة الكرمانجية، والكرمانجي لا يفهم اللغة السورانية، ولكن تعلم اللهجة الأخرى يتقدم نسبياً عند الجميع، كما يقول أيضا أن هناك فوارق اقتصادية وثقافية واسعة بين الجزء الشمالي الناطق بالكرمانجية (بادينان)، والجزء الجنوبي الناطق بالسورانية من كردستان العراق، فقد كان ذلك سبباً رئيسياً في الصراع داخل

(١) هذا الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما ورد في: درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، مرجع سابق، ص ص ٢٧ – ٢٨.

الحركة الكردية منذ بداية الستينيات في أقل تقدير، وقد تمتاز «بادينان» بالتخلف الاقتصادي وهيمنة القبائل، أما «سوران» فإنها أكثر تمدينا وأفضل تطوراً من ناحية التعليم والاقتصاد، مما همش دور القبائل فيها.

وعليه، فاللهجة الكردية السورانية هي التي اكتسبت موقع اللغة الرسمية في العراق، وترسخ موقعها أكثر بصفتها لغة ادبية ووسيلة تعلم، في حين أن الكرمانجية تعرضت للإهمال، حيث كانت لغة التعليم في مدارس «بادينان» أما العربية أو السورانية وليس الكرمانجية[1].

> **«قد تعرضت اللهجات الكردية المتنوعة في البلدان التى يسكنها الأكراد إلى تأثيرات كبيرة من اللغات الرسمية في تلك البلدان، من ناحية المفردات والنحو والصرف أيضا، في حدود معينة. وهكذا فإن اللهجة المحكية الواحدة على جانبي الحدود بين دولتين أخذت تفترق تدريجيا إلى لهجيتين»[2].**

ومما هو جدير بالذكر أن أكراد العراق هم الذين سنحت لهم الظروف عن غيرهم من أكراد الدول المجاورة بأن يعلموا أبناءهم باللغة الكردية وأن تنشأ لديهم جامعات ومدارس كردية[3].

---

(١) مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية ...، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٥٣

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٣) رجائي فايد، أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستحيل (القاهرة: الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)، ص ٢٩.

المبحث الثاني

المشكلة الكردية ومراحل التطور

تعد مشكلة الأكراد في العراق واحدة من أبرز وأعقد المشكلات السياسية التي أخفقت كل القيادات الحاكمة في محاولات تسويتها على نحو يؤمن استمرار تعايش القوميتين العربية والكردية واندماجهما العضوي ضمن إطار الوحدة الوطنية.

الجذور التاريخية للمشكلة الكردية:

ترجع بداية نشأت المشكلة الكردية إلى القرن الخامس عشر. حيث جرى التقسيم الأول لكردستان بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية الإيرانية[١]، (فقد اصطدمت الدولتين الصفوية والعثمانية عام (١٥١٤م) في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، كان من نتائجها تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين) وكان هذا هو التقسيم الأول لكردستان[٢]. وفي عام ١٩١٦ وبموجب اتفاقية سايكس – بيكو، تم تقسيم المنطقة التابعة للخلافة العثمانية (أي تركة الإمبراطورية العثمانية سواءً في أوربا أو في المنطقة العربية، حيث اقتسام الغنائم بين المنتصرين الكبيرين بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى)، بين تركيا وهي الأكبر مساحة (١٩٤,٠٠٠ كيلو متر مربع)، والأكثر سكانا (١٠ مليون)، وإيران (١٢٥,٠٠٠ كيلو متر مربع) وسكان (٧ مليون)، والعراق (٧٢,٠٠٠ كيلو متر مربع) وسكان (٥ مليون)

(١) رجائي فايد، الأكـــراد، التقرير السنوي السادس لعام ١٩٩٩، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ١١٢.

(٢) عبد الله محمد العلياوي، جذور المشكلة الكردية، ارشيف قناة الجزيرة على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CF2F4A64-F891-47C0-9078-ABE929D48AB1.htm#19

وسوريا (١٨,٠٠٠ كيلو متر مربع)، وسكان (١ مليون)، والاتحاد السوفيتي سابقاً (١٨,٠٠٠ كيلو متر مربع) وسكان (١ مليون)[١]، هذا بالإضافة إلى مليونين تقريباً متفرقان في أنحاء العالم، ويعد هذا بمثابة التقسيم الثاني لكردستان، ونشأت القضية الكردية التي ما زالت حتى الآن، والتي لم يكن للعراق علاقة بهذا التقسيم الذي فرض عليه كما فرض على غيره[٢].

والأكراد هم جماعة يبدأ الخلاف حول أصولها التاريخية[٣]، وينتهي عند تعدادهم (٢٧ مليونا تقريبا)[٤] كما أوضحنا في السابق. ولكن اغلب الباحثين يتفقون على أنهم ينتمون إلى المجموعة الهندو- أوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد، واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الاقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبية سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالكرد[٥]. وفي العــراق يستوطنون مناطق جبلية بشمال العراق. بدأ تمردهم عند غزو المغول للعراق في القرن الثالث عشر، واستمر حتى القرن التاسع عشر بعد أن تمكن السلطان العثماني من القضاء على هذا التمرد، وخلال الحرب العالمية الأولى شاركوا في القتال مع الدولة العثمانية، ولكن بظهور بوادر الهزيمة اتصلوا ببريطانيا على أمل الحصول على تكوين دولة كردية ونتج عن ذلك أن منحتهم اتفاقية

---

(١) الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الرابع لعام ١٩٩٧، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيه، ص١٣٩.

(٢) خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

(٣) صلاح سالم، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٤) خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

(٥) أمين شحاتة، الكرد.. معلومات أساسية، أرشيف قناة الجزيرة على الرابط التالي:

http://www aljazeera.net/NR/exeres/B6740618-5822-431D-9AEB-4C51D9 45( )[illegible]

«سيفر» Sevre[1]، حق الحكم الذاتي تمهيداً للاستقلال، إلا أن وصول «أتاتورك» للحكم في تركيا أوقف ذلك وجاءت بعد ذلك معاهدة «لوزان»[2] خالية من أي إشارة لمشروع الدولة الكردية[3].

شكلت بدايات القرن العشرين المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكردي المطالب بالحقوق القومية، فمنذ الحرب العالمية الأولى أخذت آمال الأكراد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد لا سيما بعد أن وضع الرئيس الأمريكي «ودرو ولسن» عام ١٩١٨ مبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير والتي اقترح من خلالها بأن من حق أبناء الأقليات الإثنية المتواجدة في إطار الدولة العثمانية (الأكراد، الأرمن، الاشورين) أن يحصلوا على دولتهم الخاصة[4].

---

(١) أقر الحلفاء في اتفاقية سيفر التي أبرمت قرب باريس في العاشر من شهر آب/أغسطس عام ١٩٢٠ في المادة السادسة منها إعطاء الكرد حق الحكم الذاتي، ونوهت المادة ٦٤ بإمكانية تأسيس دولة كردية مستقلة. غير أن تلك الاتفاقية لم يتم تطبيق بنودها المتعلقة بحقوق الكرد.

انظر: كمال القصير، محطات بارزة في حياة الأكراد، أرشيف الجزيرة على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1B3F91F0-BB7F-4D1A-9C3D-054BABBAC027.htm

(٢) في ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان، ولم يرد ذكر المسألة الكردية في متن هذه الاتفاقية على عكس سابقتها (سيفر) وتم الاقتصار على ذكر الحقوق الثقافية والدينية للأقليات، وصار موضوع الكرد أقل حضورا.

انظر: المرجع السابق.

(٣) صلاح سالم، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٤) دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

فضلا عن أن الإثنية الكردية قد تأثرت خلال القرن العشرين بعوامل شتى اجتماعية، اقتصادية، وسياسية مثل[١]:

- مؤثرات بناء الأمة في تركيا وإيران والعراق وسوريا.
- تطور نظم المواصلات واتساع التعليم وانتشار الأبجدية (باللغات الرسمية على الأقل) وتزايد الحراك الاجتماعي. وعليه تمحورت مطالب الأكراد بتكوين دولة خاصة بهم، نتيجة لتمايزهم العرقي واللغوي، فضلاً عن التمركز الجغرافي في منطقة جبلية بشمال العراق، حيث ثراء كركوك والموصل بالنفط الذي يطالبون بنسبة منه، مركزية التنظيم الاجتماعي القبلي، تكرار عمليات التمرد المسلح خاصة بعد عام١٩٢٠[٢].

وفي عام ١٩٥٨ تمتعت الحركة الكردية بفترة قصيرة من التجديد تالية لسقوط الملكية، وكان مرجع ذلك إلى حد كبير هو الدعم الواسع الانتشار، والمساندة التي تلقتها الحركة الكردية من الأحزاب اليسارية الراديكالية بما فيها الحزب الشيوعي العراقي، كوسيلة للحصول على تنازلات من الحكومة الجديدة. ولكن سرعان ما وقعت القوى الكردية ضحية للسياسات القومية للجناح اليميني لمختلف حكومات البعث التي وصلت إلى السلطة في السيتنات[٣].

ومنذ أوائل الستينات والأكراد يطالبون بمزيد من الاستقلال وحق تقرير المصير ثقافياً، ونصيب أكبر من عائدات البترول، وفي ١٩٧٠

---

(١) مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات...، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٢) صلاح سالم، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٣) بيرش بيروجلو، مرجع سابق، ص ١٢١.

منحهم الدستور الجديد رسمياً مزيداً من الاستقلال إلا أن تلك الوعود لم تتحقق فعلياً[١].

وجاء النصف الأخير من القرن العشرين لتشهد القضية الكردية تحولات مهمة بحكم المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وأهمها حروب الخليج التي نشبت بين العراق وإيران من ناحية ثم بين العراق والكويت من ناحية أخرى، والتي تمخض عنها دخول قوى أجنبية وأطراف خارجية إلى المنطقة وتدويل المشكلة العراقية، وفرض حصار اقتصادي وعسكري على العراق ثم تقسيمه إلى ثلاث مناطق، منها منطقتان منزوعتا السلاح، واحدة منها هي المنطقة الكردية التي وجدت الفرصة سانحة للحصول على الاستقلال الذاتي لأول مرة تحت حماية المظلة الدولية ووفق الشرعية الدولية التي وجدت هي الأخرى من المشكلة الكردية وسيلة للضغط على الحكومة المركزية في بغداد.

وعليه، شهدت الفترة ما بين (١٩٩١ – ٢٠٠٣) انسحابا من منطقة كردستان العراق، حيث انسحبت الإدارة الرسمية والجيش، وقوات الشرطة العراقية إلى خارج المنطقة تاركة الأمور للقيادات الكردية[٢]، والتي أصبحت متمثلة بشكل أساسي في الحزبين الرئيسيين، (الحزب الديمقراطي الكردستاني Kurdistan Democratic Party KDP)[٣]، (الاتحاد الوطني

---

(١) تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، مرجع سابق، ٢٦١.

(٢) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، بحث قدم في: ندوة (برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال: الدستور– قانون الانتخابات – قانون الأحزاب – إعادة البناء – النفط – إعلام – الجيش– القضية الكردية – التعويضات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٦٨.

(٣) تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ ويتزعمه اليوم مسعود لبارزاني ابن مؤسس الحزب الملا مصطفى البارزاني. تغلب عليه النزعة القومية، ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البارزانية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من

-/-

الكردستاني Patriotic Union of Kurdistan PUK)[1]، لاقتسام السيطرة على المنطقة[2].

والمتتبع للقضية الكردية يرى أن هناك قدراً من الانفصال السياسي بين القوى الرئيسية الكردية[3] في سياستهم وأدوارهم السياسية، سواء في إقليم

- كردستان العراق .قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وهو لا يخفي رغبته في تأسيس دولة كردية في نهاية المطاف لكنه يقبل حاليا بالبقاء ضمن عراق فيدرالي تكون فيه كردستان إقليما شبه مستقل بصلاحيات واسعة، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقاته مع إيران ليست على ما يرام غالبا.

انظر: أمين شحاتة، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، أرشيف الجزيرة، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC205A3C-8EB5-4E91-A60C-4E5396B10340.htm

(١) أسسه جلال طالباني عام ١٩٧٥ إثر انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. ويتبنى اتجاهات قومية كردية، ويوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبرالية رغم أن زعيمه جلال طالباني كان شيوعيا في السابق. ينتشر الحزب في معقله بالسليمانية على الحدود مع إيران التي يحتفظ بعلاقة جيدة معها، ويتبنى مواقف مماثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما يتعلق بالعلاقة مع حكومة بغداد المركزية، رغم أنه دخل في صراع طويل مع هذا الحزب اتخذ أحيانا شكل المعارك العنيفة لكن الحزبين اتفقا على توحيد الإدارة المحلية في كردستان العراق.

انظر: المرجع السابق، انظر أيضا: تيد روبرت جار، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٢) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات...**، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٣) من المعروف تاريخيا أن الصراعات الداخلية الكردية لم تستطيع الصمود بعد أن تولى الأكراد أمور أنفسهم منذ خريف ١٩٩١، وتنظيمهم لانتخابات برلمانية عامة في ابريل ١٩٩٢، إذ بدأت الصراعات بين جناحين كرديين أحدهما يقودة الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني) والثاني يقودة الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال طلباني)، وتحولت هذه الصراعات إلى اقتتال داخلي دموي ساهمت في تغذيتة بعض دول الجوار وأطراف دولية أخري وانقسمت المنطقة إلى منطقتين والإدارة الكردية إلى إدارتين،

-/-

كردستان أو في العراق ككل، فقد شهدت الساحة الكردية خلافات شديدة[1] بين الحزبين الرئيسيين «الحزب الديمقراطي» و «الاتحاد الوطني

- الأولى في أربيل والثانية في السليمانية، إلى أن تدخلت الإدارة الأمريكية وشجعت الطرفين على توقيع المصالحة الكردية في واشنطن ١٩٩٨، ففي ٢١-٧-١٩٩٨ زار كردستان العراق نائب مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ديفيد ويلش يرافقة وفد يتكون من ديفيد بيم المستشار السياسي لعملية مراقبة الشمال واندريو موريس مسئول قسم العراق في الخارجية الأمريكية وعدد من المستشارين الأمريكيين وثلاثة مسئولين رسميين من الخارجية التركية بصفة مراقبين، وقد تم الدعوة لكلاً من مسعود البارزاني وجلال طلباني لزيارة واشنطن والاجتماع بوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت، وبعد مفاوضات استمرت ثلاثة أيام تم التوقيع على اتفاقية واشنطن بتاريخ ١٧-٩-١٩٩٨ بين كلاً من مسعود البارزاني وجلال طلباني على اتفاقية المصالحة الكردية.

انظر: رجائي فايد، الأكـراد ، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي السادس، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٩، ص ١١٨.

لكن الاتفاقية لم تثمر إلا عن تجميد للصراع الداخلي في حين ظلت المنطقتان منفصلتين بينهما حدود ومنطقة محايدة. وعندما بدأ التحضير لشن الحرب على العراق تدخلت واشنطن من جديد وانعقد البرلمان الكردي موحداً لأول مرة منذ سنوات وافتتحت فروع لكلا الحزبين في منطقة الآخر وطبعت الأوضاع وأجريت انتخابات عامة برلمانية جديدة واتفق سياسياً على أن يتولى جلال طلباني منصباً سياسياً في بغداد ويساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني على أن يتولى مسعود البارزاني رئاسة إقليم كردستان ويتولى نيجرفان البارزاني رئاسة حكومة الإقليم كما يتولى الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة برلمان الإقليم، وقد تولا بالفعل عدنان المفتي (كان مندوباً لسنوات للاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة) وبالفعل تم توزيع كافة هذه المناصب وساندت كافة القيادات الكردية تولى جلال طلباني رئاسة الجمهورية العراقية وعلى المستوى الكردي لم يقف أي مرشح من أي تيار في وجه مسعود البارزاني واختير رئيساً للإقليم، وحدث نفس الأمر مع الحكومة والبرلمان.

انظر: رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال، كراسات استراتيجيه، العدد ١٥٦، ٢٠٠٥، ص ص٢٠-٢٢.

(١) في١-٥-١٩٩٤ بدأ الاقتتال بين الحزبين الرئيسيين في كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) اللذين يشكلان البرلمان والحكومة الكردية في

-/-

الكردستاني»، حول تشكيل حكومة موحدة في كردستان العراق، كما شهدت الحياة الحزبية الكردية صراعات دامية بين الأحزاب الأخرى، مثل الصراع بين حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«جماعة أنصار الإسلام»، وخلافات أيضا بين حزب «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني»، واختلفت المواقف من حزب لأخر، حول الوجود الأمريكي أو العملية السياسية في عراق ما بعد الاحتلال(١).

وعليه، فقد عانت القضية الكردية من خلال خلافاتها الذاتية، وتم استغلال هذه الخلافات في كثير من المراحل وتسخيرها وتوجيهها لتخدم مصالح الآخريين. وقد أرجعت الكثير من الدراسات

الخلافات الكردية – الكردية إلى مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية والتي في مقدمتها(٢):

= شمال العراق، وكانت الجولة الأولى للحرب بين الطرفين في أربيل، وأضرب أعضاء برلمان الكتلتين في بناية البرلمان، كأسلوب اعتراض على الحرب بينهما. وفي٢٤-١١-١٩٩٤ عقد في بناية البرلمان في أربيل اجتماع بين وفدي الحزبين وبحضور أعضاء البرلمان، وتم فيه الإعلان عن وقف الاقتتال. وكان أحد أبرز بنود ذلك الاتفاق: وقف الاقتتال بين الحزبين إلى عام ٢٠٠٠، أي إلى نهاية القرن العشرين على الأقل، ولذلك سميت الاتفاقية باتفاقية القرن، وتسمى الاتفاقية أيضا باتفاقية البرلمان أو أربيل.

انظر: التقرير الاستراتيجي العربي، **العنف في أسيا، النزعات الانفصالية والعرقية والطائفية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ١٨٣.

(١) منذر حسن عبد القادر، **دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد الاحتلال (٢٠٠٣-٢٠٠٥)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

(٢) عمر بوتاني (مسئول العلاقات العربية بالحزب الديمقراطي الكردستاني)، **الوضع الحالي لكردستان العراق**، التقرير السنوي السابع، الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

- تأثير الهوية السياسية المكتسبة لدى بعض الأطراف الكردية، الأمر الذي أدى إلى قيامها بتفسيرات طبقية وإتباع أساليب مستوردة من قبيل اللجوء إلى العنف واتخاذه أسلوبا لحسم الخلافات.
- التخلف الاجتماعي الذي يعاني منه مجتمع كردستان بسبب السياسات العنصرية والحملات العسكرية وعوامل ذاتية وموضوعية مساعدة.
- دور الدول الإقليمية في تأجيج الخلافات أو استغلالها وتوظيفها.
- سيطرة نفوذ الآخرين لأكثر من نصف قرن على الأيديولوجيات المختلفة، وتسخير القوى والموارد المتوفرة لخدمة هذه التوجهات عالميا، الأمر الذي له آثاره الملموسة على أطراف الحركة التحريرية الكردية أيضا.

وعلى الرغم من أن الحزبيين الرئيسيين حاولا في أوقات مختلفة إظهار توافقهما، والذي كان كثيرا يفرض من الخارج، وعلى وجه الخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت منذ البداية مسألة إسقاط النظام، كأولوية لتحقيق أهدافها، ومن ثم حاولت تجميع كل الإطراف المعارضة للنظام العراقي جانبها. إلا أن الخلافات ظلت مستمرة، وأصبحت غير قابلة للتسوية. ووصلت الخلافات إلى ذروتها في ١٩٩٦، عندما اشتد الصراع بين الحزبين الرئيسيين، وظهر ما يدلل على أن حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني»، بدأ يمتد في نفوذه لينازع «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، في مناطق نفوذه، بل وصل الأمر إلى محاولة طرده منها مما أدى إلى قيام «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بالاستنجاد بالقيادة العراقية آنذاك، والتي قامت بإرسال الجيش العراقي في عملية سريعة، ونجحت في تثبيت «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وطردت حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» من

أربيل إلى خارج منطقة نفوذ «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وبعدها انسحبت القوات العراقية بعد تنفيذ ما طلب منها[1].

وقد كان من المفارقة أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني استعانت بالحكومة العراقية عام ١٩٩٦ لاستعادة أربيل من «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي كان يتعاون مع إيران في تلك الفترة، بما يؤكد فكرة تلاعب القوى الإقليمية والدولية بالقضية الكردية ومحاولة استغلالها[2].

ولم يمنع هذا الموقف الذي اتخذته القوات العراقية، من تعاون الأكراد مع الولايات المتحدة لإسقاط النظام واحتلال العراق فيما بعد. فقد لخص مسعود البارزاني طموحات الأكراد في حديث أدلى به لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٤-٤-٢٠٠٣.

> «مطلبنا الأساسي من الولايات المتحدة ومن المجتمع الدولي كافة، هو دعمنا بعد التغير لتحقيق حقوقنا القومية في إطار الوحدة العراقية وخاصة تحقيق الفيدرالية وصيانة مكاسبنا الراهنة وضمان مشاركة كردية عادلة وفعالة في الحكومة المركزية ببغداد أو تخصيص نسبة عادلة من ميزانية العراق للأعمار والتنمية في إقليم كردستان وتعويض الإقليم عما لحق به من أضرار جسيمة خلال سنوات الحرب، والكشف عن مصير المفقودين ومجهول المصير وتعويض ذويهم ومحاسبة المسؤلين عن هذه الجرائم، نريد تحقيق مطالبنا ضمن أطار نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي برلماني»[3].

---

(١) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، مرجع سابق، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) عبد الحسين شعبان، القضية الكردية.. استحقاقات التجربة، أرشيف قناة الجزيرة نت على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/765E9E75-3CAE-47FB-9DA6-953CED4DE588.htm

(٣) رجائي فايد، أكراد العراق.. الولايات المتحدة..الحرب ثلاثية وشهر عسل قارب نهايته، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد٧، ٢٠٠٣، ص ص ٤٧، ٤٨.

وفي محاولة لإيجاد حلول للمشكلة الكردية، كانت تبرز وجهتا نظر مختلفتان. وبسبب ضعف الطرفين وعدم إمكانية أي منهما قهر الآخر وإرغامه على الموافقة بوجهة نظر الآخر ظل الوضع القائم على وجود إدارتان كرديتان منفصلتان في كردستان العراق، فضلا عن وجود وزارتين وبرلمانين غير قادرين على توحيد نفسهما، وحكومة في بغداد غير قادرة على وجود حل للمشكلة، وفي الوقت نفسه مكبلة بقيود خارجية عديدة بسبب نظام العقوبات الدولية واستمرار الحصار الشامل.

ولما كان الحوار يدور حول إيجاد حل للمشكلة الكردية كان يقترح الطرفان «الفيدرالية» كحل مرضي لهما وللشعب الكردي، وفي الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تتحدث عن استعدادها لإعادة النظر في قانون الحكم الذاتي وتطويره، بحيث يصبح ملائماً ورغبات الشعب الكردي في العراق. كانت القيادتان الكرديتان ترفضانه معتمدين على الدعم الأجنبي الذي جعل من مناطق (السلمانية، أربيل، ودهوك)، ملاذاً آمناً لا يسمح للسلطة العراقية بالدخول والتدخل فيها.

ومن جانب آخر، وفي الوقت الذي لم تصرح به الحكومة بأفكارها حول تعديل وتطوير قانون الحكم الذاتي، قامت الأحزاب الكردية بنشر أفكارها حول الفيدرالية[1]، حيث أن الفيدرالية بالنسبة للأكراد تعتبر ثاني أفضل الحلول بعد الاستقلال حيث أن النظام الفيدرالي سيمنحهم السيطرة على كثير من المسائل السياسية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم ليس هذا فحسب بل سيمنحهم القدرة أيضا على حماية هويتهم ضد تلك الحملات العنيفة التي تعرضوا لها من قبل، ولقد أبدى كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني

---

(١) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(KDP)، والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، ترحيبهما بفكرة الفيدرالية كنظام للحكم في البلاد. وطبقاً لما ذكر على لسان رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني أن النظام الفيدرالي سيعمل بدوره على توحيد العراق، ويساعد على حل كل المشكلات القديمة والمستعصية، إضافة إلى أن هذا النظام سيحافظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية، كما قال جلال طلباني أن الفيدرالية ستحافظ على وحدة العراق، وستساعد الشعب العراقي في الحصول على حقوقه الشرعية ومتطلباته[١].

وعليه، فقد ظل النقاش بشأن مستقبل هيكل الدولة العراقية مشتعلاً منذ الإطاحة بصدام حسين، ويصر الأكراد على أن العراق ستصبح فيدرالية ومنطقة كردستان يجسدها القانون باعتبارها كيانا مستقلاً، بالنظر إلى أن المنطقة كانت موجودة منذ عام ١٩٩١ وإنه لا يمكن إجبارهم على أي ترتيب ضد رغباتهم.

وعليه، فقد اتضحت قوة الأكراد من خلال صياغة القانون الإداري الانتقالي، ومشروع دستور العراق، حيث أدرجت المواد الفيدرالية. ومع ذلك لن تحل أياً من السمة الدقيقة للفيدرالية ولا الطريقة التي ستخصص بها سلطة المناطق بالنظر إلى سلطة المركز، هذا أمر ذو أهمية جوهرية في تقرير ما إذا كان العراق سيكون حقاً فيدرالياً. حيث تملك الدولة السلطة الحقيقية التي لا يمكن أن تتغير من قبل المركز أو إنها ستكون مجرد فيدرالية فقط بالاسم مع بقاء السلطة في بغداد[٢]. وبالرغم من أن هناك تاريخاً طويل

---

(١) داون برنكاتا، ، هل تساعد الفيدرالية على استقرار العراق، ترجمة: أحمد إبراهيم خزيم، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد العاشر، اكتوبر ٢٠٠٥، ص ٣١.

(٢) جيرز ستانسفيلد، قبول الحقائق في العراق، ترجمة: ريم فؤاد شلبي، قراءات استراتيجية، العدد الثاني عشر، أغسطس ٢٠٠٧، ص ٢٤.

للمسألة الكردية في العراق، والذي كان من الممكن أن يؤدي إلى فهم مشترك وتقارب، ما بين العرب والأكراد حول الصيغة الأمثل لحل هذه المشكلة، إلا أن الحقيقة تقول أن هذا الفهم لدى الطرفين لا يزال ناقصا لدى غالبية الطرفين، ومنذ الاحتلال أصبح هذا التقارب بعيد جدا وذلك بسبب:

١- الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها القادة الأكراد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

٢- التشتت والضعف الكبير الذي تعانيه السلطة المركزية.

من هذا المنطلق، يمكن حصر القضايا التي تقف عائقا أمام التفاهم بين الجانبين (العربي – الكردي) في قضيتين :

القضية الأولى: مسألة «الفيدرالية» بشكلها الموسع من قبل الأطراف الكردية، في الوقت الذي تقف فيه غالبية عربية موقف المتحفظ أو الممانع لاستخدام التسمية والمتخوف من شكلها الموسع، والذي قد يؤدي في الظروف الحالية إلى تكريس الواقع بوجود إدارتين منفصلتين، حيث يعتقد البعض أن المشكلة هي ليست بالتسمية، وإنما بالمضمون، وقد جاء التحفظ على فكرة الفيدرالية بعد أن أصبحت هذه التسمية تستخدم للتدليل على أشياء بعيدة كل البعد (من وجهة نظر البعض)، عن فكرة الوطن الواحد ومصالح النضال المشترك. إذ يقول البعض أن حق تقرير المصير لا يجب أن يمارس بصوره أعتباطية، وإنما يجب أن يكون محددا بمفهوم الشراكة والاتحاد الاختياري وليس القسري، وممارسة حق تقرير المصير ضمن وحدة العراق، وتوافق الشعب العراقي على حقوق الشعب الكردي[١].

---

(١) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

القضية الثانية: هي كركوك[1] (يبلغ عدد سكان المدينة أكثر من مليون نسمة هم خليط من التركمان والأكراد والعرب مع أقلية كلدانية وآشورية)[2]، والتي قد تمثل عقبة أمام الحل أيضا، حيث يصر التحالف الكردستاني على ضم مدينة كركوك لإقليم كردستان، باعتبارها تاريخياً وجغرافياً جزء من الإقليم، وهذا هو المطلب الذي لا تقبله كثير من قائمة الائتلاف باعتباره يصطدم بتطلعات العرب والتركمان الذي يشكلون نسبة غير قليلة من سكان هذه المدينة[3].

كانت كركوك ساحة صراع عبر التاريخ بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية[4]، ويشير الواقع الحالي والتاريخ على أن مدينة عرقية

---

(١) تعد كركوك رابع أكبر مدينة عراقية، يبلغ عدد سكانها نحو ٧٠٠ ألف نسمة. وقد شيدت على ضفاف نهر «الخاصة» في منطقة غنية بالآثار التي يرجع تاريخها لأكثر من خمسة آلاف عام. وتقع مدينة كركوك على مسافة ٢٥٠ كيلومتراً شمالي العراق، وعلى سفح جبال زارجوس، قرب منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق. وتقع المدينة وسط عدد من أغنى حقول النفط بالمنطقة، ويوجد خط لأنابيب النفط يصل بين كركوك وموانئ على البحر الأبيض المتوسط. وكركوك هي أحد أهم المدن العراقية، يشبهها الكثير بعراق مصغر فبالإضافة إلى التكوينات العرقية بها يمكن أن تجد أفرادا من الصابئة الميدانيين وأتباع الديانة الايزيدية، وينقسم الكرد والعرب والتركمان عرضياً ما بين سنة وشيعة.

وينقسم السنة ما بين تيارات ومذاهب والشيعة كذلك، ولا أحد يعرف إلى أين يصل هذا التجزؤ ألفسيفسائي وربما لا يوجد من يشغل ذهنه كثيرا بهذه التفصيلات على حساب التفكير بالصورة الشمولية، الهوية الوطنية التي تغطي كل هذه الألوان المتقاطعة والمتجاورة والمتداخلة بعلاقة لونية واحدة.

انظر: محمد مجاهد الزيات، تطورات أزمة كركوك، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

Look Also: news.bbc.co.uk/.../newsid_2936000/2936377.stm

(٢) جريدة موطني العراقية على الرابط التالي:

http://www.mawtani.com/ar/content/articles/0806_talabani_vice_ir.

(٣) أميرة الطحاوي، العراق موقع الأكراد على الخريطة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد١٨، ابريل ٢٠٠٥، ١٢٢.

(٤) حسن يلمظ، مستقبل كركوك، مجلة شئون الأوسط،العدد١٢٦، صيف٢٠٠٧، ص ٦٢.

غير كركوك لم يكن لها هذا الاهتمام، وذلك التأثير في مجريات الأحداث. فعلى صخرة كركوك تحطمت اتفاقيات، وبسبب نفط كركوك شرد أكراد وقامت حروب، حيث كانت هذه المدينة أحد أهم الأسباب لرفض الأكراد تطبيق إتفاقية الحكم الذاتي، لأن النظام العراقي صمم على أن تكون خارج المنطقة الكردية، فقامت حرب الشمال من جديد في صيف ١٩٧٤ إلى أن توقفت بعد توقيع إتفاقية الجزائر في مارس ١٩٧٥ وإجبار الحكومة العراقية على التسليم بالمطالب الإيرانية الخاصة باقتسام السيادة على شط العرب وتعديل الحدود بين الدولتين[١].

وعليه، فقد ارتبطت أزمة كركوك[٢] تاريخياً بإصرار الأكراد على أنها

---

(١) رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) تحتوي كركوك حسب التقديرات الدولية المتخصصة على نحو٧٪ من الاحتياطي العالمي، وتعتبر من أغنى المناطق البترولية الواعدة في العراق حيث يقدر الاحتياطي النفطي الموجود فيها بحوالي ١٣ مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي ١٢٪ من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط .وبالتالي فهي من وجهة النظر الكردية تمثل أهم مصادر الثروة التي يمكن أن تدعم القدرة الاقتصادية لإقليم كردستان وتكفل له مكوناً أساسيا لإقامة دولة مستقلة عندما تتهيأ الظروف الداخلية والإقليمية.

جدول رقم (٥-٢)

جدول يوضح توزيع حقول النفط في العراق

المحافظة	الحقل	العدد
البصرة	الرميلة الشمالية، الرميلة الجلوبية، مجنون، الزبير، نهر عمر، غرب القرنة، اللحيس، الطوبة، الصبة، الحلفاية.	١٠
ميسان	البزركان، أبو غرب، فكة، العمارة.	٤
بغداد	شرق بغداد	١
ديالى	نفطخانة	١
صلاح الدين	تكريت، عجيل، بلد.	٣
التأميم	كركوك، جمبور، باي حسن، خباز.	٤
نينوى	عين إزالة، القيارة، صفية، بطمة.	٤

انظر: سيدي احمد ولد احمد سالم، حقول النفط العراقي، على أرشيف الجزيرة نت على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1B6FE67A-4AC3-40E9-893A-DF87F600AB93.htm

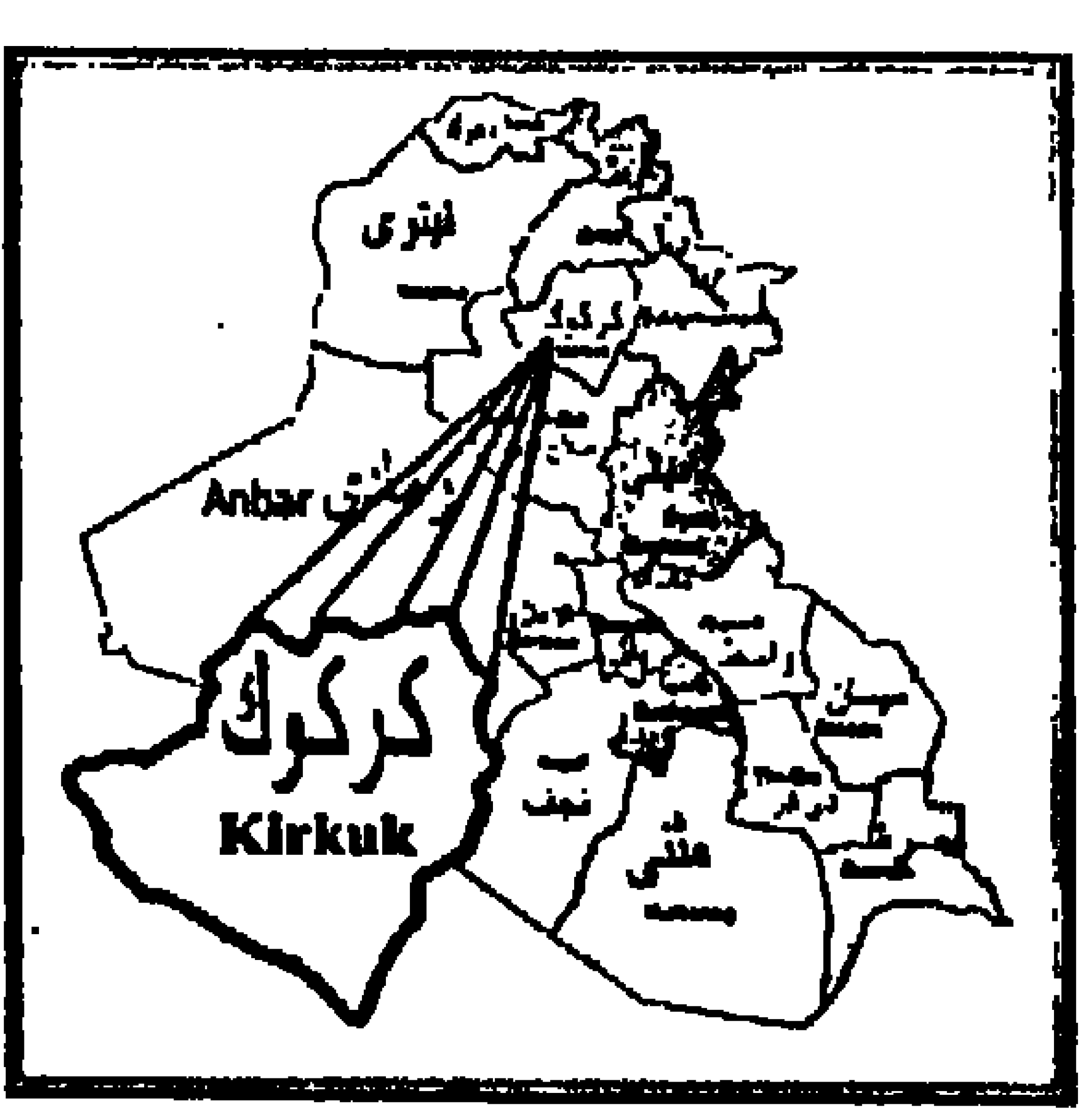
جزء من إقليم كردستان حيث كان الاختلاف على تحديد حدود هذا الإقليم، هو أحد أسباب عدم التوصل لاتفاقية الحكم الذاتي في السبعينات، إلا أن الأكراد تنبهوا مبكراً لهذه القضية حيث دخلت قواتهم العسكرية «البيشمرجية» إلى كركوك وضواحيها مع قوات الاحتلال الأمريكي، وشاركت في العمليات العسكرية ضد القوات العراقية واستمرت لفترة داخل المنطقة، وعندما غادرتها تركت مجموعات عسكرية تابعة إلى الحزبين الكرديين الرئيسيين في مقرات تابعة لكل منها بدأت تفرض نوعاً من السيطرة والنفوذ وحاولت توفير الظروف المناسبة لإعادة المرحلين الأكراد إلى المنطقة[1].

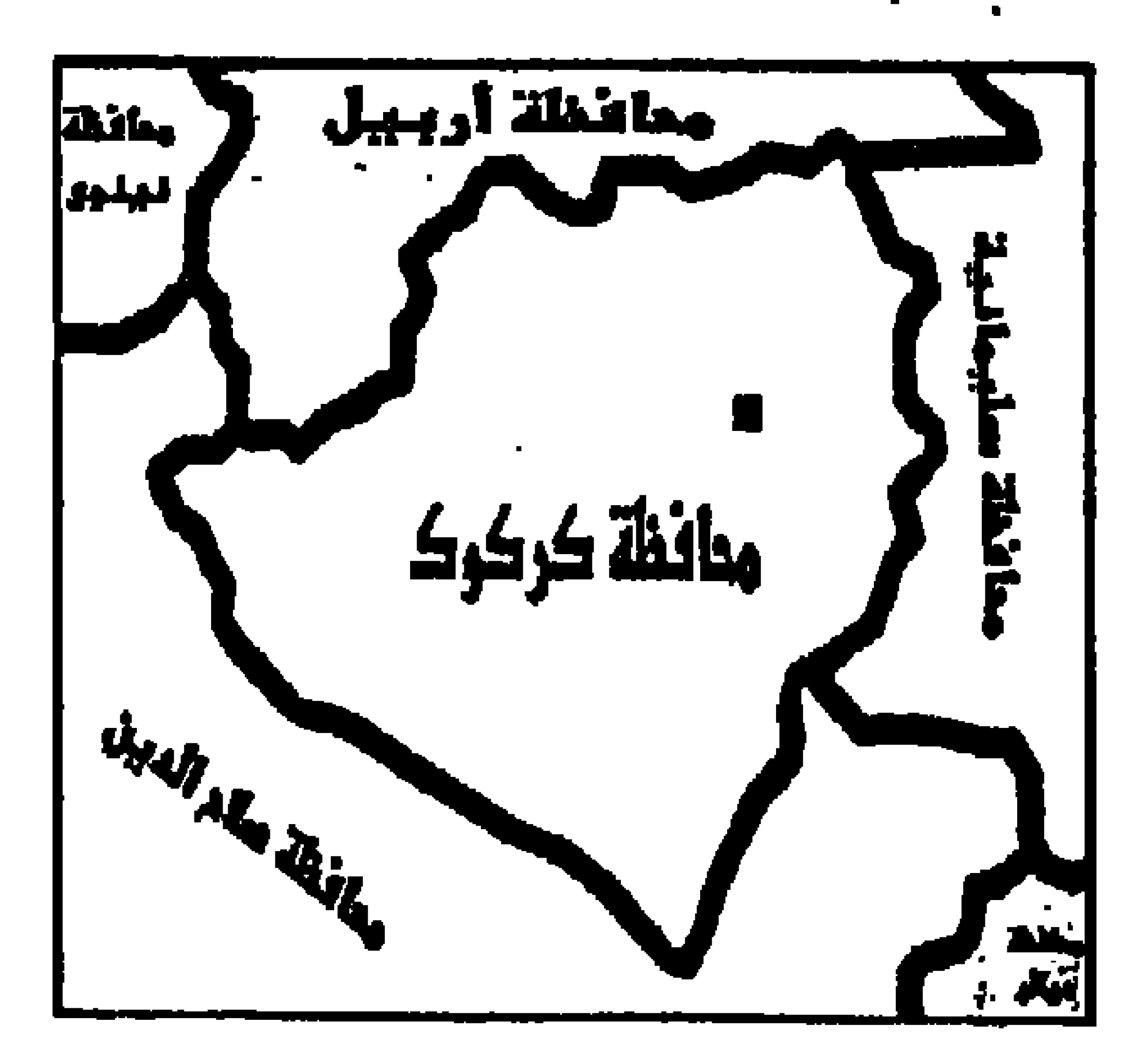
قد يظن البعض أن الموقف الكردي المعلن من كركوك هو موقف قيادات فقط لكن الواقع يؤكد عكس ذلك، فالشعب الكردي يتجاوز ما تطالب به قياداته، ويتضح ذلك من خلال تظاهراته المستمرة في كافة المدن الكردية[2].

وعليه، فقد أصبح ٢٠٠٧ هو عام كركوك[3] والاستفتاء على ضمها أو لا

(١) محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.
(٢) رجائي فايد، مرجع سابق، ص ١٧,
(٣) خارطة كركوك

خريطة رقم (٥- ٣)





انظر، مجلس محافظة كركوك على الرابط التالي: www.kirkukpc.net/Maps.html

لإقليم كردستان[1]. حيث وصلت قضية كركوك التي أصبحت مزمنة بعد بناء الدولة العراقية إلى نقطة تؤثر فيها على مستقبل العراق وتوازنات المنطقة، فضلا عن أن هناك من يدعي أن كركوك التي سيطر عليها الأكراد هي مدينة كردية في الظروف الحالية، رغم محاولة الأنظمة العربية في العراق جعل كركوك مدينة عربية تماما[2]، وعلى الرغم من أن كركوك كانت بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها مختلف القوميات،إلا أن الأمر أصبح شائكا الآن، حيث تسعى القوميات المختلفة في كركوك لإثبات حقوقها التاريخية، فيحاول الأكراد من وجهتهم إلحاق كركوك بكيان إقليم كردستان في شمال العراق، بينما يحاول العرب والتركمان إبقاء كركوك ضمن الحكومة المركزية في بغداد[3].

رؤية الباحثة تجاه إيجاد حلول للمشكلة الكردية في العراق:

من خلال العرض السابق للقضية الكردية في العراق، تبين أنها غدت واحدة من أبرز وأعقد المشكلات السياسية التي أخفقت كل القيادات الحاكمة في محاولات تسويتها، على نحو يؤمن استمرار تعايش القوميتين العربية والكردية واندماجهما العضوي ضمن إطار الوحدة الوطنية.

وفي محاولة لاستقراء واقع واحتمالات المستقبل للمشكلة الكردية وتأثيرها على الأمن القومي العربي بصفه عامة والأمن القومي العراقي بصفة خاصة، يمكن القول بأن المشكلة بالغة التعقيد، فإضافة إلى تمسك الأكراد بهويتهم نتيجة التمايز العرقي واللغوي، والتنظيم الاجتماعي القبلي، فإن العمليات التمردية الكردية المدعومة إقليمياً وخارجياً والأساليب الحكومية

---

(١) محمد نور الدين، تركيا والأكراد، من ديار بكر إلى كركوك، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٧، ص ٢١١.

(٢) حسن يلمظ، مستقبل كركوك، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق، ص ١٠١.

في التعامل معها، وخصوصاً القمع، والعنف الواسع النطاق والمفتقر في كثير من الحالات للتميز بين المتمردين والمسلحين وغيرهم من المدنيين الأكراد، تؤدي إلى خلق حالة من عدم الثقة من جانب الأكراد إزاء الوعود الحكومية ويزيد المشكلة تعقيداً، ارتباطها بسعي قوى مجاورة غير عربية، وقوى دولية كبرى لاستخدام الأكراد كأداة للضغط على العراق.

كما أن متابعة تطور القضية الكردية في العراق عبر مسارها الطويل، والتي أفضت إلى صراع دموي ذهبت ضحيته مئات الأرواح واستنزفت من داخل العراق ما كان يكفي لأعمار المنطقة التي شملها الدمار والخراب لكيما تكون في المقدمة من مناطق البلاد تقدما ورفاها. فإنها قد أسفرت عن العديد من الأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآتية:

أولا: ساهم فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في إيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية، في تعقيد المشكلة، والأخطر من ذلك هو تعقيد العلاقة بين الشعبين العربي والكردي، فضلا عن فتح المجال للتدخل الأجنبي في المشكلة، ومن ثم استغلالها ضد مصلحة الشعبين العربي والكردي.

ثانيا، أن الحقوق القومية المشروعة للأكراد لا يمكن الالتفاف حولها، وأن هناك حالة ماسة لتفهمها واستيعابها والعمل على تثبيتها، بتوافق ممثلي الشعبين العربي والكردي.

ثالثا، أن التدخل الأجنبي واحتلال العراق فيما بعد ساهما في تمزيق البلد، واستنزاف ثرواته ومن ثم وضع العقبات أمام التطور الديمقراطي، حيث أن تعامل القوى الخارجية مع وطن عربي مشتت تتنازعه المخاوف والانقسامات أفضل بكثير من فرص تعاملها مع وطن عربي قومي موحد، ومن ثم بَثّ النعرات العرقية والطائفية داخل الوطن الواحد لكي يكون أكثر

ضعفاً، وبالتالي يسهل التعامل معه، ومن ثم تسهل السيطرة على موارده وثرواته[1].

رابعاً: أخيرا وليس آخراً، فإن هذه المشكلة إنما عرضت الحياة السياسية في العراق للفوضى والاضطراب وضاعفت من عدم استقراره السياسي.

وفي هذا الخصوص يصف «معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي» في كتابه السنوي الأخير الوضع في العراق بأنة أشبه ما يكون بتدهور من صراع بين الدول إلى صراع داخل الدولة، وقد غرس التدخل الدولي فيه بذور الحرب الأهلية، إذ عمد إلى إعادة هيكلة سياسة كبرى على أساس تكوين البلاد العرقي والديني، مما جعل كل محطة من هذه المحطات السياسية مترافقة مع سلسلة من هجمات عنف لا ينقطع[2].

وبالنسبة لقضية (كركوك)، فيجب على القيادات الكردية أن تتفهم أن التوقيت لإثارة القضية (كركوك) وبهذه الحدة ليس مناسباً، وأن تهجير آلاف العائلات من المنطقة في نفس التوقيت الذي يعاني فيه العراق وفق تقارير الأمم المتحدة من تهجير أكثر من ٢ مليون مواطن يعيشون كلاجئين داخل العراق ويمثلون مشكلة تبحث عن حل، وهو أمر ليس له ما يبرره، كما أن استفزاز القوميات الأخرى ومحاولة إقصائها والحصول على أقصى المكاسب سوف ينقل التوتر إلى الشمال العراقي، ويفتح الباب أمام المزيد من مظاهر التوتر في العراق[3].

---

(١) حميد شهاب احمد، العراق المشكلة والحل: دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية، مجلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد٢٨، السنة الثالثة، ابريل ٢٠٠٧، ص ١٥.

(٢) مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، العدد٤٠، مارس،٢٠٠٧، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

وعليه، فقد يواجه الأكراد اليوم مشكلة أساسية: هل يرغبون في البقاء كجزء من العراق؟ إذا كان الجواب (نعم)، فإن أهمية قضية كركوك تتدنى بقدر كبير ويمكن حلها عن طريق المفاوضات، وقد تستمر رغبة الأكراد في الحصول على مدخل إلى مصادر كركوك الطبيعية، وأن يحصلوا على ضمانات بأن يتمتع الأكراد بحقوق كاملة وحماية، لكن لا يمكن الاهتمام بهذه المسائل إلا من خلال حل سياسي، بمراجعة للدستور وضمانات دولية .على أي حال، باستثمار هذه الأهمية في ضم كركوك إلى مناطقهم، وهي خطوة لن تكون مفيدة حقاً إلا إذا كانوا يفكرون في الاستقلال، وهم بذلك يثيرون الخلط بأنهم يقولون «نعم» بينما هم يفكرون «بلا»، أو «نعم» الآن و«لا» فيما بعد.

أما إذا كان الأكراد، كما يقولون يريدون كركوك فقط، لأنهم عاشوا فيها تاريخياً، وكانوا يشكلون الأغلبية في المحافظة، فسوف يواجهون مطالب الجماعات الأخرى المنافسة التي لا تقل قيمة عنها. وإذا أرادوا تجنيب كركوك تكرار الفظاعات السابقة، فيمكنهم الحصول على الحماية الضرورية من دون دمج كركوك في المنطقة[1].

وعليه، وبناءاً على ما تقدم فقد يكمن حل هذه القضية في[2]:

١- الاعتراف بأنه من حق أي عراقي أن يمتلك ويسكن في أي جزء من أجزاء بلده.

---

(١) العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم ٥٦، ١٨ يوليو٢٠٠٦ في: العراق في مراكز الأبحاث الاستراتيجية، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، ص ٣٤.

<www.alkashif.org>

(٢) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

٢- أن يحق للأكراد الذين تم تهجيرهم من مدينة كركوك العودة إلى مناطق سكنهم وأراضيهم الأصلية إذا ما رغبوا في ذلك.

كما أن بناء عراق عصري ونظام سياسي ودولة لا تتسم بسمات قومية ودينية، نظام ومؤسسات تنبثق من ضرورة تلبية متطلبات ورغبة وأهداف الشعب العراقي عامة، في العيش بسلام وحرية وازدهار ورخاء في ظل مؤسسات المجتمع المدني، نظام ديمقراطي يحدد حقوق وواجبات العراقيين بشكل متساوٍ في إطار دستور دائم ينبثق من الإدارة الحرة للجماهير بعيداً عن سلطة الاحتلال، دستور يكرس تلك الثوابت الأساسية التي بوسعها أن تكون أطارا وقاعدة ومنطلقاً أساسيا لحل القضية الكردية في إطار التعايش الاختياري الحر بين الشعبين العربي والكردي وسائر القوميات الأخرى في العراق.

ولا بد من البعد عن التعصب لدين أو مذهب أو عرق ما، والأهم عدم التفرغ لتصفية حسابات الماضي، أو التغني بأمجاد نقاء العرق أو الحفاظ على المذهب أو ماشابه. ففي ماليزيا وإزاء الواقع الذي فرضه المستعمر الإنجليزي، والذي بموجبه تم تغيير التركيبية السكانية للبلاد عن طريق تهجير الصينيين ومحاباتهم على حساب أصحاب البلاد الأصليين – تمحورت اختيارات القادة والنخب حول تحويل التنوع السكاني إلى عامل قوة ووحدة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة لكافة الفئات من أجل رفاهية الكل بلا استثناء. وقد ترجم هذا إلى وجود عاملين حاسمين:

السلوك الأول: الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية وتبني النظام البرلماني، والديمقراطية التوافقية وتحييد الجيش، وإنشاء تحالف سياسي عابر للعرقيات والديانات هو «منظمة الملايو القومية المتحدة» (UMN)، التي

ضمت الأحزاب السياسية الممثلة لكل التيارات الرئيسة، وبهذا فوّت القادة الفرصة على المستعمر البريطاني الذي كان يراهن، في سعيه للبقاء في ماليزيا، على رفض قادة الملايو التعدد العرقي للبلاد، وقيامهم باعتماد سياسة الإقصاء وتصفية الحسابات.

السلوك الثاني: إدراك القيادة أنه – وإن كان من المستحيل تغيير الاختلافات العرقية واللغوية والدينية – فإنه من الممكن إزالة الفوارق الاقتصادية، ولهذا وضعت سياسة اقتصادية تم بموجبها إعادة هيكلة الاقتصاد، بهدف تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات القومية بين الجماعات العرقية المختلفة، وتيسير دمج الملايو في الاقتصاد، لكن دون إفقار الصينيين والأعراق الأخرى. إنها سياسة التمييز الإيجابي التي طبقتها ماليزيا قبل الولايات المتحدة بسنوات، واستطاعت القيادة أن تجنب البلاد عدداً من الأزمات العرقية، بل وتنهض بها لتصبح، في عهد «محاضير محمد»، في مقدمة النمور الآسيوية. وأشير هنا إلى أن النهضة الاقتصادية والتعليمية التي حققتها ماليزيا لم تتجاوز الإسلام، وإنما انطلقت منه على أساس فهم «محاضير محمد» له، والذي أكد على أنه يجب على المسلمين التمسك بالإسلام والنهوض من خلاله. وهذا التمسك لايعني التمسك بنموذج محدد – لأنه لا يوجد نموذج أو تفسير واحد للإسلام صالح لكل زمان ومكان – وإنما يعني، عنده، السعي لتحقيق أهداف الإسلام (مقاصده) عن طريق آليات لا تتعارض معه. واشتملت هذه الآليات على الاستفادة من تكنولوجيا الغرب وقيم العمل والإنجاز من شعوب الشرق[1].

---

(١) عبد الفتاح ماضي، ما الذي ينبغي على العراقيين تعلمه من ماليزيا والفلبين، ١١-٦-٢٠٠٨.

http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=49845

حسم الماليزيون مستقبل بلادهم منذ الاستقلال حينما قررت بريطانيا الرحيل عن البلاد بعد قرنين من الاحتلال، وجد أهل البلاد الأصليون من المالاويين المسلمين طريقين لإنهاض البلاد: إما تصفية المهاجرين الصينيين والهنود الذين شجعتهم بريطانيا على الهجرة إلى ماليزيا خلال فترة الاستعمار، أو محاولة إدماج هؤلاء المهاجرين في عملية التنمية الشاملة. وكان الخيار الثاني هو الأسلم، والأكثر ذكاءً(٢).

كما لا يخفى عن الأعين أهمية التخطيط الدقيق الذي يأخذ في حسبانه طبيعة احتياجات الواقع الماليزي بما يضمن عدم تصاعد وتعقد الأزمات مع متابعة مستمرة للإنجازات المتحققة ناهيك عن الإعلاء من قيمة الاعتماد على الذات. فقد رفضت ماليزيا إبان الأزمة الاقتصادية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي الحلول المقدمة من صندوق النقد الدولي، وحرصت على إيجاد حلول ماليزية خاصة دون ضغوطات من الصندوق الدولي وبالفعل نجحت نجاحا باهرا مقارنة بغيرها من دول المنطقة على غرار اندونيسيا التي تخيرت بديل القروض.

ولعل مما يذكر أن ماليزيا تسبغ أولوية خاصة على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مع عدم إغفالها أهمية الإصلاح السياسي التي ارتأت أن يصطبغ بالطابع الماليزي، الذي يراعي التعقيدات العرقية القائمة.

وهنا تجيء محورية دور القيم الماليزية في إطار ما يعرف بالقيم الآسيوية التي تتمسك بها ماليزيا والتي تشكل مع القيم الإسلامية خليطا متميزا قاد ماليزيا إلى نجاحات متتالية بحيث لم تمثل في أي مرحلة عائقا

---

(١) د. عدنان بومطيع، أيام في ماليزيا.. لماذا تقدموا؟، ١٤-٥-٢٠٠٨.
http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=48619

نحو مزيد من التقدم في مجتمع متعدد العرقيات، هذا وتؤكد هذه المنظومة القيمية أهمية الإنجاز والعمل الجماعي. وقيمة الاتفاق مع احترام القيادة في ظل «هيراركية» واضحة المعالم[1].

مما سبق اتضح إن السبب الرئيسي الذي يقف عائقا أمام حل المشكلة الكردية في العراق هو ضيق الأفق الذهني، والتعصب في القيادات العربية والكردية. إذ أن نهج الطرفان الحكومي والقيادي الكردي نهج اتسم بالمصلحية في أغلب الأحيان.

وبغض النظر عن بعض الأهداف الخارجية، فإن حل القضية الكردية عبر اعتماد صيغه الفيدرالية – فالخبرة العراقية تطرح الآن إقامة نظام فيدرالي – يساعد في ترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق التآخي الغربي – الكردي، خاصة. إذا توجه العراق ككل نحو النظام الديمقراطي. ولعل مثل هذا الاتحاد سيقطع الطريق على القوى الخارجية المتربصة والاتجاهات الانعزالية ويدفع عن العرب ثقل الأنظمة السابقة وما لحق بالشعب الكردي من اضطهاد.

وعليه، فحل القضية الكردية إنما يحتاج إلى قدر من العقلانية، والإرادة الذاتية لكيفية التعامل مع القضية الكردية بطريقة فعالة[2]، ولا بد من وجود توافق بين القوى المختلفة، فالحوار بين كل القوى مطلوب[3].

---

(١) هدى ميتكيس (مدير مركز الدراسات الماليزية)، جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٧، ص١٠.

(٢) عبد الحسين شعبان، القضية الكردية.. استحقاقات التجربة، أرشيف قناة الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CD3823AC-E291-4538-B8B5-7640987E0A63.htm

(٣) على الدين هلال، نده بعنوان: «العراق وآفاق المستقبل»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ١٩-٧-٢٠٠٦.

لعبت الإرادة السياسية في ماليزيا دورا مهماً في إحداث التغيير والتقدم والوصول إلى هذا القدر من التنمية، وهنا نطالع محاضير محمد وهو يقول «كنا نعتبر أننا أناس بدون جدوى، وينظر إلينا الغير نظرة دونية حتى حققنا استقلالنا وأصبحنا مسئولين عن أنفسنا ولا نريد العودة إلى أوضاعنا السابقة في ظل الاستعمار، فلدينا ما يبعث على الفخر والاعتزاز ولو كان لدينا ذلك إذن علينا أن نعمل من أجل أن نتمكن من الحفاظ على هذا».

الخاتمة

عمدت الدراسة في جزئها النظري إلى محاولة فك رموز مفهوم العرقية، وتسكينه بين الكثير من المفاهيم التي تثير مزيداً من الجدل حولها، ومن ثم ناقشت الدراسة في الجزء الأول منها مفهوم العرقية والجماعة العرقية، والمفاهيم المتداخلة معه والصراع العرقي من جانب، واستراتيجيات إدارة التعدد العرقي من جانب أخر.

فنظراً لخلط العديد من الأدبيات في تناولها لمفهوم العرقية، وبين العديد من المفاهيم الأخرى، جاءت هذه الدراسة لتؤكد في جزءٍ منها على أن الجماعة العرقية هي عبارة عن جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد.

ويتضح من خلال هذا المفهوم، أن ثمة ثلاثة عناصر لتحديد مصطلح الجماعة العرقية وهي:

١- وجود مجموعة مركبة من العناصر تتآلف فيما بينها لتشكيل هوية الجماعة، وتميزها عن غيرها من الجماعات.

٢- توفير قدر من التضامن بين أفراد الجماعة.

٣- توفير قدر من الاتصال بين الجماعة العرقية وبين المجتمع ككل، الأمر الذي يسمح بظهور الاختلافات والتمايزات.

وحاولت الدراسة إثبات أن الحل الأمثل لقضية الأقليات العرقية إنما يكمن في نجاح الحكومات في اتخاذ سياسات تكفل دمج الأقليات دمجاً قومياً في إطار مفهوم الأمة الواحدة وذلك بتحقيق أعلى موجه ممكنة من المساواة

وعدم التميز، ولعل هذا يتوقف على مدى ما يتوفر لدى الدولة من قدرات، ومدى ما تملكه من آليات توزيع لهذه القدرات وغيرها من الموارد، ومدى ما تشعر به كافة الأقليات العرقية بالمساواة مع غيرها.

وبالرغم من صعوبة اقتلاع النموذج الماليزي فيما يتعلق بوضع العرقيات في حالة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان وحالة أكراد العراق. نظراً لخصوصية الوضع في تلك البلاد إلا انه يمكن استخلاص عدد من الدروس لغرض الاستفادة منها تتلخص في الجوانب التالية:

١- تقدم الخبرة الماليزية نموذجاً بارزاً في إيجاد ثقافة الحوار والتعايش بين كافة أديان وأعراق وأطياف المجتمع الماليزي (المالاويون، الصينيون، الهنود) من أجل بناء وتنمية ماليزيا المشتركة، مما أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش والمشاركة في البناء والتنمية الشاملة. فالماليزيين - بغض النظر عن انتمائهم العرقي- فخورون بكونهم ماليزيين، بالرغم من أنهم وفي وقت من الأوقات كانوا لا يؤمنون بذلك (بعد الاستقلال مباشرة وكان البلد فقيراً جداً ولم يشعر الناس بالفخر بالانتماء إليه) لكن اليوم يشعر الماليزيون بالفخر ببلدهم وإنجازاتهم، وبشكل عام لو سألت عن هويتهم سيقولون: إنهم ماليزيون بصرف النظر عما إذا كانوا هنوداً أو صينيين أو ملاويين، لذا هناك تماسك، وبسبب هذا التماسك هناك شعور أكبر بالانتماء إلى البلد مع وجود اختلاف في الأعراق.

٢- تقدم التجربه الماليزية لدول المنطقة العربية عامة والسودان والعراق على وجه التحديد نموذجاً متميزاً في أسلوب التفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة الاجتماعية والتزاوج المثمر بين التصنيع والقيم الاجتماعية السائدة، فلم تعتمد ماليزيا على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل

أظهرت قدرة فائقة في تطويرها وفقا للبيئة المحلية من خلال عملية التوليف والموائمة بين عناصر الأصالة والمعاصرة.

٣- طرحت التجربة الماليزية ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار مجمل الهيكل الاقتصادي عندما يشار إلى صياغة إحدى السياسات الاقتصادية مثل السياسة الصناعية أو السياسة الزراعية أو السياسة المالية أو أو السياسة التجارية، فكل هذه السياسات يجب صياغتها على أساس أنها تمثل أجزاء مترابطة لسياسة اقتصادية واضحة المعالم تشترك في دراستها وصياغتها وتنفيذها عموم الأنشطة الاقتصادية باعتبار أن كلاً منها تؤثر وتتأثر بغيرها، وان ما يجمعها هو وحدة الهدف والذي يتمثل في ارتفاع الإنتاجية ورفع الأداء الأقتصادي.

٤- أكدت التجربة الماليزية على ان الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسية وان كيفية التأثير في سلوك الأفراد باتجاه تحقيق الانضباط الجماعي العالي وحب العمل وإطاعة النظام والشعور الذاتي بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الإسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي.

٥- نجحت الدولة الماليزية في إيجاد وحدة قومية في المجتمع المتعدد العرقيات، بصياغة مبادئ محددة تطبق على الجميع، وتمثل في الوقت ذاته الرابطة التي تربط الجنسيات جميعاً، وتعرف هذه المبادئ باسم «روكونجارا» أي الإيديولوجية القومية، وتتلخص تلك المبادئ في الإيمان بالله، والاخلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة، والسلوك الجيد متبعاً في ذلك سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية مستفيدا من أجواء الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة التي حققتها ماليزيا.

٦- الاهتمام بجوهر الإسلام، وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام، أي التمسك بتعاليم وقيم الدين الإسلامي الحنيف في إدارة شؤون البلاد، والعمل به مع إيجاد مساحة للحريات الخاصة. حسب تنوع ثقافة وعادات المجتمع. ثم التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان، وتطوير قدراته وتنوع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلده.

٧- تجاوز الظروف وبناء الوطن بالجدية، لزرع روح التحدي والإخلاص لماليزيا المشتركة (المالاي، الصينيون، الهنود). إذ كان هذا شيئا أساسيا في فكر القيادة الماليزية، ولتحقيق هذا اعتمدت ماليزيا- ولكن بدرجة ليست بالكبيرة على قروض من اليابان، فهي ثاني أكبر مستثمر في ماليزيا بعد أمريكا، ولكن الادخار المحلي ظل هو التمويل الأساسي، وهو أيضا العنصر الحاكم الذي لعب دوراً هائلاً في مشروع تطوير ماليزيا- حيث ارتفع معدل الادخار في البلاد حتى وصل إلى ٣٥ من أجمالي الناتج القومي، إذ تجاوزت المدخرات العائلية قيمتها في ٢٠٠٥ ما يصل إلى ٧٠ مليار دولار، وهذه المدخرات ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير البنية الأساسية، بالإضافة إلى أن فائض صادرات ماليزيا ساهم في توفير فرص عمل لجميع خريجي الجماعات، بحيث لا يوجد عاطل واحد في البلاد بل أصبحت ماليزيا من أهم الدول الآسيوية المستقبلة للعمالة.

٨- التركيز على تهيئة أفراد المجتمع لمرحلة التغيير، والعمل على تحرير أفراد المجتمع من التخلف والفقر والمرض وتدني مستوى دخول الأفراد،

ومن الانقسام والتناحر وزيادة فرص الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المالية والطبيعية، والعمل بنظام ترشيد النفقات الحكومية وزيادة الدخل القومي، حتى على مستوى الأفراد لكي يمكن قهر الفقر وبناء الإنسان الماليزي المنتج في بناء وطنه.

٩- الاهتمام الكبير بالتعليم العام والجامعي، والتقني، والمهني لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وقادرة على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحلة الانتقالية، ويتفق مع متطلبات خطة ورؤية ٢٠٢٠. فشعورا بأهمية التعليم تخصص ماليزيا ٢٠٪ من ميزانيتها القومية للتعليم، وهي نسبة أعلى مما تنفقه على الدفاع مثلا، كما عملت على تشجيع التعليم لدرجة أن لديها على حد قول محاضير محمد ٥٠,٠٠٠ طالب يدرسون في الخارج، بالإضافة إلى عدد مماثل له من الطلاب يدرسون في جامعات ومعاهد البلاد، مع التركيز على دراسة العلوم والتكنولوجيا وعلوم التنمية، لبناء القوة العاملة التي تحتاجها لتطوير البلد.

١٠- وجود إرادة سياسية، فالقيادة الماليزية كانت - ومازالت - لها دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة النمو حيث عادة ما يكون للقيادة السياسية الناجحة رؤية واضحة تتيح لها الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة ثم تنفيذ سياساتها في التوقيتات المناسبة، ولذلك عرف محاضير محمد بمهندس التنمية.

١١- فتح المجال للشركات والمستثمرين الأجانب مما ساعد على خلق فرق العمل وتحسين مستوى الدخول، وإيجاد فرص أكبر للتعلم والتدريب، وكنتيجة لتبني هذه الاستراتيجية فقد ارتفع دخل الفرد الماليزي لأضعاف كثيرة خلال العشرين سنة الأخيرة مع تسجيل ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية.

١٢- التركيز على الاعتماد على الذات، وعدم التبعية لصندوق النقد الدولي، والبنوك الدولية الأخرى، وغيره من المؤسسات المالية الدولية والأجنبية. فمن أبرز أسرار نجاح ماليزيا، هو أنها لم تقترض من صندوق النقد الدولي رغم الأزمات التي عصفت بها. وفي هذا الصدد، يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن الحكومة الماليزية التي تخطط من أجل أن تجعل من ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠م، قد نجحت في اجتياز الأزمات الاقتصادية التي مرت بها وآخرها التي حدثت في عام ١٩٩٧م، حيث أدت هذه الأزمة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا إلى فقدان العملة الماليزية (الرنجت) نصف قيمتها تقريباً، وبالرغم من هذا تمكنت حنكة «محاضير محمد» وفي أقل من عامين فقط من إنقاذ الاقتصاد الماليزي من الكساد ومن المزيد من الاضطرابات بل تمكنت الحكومة من إعادة الاقتصاد الماليزي إلى سكة نموه من جديد وبمعدلات عالية.

١٣- السعي الدائم لاكتشاف المواهب وتطويرها، وإيجاد البيئة المناسبة للعمل والإبداع وتحفيز، وتشجيع المخلصين لأعمالهم وبلادهم، ومكافأة المتميزين المخلصين لأعمالهم وبلادهم والإشارة إليهم في كل المناسبات الوطنية مما أوجد بيئة متحفزة للتنافس والتميز بين كافة أعراق الشعب الماليزي دون تفرقة.

١٤- الانفتاح على تجارب الآخرين برؤية مدروسة، وقد حرصت ماليزيا على إرسال بعثات دراسية وتدريبية لليابان وكوريا، وبعض الدول الأخرى للإطلاع واستنبات التقنية والتجارب الناجحة.

مما سبق يتضح أن التجربة جديرة بالتأمل، وخصوصاً أنها تتميز بكثير

من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج، والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال عشرين عاماً (فترة محاضير محمد) تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات.

تبقى كلمة أخيرة هي أن السلام العرقي في حالتين الدراسة حالة «الأفارقة الزنوج في جنوب السودان» وحالة «لأكراد في العراق» لا يمكن إلا بالتوصل إلى صيغة تضمن تمثيل أهم هذه الجماعات في أجهزة صنع القرار المختلفة في الدولة، ويرضى عنها مختلف الأطراف، ولن يتحقق ذلك بدون إخلاص الأطراف للنية وامتلاكهم الرغبة الحقيقية في التعايش معاً.

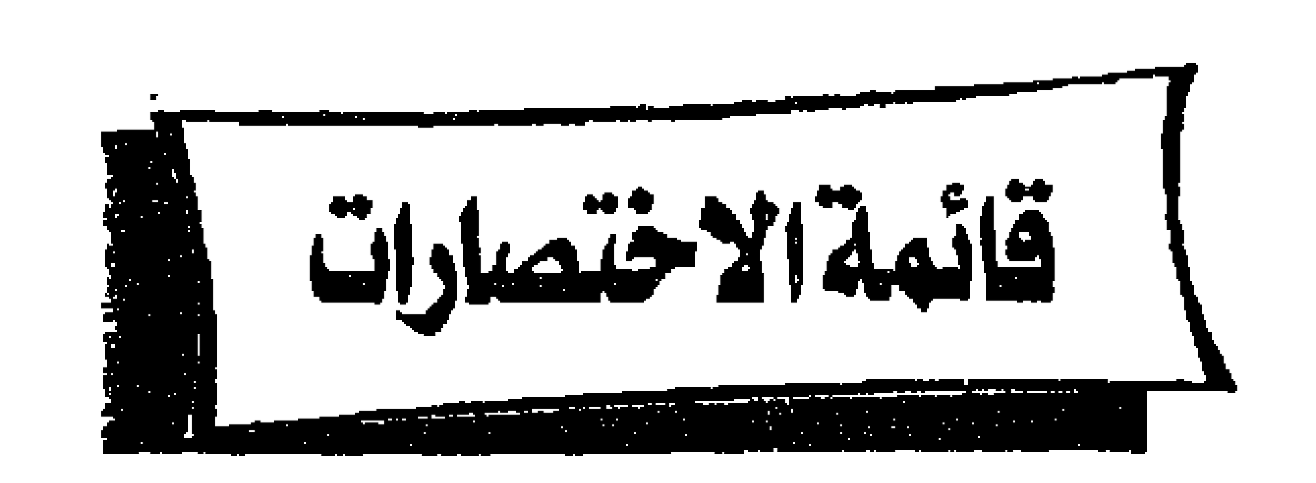
ولكي نبني مجتمعات متعددة الثقافات، تفي بإحداث النتائج المرجوة يجب معرفة أن النجاح ليس مجرد تغييرات تشريعية وسياسية، فالدساتير والتشريعات التي توفر الحماية والضمانات للأقليات والسكان الأصليين هي أساس لحريات أوسع، ولكن ما لم تغير الثقافة السياسية أيضا، وما لم يصل المواطنون إلى التفكير والشعور والتصرف بأساليب تتسع لاحتياجات الآخرين وطموحاتهم، فإن التغيير لن يحدث. والتقصير في معالجة مشاكل المجموعات المهمشة لا يؤدي إلى الظلم فحسب وإنما إلى توليد مشاكل حقيقية في المستقبل القريب.

السودان لدية ثروات، والعراق أيضا لدية ثروة نفطية كبيرة، فيما لو وظفت هذه الثروات بشكل صحيح لتنمية بلدانهم. فلابد من الخروج من كبوة التخلف والنظر إلى تجارب الآخرين، فهناك نماذج كثيرة حيه بإمكاننا أن نسير خطاها، على سبيل المثال تجربة ماليزيا التي قارنت وضعها بوضع

اليابان وكيف استطاعت أن تنتشل وضعها من دمار الحرب، ومن خلال رؤيتها لما حدث في اليابان وضعت نموذج خاص بها.

بدأت السودان تنظر إلى التجربة الماليزية، ورفعت شعار «الوحدة في إطار التنوع»، وهذا هو الشعار الذي رفعة محاضير محمد – فقد نجح محاضير في إيجاد وحدة قومية في المجتمع المتعدد العرقيات بصياغة عدة مبادئ محددة تطبق على الجميع، وتمثل في نفس الوقت الرابطة التي تربط الجنسيات جميعاً وتعرف باسم «روكونجارا» – كما اتضح من قبل– أي الأيديولوجية القومية وأصبح شعار الدولة هو الرغبة في امتلاك القدرة على تجاوز الظروف، وبناء الوطن بالجدية لزرع روح التحدي – وياحبذا لو رفعته العراق في حالة الأكراد.

وأخيراً، نعتقد أن التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق تمثل درساً مميزاً يمكن للقيادات السودانية والعراقية الاستفادة منه – لا لأن هناك أوجه مقارنة واضحة كالخصائص الديمغرافية والاقتصادية...الخ، ولكن لأنها تجربة أفرزت دروساً مفيدة لأمة نامية أرادت أن تمضي إلى الأمام – ودراسة أسباب نجاحها وعكسها على الواقع السوداني والعراقي.



المصطلح	الاختصار
New Economic Policy	(NEP)
National Development Policy	(NDP)
National Vision Policy	(NVP)
The National Operations Council	(NOC)
Total factor productivity	(TFP)
Gross Domestic Product	(GDP)
The National Economic Action Council	(NEAC)
the National Economic Recovery Plan	(NERP)
The incremental capital output ratio	(ICOR)
Outline Perspective Plan	(Opp)
First Outline Perspective Plan	(OPP1)
Second Outline Perspective Plan	(OPP2)
Third Outline Perspective Plan	(OPP3)
United Malays National Organization	(UMNO)
Patriotic Union of Kurdistan	(PUK)
Kurdistan Democratic Party	(KDP)

المـراجـع

أولاً: المراجع العربية:

١- الكتب:

١- أبيل ألير، جنوب السودان - التمادي في نقض المواثيق والعهود (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢).

٢- إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

٣- إجلال رأفت، عبده مختار (محرران)، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

٤- أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١).

٥- احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١).

٦- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية: النظام العربي: تحدي البقاء والتغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠٠٦).

٧- السيد مصطفى أحمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

٨- الواثق كمير، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية (القاهرة: دار رؤية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥).

٩ – بيرش بيروجلو، فخري لبيب (مترجم)، اضطرابات في الشرق الأوسط، الإمبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي، (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).

١٠ – تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥).

١١ – جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في: الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦).

١٢ – جون جوزيف، عبد النور خراقي (مترجم)، اللغة والهوية «قومية-أثنية-دينية» (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، اغسطس٢٠٠٧).

١٣ – خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

١٤ – دانيال برومبرغ، عمر سعيد الأيوبي (مترجم)، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٩٩١).

١٥ – درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، مجلس الشعب، قطاع المعلومات، دار الهلالي، ١٩٩٣.

١٦ – دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

١٧ – ديبوراج. جيرنر (محرر)، احمد عبد الحميد (مترجم)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣).

١٨ – رأفت غنيمي الشيخ، محمد رفعت عبد العزيز(محرر)، أسيا في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: «عين» للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١).

١٩ – رجائي فايد، أكراد العراق، الطموح بين الممكن والمستحيل (القاهرة: دار الجمهورية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥).

٢٠ – سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢).

٢١ – سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

٢٢ – سراج الدين عبد الغفار، جنوب السودان، خيارات الوحدة والانفصال (١٩٥٥ - ٢٠٠٢) (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أغسطس ٢٠٠٤).

٢٣ – سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢).

٢٤ – صلاح سالم، حروب المنطقة العربية (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١).

٢٥ – عادل الجوجري، مهاتير محمد النمر الآسيوي، من شاب متمرد إلى بطل إسلامي (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨).

٢٦ – عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦).

٢٧- عبد الرحمن عبد الله، الفاتح التجاني (مترجم)، السودان الوحدة أم التمزق (بيروت: (بدون مكان نشر)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).

٢٨- عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضير محمد بعيون عربية وإسلامية (ماليزيا: سلانجور، دار الإحسان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

٢٩- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

٣٠- عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧).

٣١- محمد أحمد بيومي، الانثروبولوجيا الثقافية (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣).

٣٢- محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم، التكوين الفكري السياسي لمحاضير محمد، في: محمد السيد سليم (محرر) الفكر السياسي لمحاضير محمد، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦).

٣٣- محمد جابر الأنصاري (وآخرون)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).

٣٤- محمد صادق صبور، نقاط الاشتعال في آسيا، موسوعة مناطق الصراع في العالم (القاهرة: الكتاب الرابع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢).

٣٥- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية جنوب السودان ١٩٦٠-١٩٩٠ (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).

٣٦- محمد مهدي عاشور، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

٣٧- محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنية في جنوب افريقيا (القاهرة: أكاديمية الفكر الجماهيري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٣٨- مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).

٣٩- مجموعة من المؤلفين، الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (مصر: وزارة الدفاع، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠٠٥).

٤٠- منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية (لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٠).

٤١- منصور خالد، السودان.. أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين (الخرطوم: دار تراث، ٢٠٠٣).

٤٢- منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان (رؤية عربية للقضية الكردية) (لندن: رياض الديس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، مايو١٩٩١).

٤٣- نيفين عبد الخالق، تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، في: كمال المنوفي، جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥).

٤٤- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٤٥- يوسف حسين، المسألة القومية فى السودان: الأوضاع بين الجماعات المتصارعة (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٨).

٢- الدوريات :

١- إسلام جوهر، شادي محمد، تقسم العراق: الصيغ المطروحة وإمكانيات التنفيذ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد٣٩، يناير ٢٠٠٨ .

٢- إسماعيل صبري مقلد، اندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد السادس، أكتوبر ١٩٦٦ .

٣- اشرف محمد كشك، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٠، اكتوبر٢٠٠٧ .

٤- أكرم حسام، قمة الرياض والتطورات السودانية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧ .

٥- أماني الطويل، السودان بين إرادة الوحدة وخيار الانفصال، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧ .

٦- أميرة الطحاوي، العراق موقع الأكراد على الخريطة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد١٨، ابريل ٢٠٠٥، ١٢٢ .

٧- ــــــــــــ، الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة حصاد الفكر، العدد١٧٧، يناير٢٠٠٧ .

٨- جمال عبد الجواد، أزمة التكامل القومي في السودان: حالة الجنوب، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨٩ .

٩- جيرز ستانسفيلد، قبول الحقائق في العراق، ترجمة: ريم فؤاد شلبي، قراءات استراتيجية، العدد الثامن، أغسطس ٢٠٠٧ .

١٠- حازم اليوسفي، الفيدرالية والنظم الاتحادية، مجلة «قضايا» محاولة لبلورة تطورات جارية، العدد١٠، السنة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٥ .

١١- حسن يلمظ، مستقبل كركوك، مجلة شئون الأوسط، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٧.

١٢- حيدر إبراهيم علي (مدير مركز الدراسات السودانية)، السودان: استراتيجية الهويات المتنازعة، شئون عربيه، العدد١٢٩، ربيع ٢٠٠٧.

١٣- حميد شهاب أحمد، العراق المشكلة والحل: دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية، مجلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد٢٨، ابريل ,٢٠٠٧

١٤- داون برنكاتا، هل تساعد الفيدرالية على استقرار العراق، ترجمة :أحمد إبراهيم خزيم، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد العاشر، اكتوبر٢٠٠٥.

١٥- درية عوني، المشكلة الكردية، مجلة وجهات نظر، العدد٥٢، مايو ٢٠٠٣.

١٦- رجائي فايد، أكراد العراق.. الولايات المتحدة..الحرب ثلاثية وشهر عسل قارب نهايته، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد١٢٢، ٢٠٠٣.

١٧- رجائي فايد، كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال، كراسات استراتيجيه، العدد١٥٦، ٢٠٠٥.

١٨- سراج الدين عبد الغفار عمر، جنوب السودان: خيارات الوحدة والانفصال (١٩٥٥-٢٠٠٢)، مجلة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أغسطس٢٠٠٤.

١٩- شفيق الغبرا، «الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف١٩٨٨.

٢٠- عايدة العزبي موسى، جنوب السودان، وجهات نظر، العدد٦٢، مارس ٢٠٠٤.

٢١- عبد المنعم سعيد، مره أخرى عملية اختراق ماليزيا، جريدة الأهرام، السنة ١٢٧، ٢٦نوفمبر٢٠٠٣.

٢٢- عبد الوهاب الأفندي، السودان إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٧، يوليو٢٠٠٠.

٢٣- عوني فرسخ، الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي وتحديات الحاضر واحتمالات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد١١٩، يناير١٩٨٩.

٢٤- فهمي هويدي، جذور الصراع في ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧، يوليو ١٩٦٦.

٢٥- ـــــــــــ، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، العدد٤٠، مارس،٢٠٠٧.

٢٦- محمد محمد سطيحة، الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، يناير١٩٦٩.

٢٧- محمد مجاهد الزيات، تطورات أزمة كركوك، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٥٣، سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٨- محمد نور الدين، تركيا والأكراد، من ديار بكر إلى كركوك، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٧.

٢٩- محمود أبو العنين، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية»، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد الخاص (١٩٩٤).

٣٠- محمود أبو العنين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد٥٩، ٢٠٠٠.

٣١- محمود محفوظ، الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد٢٣، يوليو٢٠٠٦.

٣٢- ـــــــــــ، السودان إلى أين، مجلس الفكر «قضايا عربية» مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٧.

٣٣- هاني رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان: جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، ابريل ٢٠٠٤.

٣٤- هاني رسلان، عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن حرج، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٨، ٢٠٠٥.

٣٥- هاني رسلان، تحديات اتفاق سلام جنوب السودان، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٧، يوليو٢٠٠٧.

٣٦- هبه السيد رمضان، جنوب السودان، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثالثة عشر، العدد١٥٥، نوفمبر٢٠٠٧.

٣٧- هدى ميتكيس، التجربة الماليزية ودروس مستفادة، جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٧.

٣- الموسوعات والقواميس:

١- المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

٢- علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

٣- منير البعلبكي، المورد (بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٩).

٤- موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثاني، بعنوان: التحدي (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٥- موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الثالث، بعنوان: أسيا (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٦- موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، بعنوان: ماليزيا (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤).

٤- الرسائل الجامعية:

١- أحمد محمد عبد الفتاح، مشكلات الأقليات في الوطن العربي؛ دراسة مقارنة لحالتى الأقليات في البحرين وجنوب السودان، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠.

٢- عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، جنوب السودان في ظل اتفاق أديس ابابا ١٩٧٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٠.

٣- محمود أبو العنين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الافريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

٤- منذر حسن عبد القادر، دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد الاحتلال (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦.

٥- هالة جمال ثابت، إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- التقاريـــر:

١- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سنة ١٩٩٥.

٢- التقرير السنوي الرابع لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، سنة ١٩٩٧.

٣- التقرير السنوي لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، سنة ٢٠٠٥.

٤- التقرير الاستراتيجي السوداني السادس٢٠٠٤- ٢٠٠٥، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥.

٥- تقرير التنمية البشرية العام، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، سنة٢٠٠٤.

٦- جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧.

٧- رجائي فايد، الأكـــراد، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي السادس، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٩.

٨- سعد الدين إبراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

٩- عمر بوتاني (مسئول العلاقات العربية بالحزب الديمقراطي الكردستاني)، الوضع الحالي لكردستان العراق، التقرير السنوي السابع، الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٠.

٦- الندوات والمؤتمرات:

١- سعد ناجي جواد، القضية الكردية، بحث قدم في: ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال: الدستور- قانون الانتخابات- قانون الأحزاب- إعادة البناء- النفط- إعلام- الجيش- القضية الكردية- التعويضات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥).

٢- سعاد شعبان، «النيليون» في: وقائع ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، ٦ يونيو ٢٠٠١ (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية).

٣- عزيزة محمد علي، إقليم السودان، البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار، ندوة بعنوان : مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

٤- علي الدين هلال، نده بعنوان: «العراق وآفاق المستقبل»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ١٩-٧-٢٠٠٦.

٥- فاروق عبد الجواد شويقة، ايكلولوجية شعوب الدينكا في جنوب السودان، بحث مقدم في ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١.

٦- ________، اتفاقية سلام جنوب السودان الواقع والتحديات، ندوة بتاريخ ١٣-٣-٢٠٠٧، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

٧- يوسف مختار الأمين، الموروث الثقافي السوداني: تحديات الوحدة الوطنية والانتماء الإقليمي، بحث قدم في ندوة «العالم العربي وأفريقيا: تحديات الحاضر والمستقبل»، الرباط١٥- ١٧، أكتوبر ٢٠٠٣.

٧- لقاءات تليفزيونية:

١- لقاء تليفزيوني مع محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا سابقاً)، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠١.

٢- لقاء تليفزيوني لمحاضير محمد، بعنوان: التغيرات المرتقبة في العالم الإسلامي، قناة الجزيرة، ١٦-١٢-٢٠٠٤.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Books :

1- Anthony Richmond, **Reading in Race and Ethnic Relations** (Oxford: Pergamon Press, 1972).

2- Benjamin B.Ringer and Elinor R. Lawless, **Race, Ethnicity and Society** (Routledge: New York,1989).

3- Cheen Boon Kheng, **Malaysia: The Making of A nation** (Singapore: A sian Studies, 2002).

4- Christopher R. Mitchell, Coalition Efforts To Repair Internal Conflict Management in Sudan, 1971-1972 In: Donald Roth Child, **Managing Ethnic Com Inflict In Africa, Pressures and Incentives For Cooperation** (Washington DC:Brookings In Situation Press, 1997).

5- Cyntia H.Enloe, **Varieties Of Ethricity,Ethnic Conflict and Political Development** ,Lamham university press Of America,1986.

6- **Encyclopedia:** Grand Larousse Paris, Librairie Paris Larousse, 1978.

7- Everett Hughes, On Work, **Race and Sociological Imagination**. University of Chicago Press Chicago, 1994.

8- Fredrik Barth (ed.), **Ethnic Groups and Boundaries**. Little Brown. Boston, 1969.

9- Ibrahim Bin Saad, **Mahathir Bin Mohamad: Dilemma Malay** (Kuala Lumpur: federal Publictions, 1982

10- Jack David Eller, **From Culture To Ethnicity To Conflict: An Anthropological Perspective,** The University of Michigan Press.Ch.1, 1999.

11- Jayum A Jawan, **Malaysian Politics & Government**, Karisma Publications Sdn.Bhd, Shahalam Malaysia, Third Print,2006.

12- Jonathan H. Turner. & Addberto Aguire: **American Ethnicity The Dynamics and Consequences Of Discrimination**, Second Edition, 1998.

13- Kamila Ghazali, **The Rhetoric of Mahathir Mohammad** (Kuala Lumpur: University of Malaya press, First Publishedm,2004)

14- K. Kaunda, The Future of Nationalism,. in Gideon Cyrus M. Matiso & S.W.Rohio, **Readings- in African Political Thougth** (London: Heineman, 1975)

15- Kendal," Kurdistan In Tukey" in Gerad Chaliand (ed), **People Without A country** (London: Zed Press, 1980).

16- Kua Kia Soong, **May13 Declassified Document On The Malay Siariots Of 1969** (Malaysia: Suaram,2007).

17- lee Kam Hing and Tan Chee-Beng (editors), **The Chinese In Malaysia** (New York: Oxford university Press, 2000).

18- Mahathir Mohamed, **the Malay Dilemma** (Singapore: times Book international, 1970).

19- Mahathir Mohamad, **The way forward** (London: weidenfeld and Nickolson.1998).

20- Martin Van Bruinessen, **Agna, shaikhand and State: The Social and Political Structure Of Kurdistan** (London: Zed Books,1992).

21- Martin J: Dent, **Identity Politics, Filling the Gap between Federalism and Independence**, Ashgate 2004.

22- M. Bakari Musa, **The Malay Dilemma Revisited** (Malaysia: Meratea, 1999).

23- Michael Benton, **The Idea Of Race, Boulder, Colorado:** West View Press Inc, 1978. 23

24- Oo Yu Hock, **Ethnic Chameleon: Multiracial Politics in Malaysia,** (Selangor: Pelanduk Publications (m) Sdn Bhd., 1991).

25- Osaghae Eghosae, **Federalism and the Ethnic Question** In Africa. In: John Mukum Mbaku and Others (eds.) , **Ethnicity and Governance in The Third World.** Ashgatem UK.2001.

26- Paridan Abd Samad, **Tun Abdul Razak: Aphenomenonin Malaysian Politics Apolitical Biography,** (Kuala Lumpur: University Malaya,2001).

27- Panikos Panayi, **An Ethnic History Of Europe Since 1945,** (London: longman,.2000).

28- Raymond L.M.lee (editor), **Center For South East Asian Studies,** Northern Iwionis University,USA,1986.

29- Richard A. Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research.,** (New York: Random House, 1970).

30- The Repupublic Of The Sudan-Ministry Of Finance & Nation Economy, **Population and Housing Census Office 1983,** (Khartoum: Population Census Office-Department Of Statistics 1988).

31- UNICCO, **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique,** Senega RePublique, Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco,1973.

32- Walker Connor, A nation Is A nation, Is A state Is An ethnic Group In John Hutchinson And D.smith, **Nationalism,** Oxford University Press,1994.

33- Ye lin-sheng, **The Chinese Dilemma,** (Australia: University Malaya, 2003).

34- Yap Siew Hong, **Monitoring the Ninth Malaysia Plan: Issues and Challenges**, National Statistics Conference 2006, 4 September 2006. <www.Epy.jpm.my>.

35- Zuraid: B.I Shak, **The Rhetoric of Racial Harmong: An Analysis Of Presidential Addresses Of Three Multiracial Leaders Of The A miance Party An The Issues of racial harmony and independence of Malaysia 1955-1957**, adisseritation presental to The Faculty Of The College Of Communication Of: University, Impartial Ful Fimnent Of The Requirement For The Degree Doctor Of Philosophy,1997.

2- Periodicals :

1- Dawn Brancati, **Can Federalism Stabilize Iraq?**, The Washington Quarterly, Vol.N o.2,Spring2004, p30.

2- Encyclopedia Britannica, Chicago, London, Toronto: Encyclopedia Britannica Inc., William Benton Publisher,vol.22, 1999.

3- Francis Madding Beng, **War Of Visions For The Nation**, The Mhddle East Journal, Vol.44, No3 Summer,1990.

4- Johan voll, **Sudan: State and Society in Crisis**, The Middle East Journal, Vol.44,No3 Summer 1990.

5- Malaysia, **Ministry Of Foreign Affairs**, Vol 32,1999.

6- The New Encyclopedia Britannic Chicago: Encyclopedia Vritannica,5TH Edition,Vol.4,1992.

3- Websites :

1- www.//aljazeera.net/NR/EXERES/80C32214-E5D2-45D

2- http://www.alhayat.com/special/issues/01-2008/Item

3- http ://www.//annoormagazine.com/mag/ar/150/malafat/malafat_03.asp

4- http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia

5- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3643000

6- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.htm

7- http://edition.cnn.com/2002/WORLD/asiapcf/southeast/06/18/malays

8- http://www.internationalhorizons.co.uk/borneo.html

9- iraq4all.dk/Map/map.htmhttp://

10- www.//kirkukpc.net/Maps.html

11- http://www.kurdishacademy.org/

12-http://www.nationsencyclopedia.com/Asia-and-Oceania/Malaysia-Economic- Developmen..htm

13- http://www.ssc-sudan.org/Ar/DesktopDefault.aspx?tabid=9&ArticleID=34


14- http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm

15- http://www.statistics.gov.my/english/frameset_census.php?file=pressdemo

16- www.project-syndicate.orghttp://

17- http://www.un.org/arabic/preventgenocide/rwanda/preventgenocide.shtml

18- http://www.worldbank.org


Bibliotheca Alexandrina
1042784